الأمم المتحدة

DP/2000/27

Distr.: General
23 August 2000
Arabic
Original: English

المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠

٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، نيويورك

البند ١ من جدول الأعمال المؤقت

المسائل التنظيمية

تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠

١٣-٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، جنيف

المحتويات

الصفحة

أولا - المسائل التنظيمية ٣

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا - تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩ ..... ٦

ثالثا - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات ١٢

رابعا - التقييم ٢١

خامسا - استراتيجية الإعلام والاتصالات ٢٧

سادسا - عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٠

سابعا - تقديم المساعدة في حالات الطوارئ ٣٨

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثامنا - مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان ٤٩

260900 260900 00-62090 (A)

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا - التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج ٦٢

عاشرا - استراتيجية الاتصالات والدعوة ٨٤

حادي عشر - متطوعو الأمم المتحدة ٨٧

ثاني عشر - أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة ٩٣

ثالث عشر - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ٩٦

رابع عشر - مسائل أخرى: الزيارات الميدانية ١٠٢

المقررات المتخذة

رقم المقرر

٢٠٠٠/١١ - الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده ١٩

٢٠٠٠/١٢ - عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان ٣٧

٢٠٠٠/١٣ - تأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ ٤٥

٢٠٠٠/١٤ - متطوعو الأمم المتحدة ٩٢

٢٠٠٠/١٥ - التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩ ..... ٨٣

٢٠٠٠/١٦ - التقرير السنوي للمدير التنفيذي بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ١٠١

٢٠٠٠/١٧ - استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠ ..... ١٠٦

أولا – المسائل التنظيمية

١ – افتتح الرئيس، سعادة السيد فلاديمير غالوسكا (الجمهورية التشيكية)، الدورة.

جدول الأعمال والوثائق وخطة العمل

٢ – أوضحت أمينة المجلس التنفيذي العناصر الواردة في الوثيقة DP/2000/L.3، وجدول الأعمال المؤقت للدورة وقائمة وثائقها وخطة عملها. وأشارت إلى أنه من المؤسف أن بعض الوثائق صدرت متأخرة باللغات الرسمية، وخاصة التقرير السنوي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي الذي يركز على النتائج (DP/2000/23/Add.1). وكانت إحدى الوثائق التي قدمت إلى الدورة السنوية دون أن تظهر في الوثيقة DP/2000/L.3 هي إطار التعاون القطري الثاني لأذربيجان (DP/CCF/AZE/2). وسحب التقديم الأولي لإطار التعاون القطري الأول للسلفادور (DP/CCF/ELS/1/EXTENSION.1) وسيعاد تقديمه في دورة مقبلة. وأشارت أمينة المجلس إلى أن خطة عمل منقحة قد عممت على أعضاء المجلس التنفيذي. وستعقد أثناء الجزء المتعلق بالبرنامج الإنمائي جلسات غير رسمية بشأن منهجية التقرير السنوي الذي يركز على دور البرنامج الإنمائي في حالات الأزمات وحالات ما بعد انتهاء الصراعات مع التركيز على الحد من الكوارث الطبيعية. كما سيعقد اجتماع بين المجلس التنفيذي ومنظمات المجتمع المدني والمنظمات غير الحكومية. وذكّرت الأمينة المجلس بأن مدة البيانات محددة بخمس دقائق.

٣ – وأشارت أمينة المجلس إلى أنه سيجري تناول البند المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بفيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وستقدم إلى المجلس عندئذ مساهمات البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان المقترحة بشأن الخطة الاستراتيجية لمنظومة الأمم المتحدة المتعلقة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز للفترة ٢٠٠١-٢٠٠٥، حسبما طلبه المجلس الاقتصادي والاجتماعي في الفقرة ٩ (ج) من مقرره ٣٦/١٩٩٩. وستُقدم معلومات شفوية مستكملة في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ عن المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي إلى ميانمار إلى جانب تقرير خطي يقدم في الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١. وسيقدم تقرير البرنامج الإنمائي السنوي عن التقييم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠.

٤ – وأبلغ رئيس فرع المجلس التنفيذي بصندوق الأمم المتحدة للسكان المجلس أن الصندوق قد عانى أيضا من تأخر صدور وثائقه من جراء الحاجة إلى التحضير لثلاث دورات في غضون ستة أشهر. وأعرب عن شكره لموظفي خدمة المؤتمرات الذين بذلوا كل جهدهم

لإتاحة الوثائق. ثم استعرض البنود المعروضة على المجلس في إطار الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان والحدث الخاص الذي سيعقد في ١٣ حزيران/يونيه بشأن الصحة الإنجابية للمراهقين.

٥ - وذكر أحد الوفود أن المادة ٥ من النظام الداخلي للمجلس التنفيذي للبرنامج الإنمائي وصندوق السكان لم تنفذ من حيث أن الوثائق لم تتح باللغات الرسمية قبل الدورة بستة أسابيع. كما لم تحترم أيضا قاعدة تحديد وثائق السياسة العامة بـ ١٥ صفحة. وطلب المتكلم إرجاء البند ٩ المتعلق بالتقرير السنوي لمدير البرنامج، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، إلى الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠. وأضاف أن ورقات غرفة الاجتماع ينبغي أن تستخدم كمعلومات أساسية، لا لتقدم معلومات يتخذ المجلس قراراته بناء عليها. وكرر نفس الوفد أثناء المناقشة التي جرت في إطار البند ٩ أن أحكام المادة ٥-٧ من النظام الداخلي لم تُلب. وطلب وفد آخر في معرض التكلم بعد اتخاذ المقرر ٢٠٠٠/١٥، أن تتاح مشاريع المقررات بلغات العمل في المجلس التنفيذي.

٦ - وذكرت أمينة المجلس أن جميع المجالس التنفيذية تواجه نفس المشاكل فيما يتعلق بصدور الوثائق في الوقت المناسب. وأن المشكلة العامة التي بحاجة إلى معالجة هي قدرة خدمات المؤتمرات بالأمم المتحدة. وأشارت إلى أنه من الصعب إيجاز وثائق معينة في ١٥ صفحة. ولاحظت أنه لم يطلب إلى المجلس أن يبت في ورقة غرفة الاجتماع DP/2000/CRP.10. وقالت أمينة المجلس أن التأخر في تقديم نصوص مشاريع المقررات هو الذي حال دون إتاحتها بلغات العمل، وذلك بسبب القيود الزمنية والبشرية. وفي تلك الحالات، يمكن، إذا دعت الحاجة، قراءة مشاريع المقررات من المنصة وتتم ترجمتها شفويا في نفس الوقت.

٧ - وأقر المجلس التنفيذي جدول الأعمال وخطة العمل المنقحة لدورته السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.3) بصيغتها المعدلة شفويا.

٨ - وأقر المجلس التنفيذي تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/20).

جدول الدورات المقبلة

٩ - وافق المجلس التنفيذي على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١:

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠:	٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠*
الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١:	٢٩ كانون الثاني/يناير ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١
الدورة السنوية لعام ٢٠٠١:	١١-٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١(نيويورك)
الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١:	١٠-١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

١٠ - ووافق المجلس التنفيذي على خطة عمل دورة المجلس العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، حسبما وردت في مرفق المقرر ١٧/٢٠٠٠.

١١ - وعقد المجلس التنفيذي حدثا استثنائيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن ''الصحة الإنجابية للمراهقين'' في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، وحدثا استثنائيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ''المساهمة في النقاش بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية والدور الرئيس للشراكات'' في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠.

١٢ - وطلب أحد الوفود توجيه انتباه مدير البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان إلى المقرر ١٢/٢٠٠٠ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان. وطُلب إلى مدير البرنامج، بصفته رئيس مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية أن يتصرف، وفقا للمقرر، في تعاون وثيق مع رؤساء صناديق وبرامج الأمم المتحدة الأخرى.

١٣ - وأفاد مدير البرنامج المجلس التنفيذي أن الاجتماع الوزاري المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي سيعقد يوم الاثنين ١١ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وسيفتتح الأمين العام الاجتماع. وستقدم إلى جميع الوفود المدعوة إلى الحضور ورقات معلومات أساسية في موعد غايته ٢١ تموز/يوليه ٢٠٠٠ في شكل مشاريع. وعقب المشاورات سيجري وضع ورقات العمل في صيغتها النهائية قبل حلول ٢٨ تموز/يوليه ٢٠٠٠.

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

ثانيا – تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩

١٤ – كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩، بصيغته الواردة في الوثائق DP/FPA/2000/8 (Part I) و (Part I/Add.1) و (Part II) و (Part II/Corr.1) و (Part III).

١٥ – وفي معرض إدلائها بملاحظات استهلالية، تناولت عدة مسائل وتطورات هامة. وأشارت إلى أن الاجتماع الشامل لصندوق السكان قد أتاح الفرصة لموظفي الصندوق الميدانين والعاملين في المقر لكي يجتمعوا معا لمناقشة المسائل الحاسمة التي من قبيل الآثار المترتبة على المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات بالنسبة لبرنامج صندوق السكان؛ والحالة الراهنة للتمويل واستراتيجيات تأمين قاعدة أقوى للتمويل في المستقبل؛ وتنفيذ الإطار التمويلي المتعدد السنوات والإدارة التي تركز على النتائج. كما أنه مكن موظفي الصندوق من مناقشة كيف يمكن تحسين تنظيم مهام المقر دعما للعمليات الميدانية.

١٦ – وقالت إن التقرير السنوي للصندوق لعام ١٩٩٩ اتبع نهجا مختلفا إلى حد ما عما اتبعه في السنوات السابقة، فركز الاهتمام على ثلاثة مواضيع فقط (الصحة الإنجابية للمراهقين والشراكات والإطار التمويلي المتعدد السنوات) بدلا من تقديم عرض عام لأنشطة الصندوق في جميع المجالات البرنامجية وفي جميع مناطق العالم. وكان الهدف هو التعمق أكثر في بضعة جوانب من برنامج عمل الصندوق بغية إتاحة فهم أفضل لكيفية عمل الصندوق في هذه المجالات.

١٧ – ولقد شكلت الصحة الإنجابية والشراكات جانبين هامين من أعمال الصندوق كل عام. كما أُبرز هذان الجانبان بصفة خاصة أثناء استعراض السنوات الخمس لتنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وكانا موضوعي منتديين مستقلين قبيل انعقاد منتدى لاهاي في شباط/فبراير ١٩٩٩. وكان وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات مركزيا بالنسبة لأعمال صندوق السكان في عام ١٩٩٩، وكان تنفيذه أحد أولويات الصندوق التنظيمية لعام ٢٠٠٠. ومن ثم استعرض التقرير السنوي كيف وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وأبرز الخطوات الأولية التي اتخذت لإدماج نهج الإطار التمويلي المتعدد السنوات في جميع عمليات الصندوق.

١٨ – وأفادت المديرة التنفيذية المجلس التنفيذي أن الصندوق سجل إنفاقا زائدا صافيا قدره ٦ ملايين دولار عام ١٩٩٩ وأن الصندوق سحب ذلك المبلغ من احتياطيه التشغيلي.

وقالت إن السبب الرئيسي لذلك السحب هو أن الصندوق لم يحصل على الإيراد الذي كان متوقعا لعام ١٩٩٩. وحاول موظفو الصندوق عبر المنظمة الحفاظ على المكاسب التي تحققت في البلدان التي تنفذ فيها البرامج التي وافق عليها المجلس، مع التقليل من النفقات بقدر الإمكان. وأكدت على أن الجميع يشتركون في المسؤولية عن عدم تنفيذ البرامج بسبب عدم توفر الموارد على المستوى الموافق عليه. وناشدت من ثم أعضاء المجلس أن يثيروا هذه المسألة، التي هي أساسا مسألة إرادة سياسية، في عواصمهم. وقالت إنه من العار أنه لم يمكن حشد الموارد في الوقت الذي تمضي فيه البلدان قدما صوب تنفيذ جدول الأعمال الرؤيوي الذي توخاه المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بواسطة برامج فعلية وافق عليها المجلس على مستويات متواضعة للغاية.

١٩ - وعقب استعراض موجز للحالة الراهنة لموارد الصندوق، شددت المديرة التنفيذية مرة أخرى على أن حشد الموارد مسؤولية مشتركة للجميع. وطلبت من جميع الدول الأعضاء المساعدة على كفالة أن يصل مستوى الموارد العامة للصندوق مرة أخرى إلى ٣٠٠ مليون دولار في السنة وناشدت بلدان البرنامج المساهمة في الصندوق بثلاث طرق على الأقل وهي التعهد بالتبرع للموارد الأساسية للصندوق بالعملة المحلية، وبالمساهمة في تكلفة مكتب صندوق السكان في بلدانهم، وتقاسم تكاليف البرامج.

٢٠ - واختتمت بيانها بالإعراب للمجلس عن عميق تقديرها لما يوفره باستمرار للصندوق من توجيه بنَّاء وشراكة وحوار اختصاصي للغاية.

٢١ - وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك اعترفت وفود عديدة بالعمل الجيد الذي اضطلع به الصندوق في السنة الماضية، لا سيما فيما يتصل بعملية استعراض وتقييم المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات. ورحبت وفود كثيرة بتركيز التقرير السنوي على مجالين رئيسيين من أعمال الصندوق، وهما الصحة الإنجابية للمراهقين والشراكات، وإن كانت بعض الوفود تفضل أن يكون التقرير أكثر تحليلا وتركيزا على النتائج. ومن ثم فهي تتطلع إلى صدور أول تقرير سنوي للصندوق يركز على النتائج في العام القادم.

٢٢ - وأثنت عدة وفود على أعمال الصندوق في مجال العناية بالصحة الإنجابية للمراهقين وشجعت الصندوق على مواصلة أعماله في ذلك المجال. وأشار أحد الوفود إلى أن تركيز الاهتمام على الشباب استراتيجية ناجحة لوقف انتشار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وأشادت وفود عديدة بمناقشة فريق الحدث الخاص المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقين التي نظمها الصندوق في يوم افتتاح الدورة. ووصف أحد الوفود الحدث الخاص بأنه من أكثر أفرقة المناقشة التي حضرها في إطار الأمم المتحدة تعمقا وتثقيفا. وطلب نفس الوفد إلى

الصندوق أن يستخدم طرائق التعاون فيما بين بلدان الجنوب في تقاسم الدروس المستفادة في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين.

٢٣ - ورحبت وفود عديدة بالأعمال التي اضطلع بها الصندوق بشأن إطاره التمويلي المتعدد السنوات. وشدد أحد الوفود على أن تثقيف وتدريب الموظفين في مجال الإدارة التي تركز على النتائج حيوي بالنسبة لنجاح الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وفي إشارة إلى أن العنصر الذي يفتقده الإطار هو الموارد، طلبت عدة وفود إلى المجلس التنفيذي وكذلك إلى المجتمع الدولي بكامله كفالة مزيد من الموارد الأكيدة التي يمكن التنبؤ بها للصندوق. وبينما أعربت عدة وفود عن الأسف لانخفاض تمويل صندوق السكان، أشارت إلى أن القلق يساورها لانخفاض التمويل الذي يخصصه الصندوق للدعوة والبرمجة، خاصة في المجموعة ألف من البلدان. وأثنى عدد من الوفود على الجهود التي يبذلها البرنامج لمساعدة البلدان على تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحقيق أهداف ومعايير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، رغم تقلص الموارد.

٢٤ - ورحب كثير من الوفود بالشراكات بين الصندوق والمجتمع المدني وكيانات الأمم المتحدة الأخرى والبنك الدولي والاتحاد الأوروبي والوكالات الثنائية. ورحبت عدة وفود بالشراكات بين الصندوق ووسائط الإعلام والبرلمانيين وصانعي القرارات الآخرين، وأشادت بصندوق السكان لعمله مع القادة الدينيين والتقليديين، مع التنويه بخاصة بالحساسية الثقافية التي اتسم بها ذلك العمل. ونوهت عدة وفود بالتزام الصندوق بإصلاح الأمم المتحدة وتعاونه مع شركائه في الأمم المتحدة. وحث أحد الوفود الصندوق على تطوير شراكات أوثق مع مخططات الحكومات المانحة للتعاون الثنائي، بما في ذلك مع معاهد البحث التابعة للحكومات، واتحادات البرلمانيين، والمنظمات الحكومية وغير الحكومية المحلية في بلده. وأعرب وفد آخر عن دهشته لعدم ذكر الشراكات مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في التقرير. وأشار أحد الوفود بصفة خاصة إلى دور الصندوق بوصفه مشتركا في رعاية برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز، وشدد وفد آخر على الحاجة إلى كفالة قيام وكالات الأمم المتحدة العاملة في الميدان أن يكون خطابها متسقا بشأن الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وحث هذا الوفد صندوق السكان على القيام بدور أكثر نشاطا في الأفرقة المواضيعية المعنية بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وشجعه على اقتسام الدروس المستفادة في الميدان مع المقر ومع برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز.

٢٥ - وشجعت عدة وفود الصندوق على الاشتراك في إطار عمل البنك الدولي للتنمية الشاملة وورقات استراتيجية الحد من الفقر. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان لبلد لديه

ورقة استراتيجية للحد من الفقر حاجة إلى التقييم القطري المشترك. وأبدت عدة وفود سرورها لملاحظة أن إطار التقييم القطري قد حل محل التقييم السكاني القطري في عديد من البلدان. ودعا عدد من الوفود الصندوق إلى زيادة اشتراكه في النهج القطاعية. وحث أحد الوفود الصندوق على طرح خبرته ومدخلاته الجوهرية المتعلقة بالسياسة العامة على مائدة البحث عند صياغة النهج القطاعية بشأن الصحة أو التعليم ووضع تفاصيلها. وحث الوفد الصندوق على اغتنام فرص الدعوة ووضع السياسات التي تتيحها النهج القطاعية.

٢٦ - وأعربت عدة وفود عن سرورها لملاحظة العمل الذي اضطلعت به المبادرة العالمية بشأن إدارة السلع الخاصة بالصحة الإنجابية، ورحبت بالدور القيادي الذي يقوم به الصندوق في النهوض بتأمين إمدادات السلع الخاصة بالصحة الإنجابية. وشجع عدد من الوفود الصندوق على جعل الموظفين المخصصين حاليا للمبادرة موظفين نظاميين. وأشار أحد الوفود إلى سروره لأخذ الصندوق باقتراح المجلس التنفيذي إدراج فرع متعلق بالاحتياجات من سلع الصحة الإنجابية وخطط تلبية تلك الاحتياجات في جميع البرامج القطرية الجديدة المقدمة إلى المجلس. ولاحظ وفد آخر أن المبادرة العالمية لم تنعكس بشكل كاف على الأعمال الأساسية لكثير من برامج الصندوق القطرية. وأشار إلى أنه يتطلع إلى ورقة الاستراتيجية الجاري إعدادها للاجتماع الاستشاري المقرر عقده في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠، وجدد عرضه تقديم الدعم والمساعدة بصدد إعداد الاستراتيجية.

٢٧ - وفي معرض ردها، وجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي لتعليقاتهم الإيجابية على أعمال الصندوق وعلى رئاستها له. وأعربت عن بالغ تقديرها لما أبداه المجلس من التأييد وملاحظات التهنئة، لا سيما بصدد عمل موظفي الصندوق.

٢٨ - ووجهت الشكر إلى أعضاء المجلس التنفيذي لإعرابهم عن التقدير بخصوص الحدث الخاص المعني بالصحة الإنجابية للمراهقين ولمشاركتهم في المناقشة بشكل نشط وملتزم. وأشارت إلى أن الحكومات كانت منفتحة وداعمة للغاية لأعمال الصندوق في مجال الصحة الإنجابية للمراهقين الذي هو مجال حساس. وقالت إن تنظيم الحدث الخاص، في حد ذاته، كان علامة على التقدم الهائل الذي أحرز في معالجة قضايا الصحة الإنجابية للمراهقين. وكررت التعليق الذي أبدته أثناء مناقشة الفريق، وهو أنه ينبغي للمعلمين في المدارس أن يوفوا بواجبهم الأخلاقي والمهني تجاه تلاميذهم وألا يتغاضوا لأي سبب من الأسباب عن أية أنشطة إجرامية من أي نوع. وأبرزت أهمية تغيير المواقف من أجل كفالة وصون صحة الشباب ورفاههم. ووافقت على أن الدعوة ضرورية وحثت المجلس على مواصلة دعم الدعوة وكفالة اتساق الخطاب الصادر عن مجالس إدارة صناديق وبرامج الأمم المتحدة

ووكالاتها المتخصصة، بما في ذلك اليونيسيف ومنظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية، بشأن الصحة الإنجابية والقضايا الأخرى الرئيسية.

٢٩ - وفيما يتعلق بنقص حجم الموارد المخصصة للدعوة، أشارت إلى أن بعض أنشطة الدعوة مدرجة ضمن الصحة الإنجابية؛ كما أن بعض النقص في الموارد المخصصة للدعوة ناجم عن زيادة الموارد المخصصة للصحة الإنجابية. وشددت على أن صندوق السكان يعلق أهمية كبرى على الدعوى. وفيما يتعلق بنقص الموارد المخصصة للمجموعة ألف من البلدان، أشارت إلى أنه رغم النقص من حيث القيمة المطلقة، يشير الاتجاه إلى زيادة المبالغ المخصصة لتلك البلدان من حيث النسبة المئوية.

٣٠ - وبالإشارة إلى هيكل التقارير السنوية المقبلة، لاحظت أن الإطار التمويلي المتعدد السنوات سينفذ على مدى فترة زمنية. ولاحظت أنه يتعين بناء القدرات على الصعيد القطري وداخل الصندوق على السواء لجمع البيانات من النظم الوطنية ورصد نتائج البرامج، وأضافت أن نظم البيانات ونظم الرصد تشكل أحد المجالات الرئيسية التي تحتاج إلى تعزيز. وأن نظم البيانات في بعض البلدان ضعيفة و/أو لا يتم جمع البيانات فيها على أساس سنوي. وأشارت إلى أنه ينبغي تقديم المساعدة التقنية من جانب الجهات المانحة الأخرى أيضا وليس من جانب الصندوق فحسب. ولاحظت أن جميع برامج الصندوق القطرية التي وافق عليها المجلس التنفيذي مؤخرا تتضمن أهدافا كمية ونوعية. وأشارت إلى أن الصندوق يقوم الآن بإضفاء الصفة المؤسسية للإدارة التي تركز على النتائج على كامل نطاق تنظيم وتشغيل الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وستُدخل الإدارة التي تركز على النتائج في جميع البرامج القطرية الجديدة وسيؤخذ بها بأثر رجعي في جميع البرامج القطرية التي ووفق عليها خلال السنوات الثلاث الأخيرة.

٣١ - وبالنسبة لتأمين سلع الصحة الإنجابية، أشارت إلى أن صندوق السكان يعلق أهمية فائقة على تلبية الحاجة إلى وسائل منع الحمل والسلع الأخرى الخاصة بالصحة الإنجابية. وأعربت عن تقديرها لما عرضه أحد الوفود من تقديم المساعدة في ذلك المجال. وأشارت إلى أن مستشاري أفرقة الصندوق المعنية بتقديم الخدمات التقنية القطرية ومستشاري برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز سيقدمون المساعدة أيضا في مجال إدارة النقل والإمداد المتعلقين بالسلع. وأعربت عن ترحيبها بأية مقترحات يود أعضاء المجلس التنفيذي تقديمها.

٣٢ - وفيما يتعلق بمبادرة القطاع الخاص، أشارت إلى أن الصندوق يسعى إلى تعزيز الشراكات مع القطاع الخاص في عدة بلدان، بما في ذلك في مصر والهند. وقالت إن التسويق

على الصعيد الاجتماعي قوي في باكستان والهند، وكذلك في ألبانيا وبوركينا فاسو ومصر. وأشارت إلى أنه سيجري استعراض مبادرة القطاع الخاص في أوائل عام ٢٠٠١.

٣٣ - ووافقت المديرة التنفيذية على أن إطار البنك الدولي للتنمية الشاملة ليس آلية تابعة لمنظومة الأمم المتحدة. وأشارت إلى أنه يجري تشجيع البنك الدولي على استخدام التقييم القطري المشترك بقيادة الحكومات الوطنية. وأوضحت أن الصندوق لم يضطلع بممارسة التقييم السكاني القطري إلا في الحالات التي لم يغط فيها التقييم القطري المشترك المجالات البرنامجية الأساسية للصندوق بشكل واف. ولاحظت أنه لا يمكن الاستعاضة عن التقييم القطري المشترك بالشراكات مع القطاع الخاص لأنها ليست متاحة إلا في عدد قليل من البلدان. وأشارت إلى أن العبء الواقع على المكاتب القطرية للصندوق قد ازداد نتيجة للاحتياجات إلى آليات عديدة للرصد والإبلاغ، وشددت على الحاجة إلى ترشيد وتبسيط مقتضيات تقديم التقارير.

٣٤ - وأشارت إلى أن التقرير السنوي الذي يصدره الصندوق عن الإيدز بعنوان AIDS Update، والذي يبرز أعمال الصندوق في مجال الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، متاح في غرفة الاجتماع. وأشارت إلى وجود شراكة قوية بين الصندوق وبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز. وقد تأكد هذا في استعراض أجراه مؤخرا برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز لعمله مع صندوق السكان، علق فيه البرنامج بشكل إيجابي للغاية على شراكته مع صندوق السكان. وقد قدم برنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز مستشارين أُلحقوا بكل من أفرقة الصندوق المعني بتقديم الخدمات التقنية القطرية.

٣٥ - وذكرت أن الصندوق يعمل في تعاون وثيق مع منظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي في مجال الأمومة المأمونة والحد من الوفيات النفاسية. وأصدرت تعليمات إلى مكاتب الصندوق القطرية لوضع خطة عمل منسقة مع الشركاء في الميدان. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة شريك هام لصندوق السكان، بما في ذلك شراكته في البرنامج الاستشاري التقني التابع للصندوق.

٣٦ - وأعربت عن اتفاقها مع الرأي القائل بأن النهج القطاعية وسيلة هامة وأشارت إلى أن إحجام الصندوق في البداية عن المشاركة فيها كان منبعه أن الصحة الإنجابية لم تكن مدرجة في المبادئ التوجيهية بشأن الصحة. إلا أنه عقب المناقشات التي أجراها الصندوق مع البنك الدولي، أصبحت الصحة الإنجابية الآن مدرجة في المبادئ التوجيهية.

٣٧ - وفيما يتعلق باشتراك الزعماء التقليديين والدينيين في تعزيز القضايا المتصلة بالسكان والصحة الإنجابية، أشارت إلى أنه تم الاضطلاع بأعمال ناجحة مع الزعماء الدينيين في جمهورية إيران الإسلامية وغيرها من البلدان الإسلامية. وشددت على الحاجة إلى استمرار الانفتاح على الحوار والشراكات مع الزعماء الدينيين والتقليديين.

٣٨ - ووجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى حكومة هولندا لما قدمته من دعم وللمساهمات التي أعلنتها، وكذلك إلى عدة بلدان مانحة أخرى لزيادة مساهماتها. وحثت المانحين الآخرين على أن يحذوا حذوها وأشارت إلى أن النقص في الموارد أخذ يحدث أثرا سلبيا على زخم البرامج وعلى إحراز تقدم من جانب البلدان في تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٣٩ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بتقرير المديرة التنفيذي لعام ١٩٩٩، الوارد في الوثائق DP/FPA/2000/8 (Part I) و (Part I/Add.1) و (Part II) و (Part II/Corr.1) و (Part III).

ثالثا - المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات

٤٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي الوثيقة DP/FPA/2000/9، وهي تقرير بعنوان ''الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء محصلة الاستعراض الخمس للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات)''، مقدم استجابة للمقرر ١٨/٩٩.

٤١ - ولدى عرض التقرير، أشارت المديرة التنفيذية إلى أنه يتناول جوهر أعمال صندوق السكان. ولاحظت أنه سيعرض على المجلس التنفيذي في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ تقرير يستعرض نظام تخصيص موارد الصندوق. وأبدت ملاحظة عامة مؤداها أن الصندوق سيواصل المحافظة على وجود توازن بين نطاق الدعم وتوفر الموارد. وأشارت إلى أن التقرير (DP/FPA/2000/9) أعد على نحو يتماثل بدقة مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات من أجل كفالة نهج موحد وتكاملي. وقد انعكست بوضوح في الأهداف المختارة للإطار مجالات الأولوية البرنامجية الثلاثة التي اتفق عليها المجلس في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، كما حدد الإطار الدعوة كاستراتيجية رئيسية لتحقيق النتائج المقترحة.

٤٢ - ولاحظت المديرة التنفيذية أن الصندوق يستجيب في إطار ولايته العامة للتحديات الرئيسية التي ما زالت قائمة أمام تنفيذ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، والتي حددتها عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات. وتشمل هذه التحديات الافتقار إلى البيانات والمؤشرات التي يعتد بها في تحديد الاحتياجات والأولويات

لدى التخطيط لبرامج فعالة؛ وعدم كفاية الموارد المالية؛ والمشاكل المتزايدة الخاصة بالمراهقين مثل حالات الحمل غير المرغوب فيه والإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية، والحساسية فيما يتعلق بالصحة الإنجابية للمراهقين في عدد من البلدان؛ وعدم كفاية القدرات التقنية على الصعيد الوطني؛ وعدم تحقق الاشتراك الكامل بعد من جانب المجتمع المدني والقطاع الخاص؛ واستمرار عدم المساواة بين الجنسين؛ والمعدلات المرتفعة بشكل غير مقبول للوفيات النفاسية؛ واستفحال وباء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ واستمرار عدم الاستقرار السياسي وحالات الطوارئ في جميع أنحاء العالم. وذكرت أن الاتجاهات العالمية لأنماط السلوك الإنجابي والأنماط الديمغرافية قد اضطرت الصندوق إلى التركيز بدرجة أكبر على عدد من القضايا، بما في ذلك: نهج لدورة الحياة يأخذ في الاعتبار إطالة أمد الدورة الإنجابية وإن كان الإنجاب نفسه أخذ يتركز بشكل متزايد في فترة زمنية أقصر؛ والمراهقون، حيث أنهم يشكلون الآن أكبر فئة على الإطلاق وتستمر احتياجاتهم المتعلقة بالصحة الإنجابية والجنسية في الازدياد؛ وشيخوخة السكان، التي أصبحت بالفعل شاغلا في البلدان الصناعية، وتتجه بشكل متزايد إلى أن تصبح شاغلا في كثير من البلدان النامية؛ والهجرة إلى الخارج والتحول إلى الحضر وعواقبهما الاجتماعية والاقتصادية.

٤٣ - وأشارت إلى الحاجة لأن يأخذ الصندوق في الاعتبار الاتجاهات في مجال إصلاح قطاع الصحة والنهج القطاعية بغية كفالة أن تكون خدمات ومعلومات الصحة الإنجابية عناصر لا تتجزأ في تلك العمليات؛ وكفالة أن يكون دعم الصندوق لبرامج الصحة الإنجابية جزءا من التعزيز العام لنظم الصحة الأساسية؛ وكفالة أن تعزز تلك العمليات أيضا إدارة النقل والإمداد ونظم معلومات وبيانات الصحة من أجل إدارة ورصد البرامج. وقد بينت التجربة في عدة بلدان توافقا كبيرا بين أهداف وغايات كل من إصلاح قطاع الصحة وتوسيع جدول أعمال الصحة الإنجابية.

٤٤ - ومن النظر مليا في دور صندوق السكان في المستقبل إزاء تلك الخلفية، خلص الصندوق إلى استنتاجين رئيسيين. أولا، أن مجالات الأولوية البرنامجية الثلاثة الأساسية وهي الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية، واستراتيجيات السكان والتنمية والدعوة ما زالت سارية. وفي الوقت نفسه فالحاجة تدعو إلى زيادة تركيز أعمال الصندوق داخل تلك المجالات لتحقيق مزيد من الفعالية في مساعدة البلدان على مواجهة تحديات المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتحديات استعراض المؤتمر بعد ٥ سنوات والوفاء بالغايات والأهداف القياسية المتفق عليها. وثانيا، تدعو الحاجة لتعزيز الروابط بين المجالات البرنامجية الثلاثة الأساسية بحيث يدعم بعضها البعض بدرجة أكبر. وسيظل الدعم الذي يقدمه الصندوق ينصب على أولويات واحتياجات البلدان ويلبيها. وسيقدم الدعم وفقا لمبادئ

وأهداف برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية، الذي أعيد تأكيده في القرار الذي اتخذته الجمعية العامة في الدورة الاستثنائية لاستعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

٤٥ - ثم ناقشت المديرة التنفيذية بإيجاز كلا من مجالات الأولوية البرنامجية، وقدمت عرضا عاما لاستراتيجية الصندوق ومحط اهتمامه المقترحين. وفي معرض الإشارة إلى الترتيبات والشراكات المتعلقة بأعماله، أشارت إلى أن التقرير قدم عرضا عاما للنطاق العريض من الترتيبات والآليات التي سعى الصندوق من خلالها إلى تحقيق نتائجه، بما في ذلك الآليات على الصعيدين العالمي والقطري، سواء مع شركاء منظومة الأمم المتحدة ومع المجموعة الأوسع التي تتألف من شركاء المجتمع الإنمائي. وذكرت أن الهدف الأساسي للصندوق هو مواءمة أعماله وتحقيق أقصى قدر من التنسيق والتعاون، وإدماج قضايا السكان والتنمية في السياق والمضمون الشاملين لعمليات التنمية.

٤٦ - ولاحظت أنه يمكن للصندوق أن يقوم بدور قيادي في بعض المجالات، مثل مجالي مساعدة الحكومات في التشغيل العام لبرامج الصحة الإنجابية، وكفالة أمن السلع الخاصة بالصحة الإنجابية. وفي مجالات أخرى، مثل فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، يؤدي الصندوق دوره الخاص ضمن الإطار الشامل لبرنامج الأمم المتحدة المشترك المعني بالإيدز وما يقدمه من توجيه تقني وتوجيه للسياسة العامة. وسيظل الصندوق يعتمد على منظمة الصحة العالمية لكي تقدم الإطار العام للسياسة المتعلقة بالتنمية في مجال الصحة والنظم الصحية، وتقديم المعايير المحددة، والتوجيه التقني، والوسائل التقنية، والقواعد بشأن جميع جوانب الصحة الإنجابية. وفي مجال الحد من الأمراض والوفيات النفاسية، سيعمل صندوق السكان ضمن الإطار العام المتفق عليه بين صندوق الأمم المتحدة للسكان ومنظمة الصحة العالمية واليونيسيف والبنك الدولي. وفيما يتعلق بالقضايا الجنسانية، سيواصل الصندوق العمل مع عدة شركاء، وبخاصة صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، الذي تعاون معه صندوق السكان بشأن عدد من قضايا الدعوة الشاملة. وفي مجال السياسات والاستراتيجيات الإنمائية والسكانية، سيواصل الصندوق العمل في شراكة وثيقة مع شركائه في الأمم المتحدة، ولا سيما مع شعبتي السكان والإحصاءات بالأمم المتحدة. ولزيادة الفعالية والكفاءة البرنامجية، سيكرس صندوق السكان مزيدا من العناية لتطوير قواعد المعرفة في جميع مجالات عمله، ولتقاسم المعلومات من خلال آليتي تكنولوجيا المعلومات الجديدة والحوار فيما بين بلدان الجنوب.

٤٧ - وأثناء المناقشة التي تلت ذلك، أعربت عدة وفود عن تقديرها بشأن الوثائق ونوهت بأن التقرير (DP/FPA/2000/9) عرض بوضوح مجالات العمل والأهداف ذات الأولوية. وأعربت وفود عديدة عن ترحيبها بتأييد مجالات الأولوية البرنامجية الثلاثة الأساسية والتركيز الموضوعي داخل كل منها. وذكرت عدة وفود أن دور الصندوق وأولوياته المحددة بحاجة إلى مزيد من التوضيح بما لا يدع مجالا للبس. وأشار أحد الوفود إلى أن الحاجة تدعو إلى تحديد الخيارات بشأن المجالات التي يمكن فيها للصندوق تحقيق أقصى تأثير وكيفية تحقيق ذلك، بغية استخدام الموارد المتاحة بأقصى قدر من الفعالية. وأكدت عدة وفود الحاجة إلى تعزيز الروابط بين المجالات البرنامجية الثلاثة، وتساءلت عن كيفية تحقيق ذلك. وحذر أحد الوفود من أنه رغم أهمية المرونة، من الضروري كفالة ألا تؤدي المرونة إلى فقدان بؤرة الاهتمام. وأعربت عدة وفود عن تقديرها لتركيز الاهتمام على الشباب والمراهقين كما رحبت بالتشديد على الإطار التمويلي المتعدد السنوات. وذكرت عدة وفود أن الإبلاغ مستقبلا عن متابعة المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد ٥ سنوات ينبغي أن يكون ضمن التقرير السنوي للإطار التمويلي المتعدد السنوات الذي يرتكز على النتائج. ولاحظ أحد الوفود أن صلة التقرير (DP/FPA/2000/9) بالإطار التمويلي المتعدد السنوات ليست واضحة وأوصى بزيادة توضيح الروابط. وأبرزت عدة وفود أهمية التشديد بدرجة أكبر على الدعوة. وشددت عدة وفود على أهمية دور صندوق السكان في مجالي خفض الوفيات النفاسية والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وأكدت وفود عديدة على الدور الرئيسي الذي يتعين على صندوق السكان القيام به في مساعدة البلدان على بلوغ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف استعراض المؤتمر بعد ٥ سنوات. وشددت عدة وفود على الحاجة إلى زيادة التمويل لصندوق السكان وأشارت إلى أنه بدون ذلك سيكون من الصعب على البلدان المشمولة بالبرنامج تحقيق الغايات والأهداف القياسية للمؤتمر بعد ٥ سنوات. وأعربت عدة وفود عن تقديرها للدعم الذي يقدمه الصندوق وأشادت بالأعمال التي يضطلع بها الصندوق في بلدانها.

٤٨ - وأبرز أحد الوفود أنه يود أن يركز الصندوق أنشطته المقبلة في مجالين رئيسيين أحرز فيهما ميزة نسبية حقيقية وهما: إيصال السلع الخاصة بالصحة الإنجابية والخدمات المتصلة بها، ولا سيما المتصلة بالوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز؛ والدعوة من أجل مواصلة إثارة الوعي بأهمية أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف عملية استعراضه بعد ٥ سنوات. وذكر الوفد أنه لا ينبغي لصندوق السكان أن يستخدم موارده المالية الخاصة في دعم البحث والتطوير المتعلقين بوسائل جديدة لمنع الحمل. وإنما ينبغي بدلا من ذلك أن يستخدم الصندوق ميزته النسبية في الدعوة إلى تمويل جهات أخرى لتلك الأعمال. وذكر

وفد آخر أنه ينبغي للصندوق أن يقدم الدعم إلى البلدان التي قد ترغب في الاضطلاع بالبحوث وسبل تحسين تنظيم الأسرة. وأضاف الوفد أنه ينبغي تقديم الدعم أيضا لجمع البيانات، وتطوير البحوث ووضع السياسات بشأن المسائل المتصلة بالشيخوخة.

٤٩ - وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى تركيز الاهتمام على فئة منسية هي الفتيات الصغيرات المتزوجات. وأكد الوفد حاجة هذه الفئة إلى نفس الدعم المقدم إلى المراهقات غير المتزوجات فيما يتعلق بمعلومات وخدمات الصحة الإنجابية. وحث وفد آخر صندوق السكان على زيادة إدماج الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز في أعماله، وجدد عرضه إجراء مزيد من الحوار مع الصندوق بشأن تلك المسألة. وأبرز الوفد أهمية دعم اشتراك الذكور في مسألة الصحة الإنجابية، وحث الصندوق على تركيز اهتمام أكبر على تغيير مسلك الذكور من أجل اتقاء فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز.

٥٠ - ولفت أحد الوفود الانتباه إلى المشاكل السكانية العديدة التي تواجه بلده، بما في ذلك الانخفاض الحاد في السكان، خاصة في المناطق الريفية؛ وتدهور صحة السكان؛ وازدياد معدل الإصابة بالأمراض بين المراهقين؛ وانخفاض عمالة المرأة. وشدد الوفد على الحاجة إلى تعاون المجتمع الدولي في معالجة تلك المشاكل.

٥١ - وأكد أحد الوفود، الذي تكلم أيضا باسم وفد آخر، على أنه يجب على الصندوق أن يقوم بدور قيادي في تخفيض الوفيات النفاسية، بما في ذلك عن طريق كفالة التوصل إلى تنظيم الأسرة والحصول على الرعاية بعد الإجهاض. وأضاف الوفد أنه ينبغي للصندوق في مجال فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أن يجد في الدور الذي يقوم به لتمكين البلدان من التخطيط للمنتجات التي تساعد على الوقاية من العدوى، بما في ذلك الزمالات، وتأمين الحصول عليها وترويجها. وشدد الوفد على الحاجة إلى تركيز الاهتمام بدرجة أكبر على تأمين السلع الخاصة بالصحة الإنجابية، وجدد عرضه المضي قدما بهذا الدور. وأشار الوفد إلى أنه كان يتوقع أن يتضمن التقرير (DP/FPA/2000/9) مزيدا من المعلومات عن الاحتياجات من الموارد البشرية والمسائل التنظيمية والهيكلية التي واجهت الصندوق لدى اضطلاعه بدوره القيادي في مساعدة البلدان على تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وأهداف استعراض المؤتمر بعد ٥ سنوات.

٥٢ - وأشار أحد الوفود إلى أن النُهج القطاعية تزداد أهمية في بلدان البرنامج، فحث صندوق السكان على أن يكفل القيام بدور نشط في تلك النهج، بما في ذلك كفالة إتاحة مشورة وخبرة الصندوق للحكومات عند قيامها باتخاذ قرارات حيوية بشأن السياسة العامة المقبلة في مجال خبرة الصندوق.

٥٣ - وذكر أحد الوفود أن وقف العنف المرتكب ضد المرأة هو شرط أساسي لإحراز التقدم. وأكد الوفد ضرورة تمكين المرأة وإزالة التمييز الذي تجري ممارسته ضد النساء والفتيات. وطلب وفد آخر معلومات بشأن الكيفية التي سيقوم بها صندوق الأمم المتحدة للسكان بترجمة التركيز الذي يوليه للقضاء على الممارسات التقليدية الضارة بالنساء والفتيات إلى عمل فعلي. وطلب الوفد أيضا معرفة الوسيلة التي سيتبعها الصندوق لدعم عمليات جمع البيانات وإجراء البحوث المتعلقة بالسياسات وتحليل المسائل الناشئة في ميدان السكان.

٥٤ - وسلط وفد آخر الضوء على ضرورة أن يقوم الصندوق بمساعدة البلدان المستفيدة من البرنامج في التعامل مع المسائل المتصلة باتجاه السكان نحو الشيخوخة من جانب، وتزايد مدة النضج الجنسي لدى الشباب قبل بدء مرحلة الزواج وتكوين الأسرة من جانب آخر. وفي إشارة للفقرة ٦٣ من التقرير (DP/FPA/2000/9)، أبدى الوفد حيرة إزاء ما لاحظه من اعتزام الصندوق تعزيز الحصول على تكنولوجيات الاتصال الجديدة. وتساءل الوفد عن الفائدة الاستراتيجية التي ينتظرها الصندوق من وراء هذه التكنولوجيات. وحذر الوفد نفسه أيضا من اللجوء إلى مصطلحات توحي بقبول إطار العمل الإنمائي الشامل للبنك الدولي الذي لا يزال إطارا تجريبيا. وشجع وفد آخر الصندوق على مراعاة هذا الإطار ومراعاة ورقات استراتيجية الحد من الفقر، وأوصى بأن يستعمل الصندوق نظام التعميمات من أجل تبادل المعلومات بين المقر والمكاتب القطرية في حينها. وتساءل الوفد عما إذا كانت مشاركة الصندوق في ورقات استراتيجية الحد من الفقر سوف تزيد بصورة بالغة من العبء الملقى على عاتق المكاتب القطرية، وعما إذا كان من الضروري توفير قدر إضافي من الموظفين والموارد.

٥٥ - وأعربت المديرة التنفيذية في ردها عن الشكر للوفود على ما أبدته من تعليقات وما طرحته من أسئلة. ولاحظت المديرة أن العديد من التعليقات قد أشارت إلى المراهقين، ومشاركة الذكور، والوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز). وأحاطت المديرة التنفيذية علما بالتعليق الهام الذي أبرز ضرورة الوفاء باحتياجات المراهقين المتزوجين فيما يتعلق بالصحة الإنجابية. وذكرت أنه رغم القبول العام الذي لقيه مفهوم الصحة الإنجابية في أعقاب المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، فما زال يلزم تركيز المزيد من الاهتمام على احتياجات المراهقين من الصحة الإنجابية. وأشارت إلى أن معظم الفتيات في جنوب آسيا متزوجات. وأضافت أنه في حين قد يتعذر منع جميع الزيجات المبكرة، فمن المؤكد أنه يمكن الاضطلاع بالمزيد لمنع حدوث حالات الحمل المبكر. وأشارت إلى أن الوفيات النفاسية في عدد من البلدان التي

تنتشر فيها وسائل منع الحمل بمعدلات عالية مازالت مرتفعة النسبة بصورة كبيرة. وذكرت أن هذا يشير إلى ضرورة معالجة مسألة الصحة الإنجابية للمراهقين. وفيما يتعلق بالوفيات النفاسية، أكدت أيضا ضرورة خفض حالات فقر الدم والدعوة إلى تشجيع المباعدة بين الولادات. وفيما يتعلق بمعالجة المضاعفات الناجمة عن الإجهاض غير المأمون، أشارت إلى أن منظمة الصحة العالمية تتولى توفير القواعد الفنية. وأشارت إلى أن مؤسسة بيل وميلنداغيتس قدمت منحة إلى جامعة كولومبيا في مجال خفض الوفيات النفاسية، وإلى أن الصندوق يتعاون مع الجامعة في تنفيذ مختلف الأنشطة على الصعيدين القطري والعالمي.

٥٦ - وفيما يتصل بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، أكدت أن للحماية أهمية بالغة فيما يتعلق بالاستراتيجيات الوقائية، بما في ذلك تغيير السلوك، ولا سيما سلوك الذكور. وأشارت إلى أن معدل الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية في أوساط الفتيات/النساء أعلى من المعدل السائد في أوساط الفتيان/الرجال، وإلى أنه ينبغي بصفة محددة تركيز الاهتمام على الوصول إلى صغار الفتيات من خلال اتباع استراتيجيات الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز. وفيما يتعلق بإطار العمل الإنمائي الشامل وورقات استراتيجية الحد من الفقر، أشارت إلى أن الصندوق يدرك أنها ليست من العمليات التي تضطلع بها منظومة الأمم المتحدة. واستدركت تقول إنه من الضروري مناقشة هذه المسائل بصراحة نظرا لصلتها بجميع البلدان المستفيدة من البرنامج وجميع البلدان المانحة. وفيما يتعلق بتدبير الأموال، أشارت إلى أنه يجري بذل الجهود على الصعيد القطري أيضا. وقالت إنه يلزم رغم ذلك الاضطلاع بالمزيد في هذا الصدد لمخاطبة القطاع الخاص. وأشارت إلى أنه قد نمى إلى علمها في أحد الاجتماعات التي عقدتها المؤسسات الخاصة مؤخرا أن هذه المؤسسات تقدم نحو ٣٠٠ مليون دولار في السنة لتمويل برامج السكان. وأضافت أن المؤسسات قد أعربت في هذا الاجتماع عن الاهتمام الشديد بإمكانية الوصول إلى الصندوق والاستفادة من خبرته ومعرفته في مجال الصحة الإنجابية، وطلبت مساعدة الصندوق في الوقوف على البرامج اللازم تمويلها. وأضافت أن الصندوق قد شرع بالفعل في العمل في هذا الصدد مع مؤسسة ديفيد ولوسيل باكارد. وأشارت إلى أنه يجري بحث مسألة الشراكات مع القطاع الخاص في عدد من البلدان، من بينها تايلند ومصر والهند.

٥٧ - وفيما يتعلق بالتوصية المقدمة من أحد الوفود بألا يضطلع الصندوق بتمويل البحث والتطوير في مجال وسائل منع الحمل، ذكرت أنها توصية منطقية وأشارت إلى ضرورة قيام القطاع الخاص بزيادة استثماره في هذا المجال. واستدركت تقول إن هناك بعض المجالات التي تعود فيها البحوث بالنفع الشديد على البلدان وعلى الصندوق، ولا سيما، على سبيل المثال، البحوث المتعلقة بفعالية وسائل منع الحمل وأمانها. وأعربت عن موافقتها على ضرورة أن

يؤدي الصندوق دورا رائدا في الدعوة إلى تنفيذ أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات والوفاء بمعاييرهما. وأشارت إلى أنه سيجري في مجال استراتيجيات السكان والتنمية إيلاء التركيز إلى تهيئة بيئة تمكينية ودعم نظم البيانات. أما فيما يتعلق بموضوع القضاء على الممارسات التقليدية الضارة، فأشارت إلى أن الصندوق قد قدم الدعم إلى كثير من الأعمال المتعلقة بوقف ختان الإناث. وأضافت أن ١٧ بلدا قد أصدرت قوانين لحظر ختان الإناث. وأشارت إلى أن الصندوق قد أحرز نجاحا في كينيا في العمل مع السكان المحليين ومع شركاء الأمم المتحدة على معالجة مسألة ختان الإناث. وأشارت إلى أن الصندوق قد نظم مؤتمرا إقليميا اشترك فيه ٢٨ بلدا لمناقشة كيفية التصدي لمختلف الممارسات التقليدية الضارة. ولاحظت أنه يجري في بعض البلدان توجيه جهود الدعوة إلى الحكومات من أجل إحداث التغيير. وفيما يتصل بمسألة احتياجات آليات التنسيق المختلفة، أشارت إلى أن المكاتب القطرية تتحمل قدرا كبيرا من العبء، وإلى أنه من المهم حيثما أمكن زيادة الموارد من الموظفين في الميدان. واختتمت كلامها بأن أكدت من جديد أن الصندوق يقوم بتقديم الدعم استجابة لأولويات واحتياجات البلدان المستفيدة من البرنامج، ووفقا لمبادئ برنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية.

٥٨ - وقبل اتخاذ المقرر التالي، تم، استجابة لاستفسار قدمه أحد الوفود، إيضاح أن عبارة ''البلدان المستفيدة من البرنامج'' تشير إلى ''البلدان المتلقية''.

٥٩ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١١/٢٠٠٠

الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالوثيقة DP/FPA/2000/9 وبالآراء المعرب عنها بشأنها في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠؛

٢ - **يؤيد** مواصلة استخدام المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة لصندوق الأمم المتحدة للسكان: الصحة الإنجابية، بما فيها تنظيم الأسرة والصحة الجنسية؛ واستراتيجيات السكان والتنمية؛ والدعوة؛

٣ - **يؤكد** ضرورة أن يركز دعم صندوق الأمم المتحدة للسكان على تلبية الاحتياجات ذات الأولوية كما حددتها البلدان المستفيدة من البرنامج ضمن المجالات البرنامجية الأساسية الثلاثة؛

٤ - **يؤيد** التركيز الموضوعي المقترح في كل مجال من مجالات الأولوية البرنامجية على النحو المبين في الوثيقة DP/FPA/2000/9، ويشجع بوجه خاص صندوق الأمم المتحدة للسكان على ما يلي:

(أ) الاضطلاع بدوره القيادي على صعيد الدعوة وعلى الصعيدين العالمي والوطني فيما يتعلق بمسائل الصحة الإنجابية والسكان والتنمية، والإجراءات المتفق عليها في المؤتمر الدولي للسكان والتنمية ودورة الجمعية العامة الاستثنائية الحادية والعشرين المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده؛

(ب) المساعدة على كفالة تحقيق أهداف المؤتمر الدولي للسكان والتنمية والوفاء بمعايير المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده التي تهم بوجه خاص صندوق الأمم المتحدة للسكان، وذلك من خلال دوره في:

'١' دعم وضع الاستراتيجيات السكانية والإنمائية، والمساعدة على تعزيز القدرات الوطنية المتعلقة بنظم البيانات والتحليل وصياغة السياسات السكانية، بما في ذلك رصد التقدم في مجال الصحة الإنجابية والمؤشرات السكانية الوطنية الرئيسية الأخرى؛

'٢' اتخاذ إجراءات رائدة وداعمة بشأن الصحة الإنجابية، بما في ذلك تنظيم الأسرة والصحة الجنسية واتخاذ إجراءات فعالة في مجالات الأمومة والصحة الإنجابية للمراهقين، والوقاية من الأمراض المنقولة بالاتصال الجنسي، بما في ذلك الوقاية من الإصابة بفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز وتأمين السلع الخاصة بالصحة الإنجابية،

'٣' الدعوة إلى هذه الأهداف والمؤشرات بهدف توجيه مزيد من الاهتمام إلى الصحة الإنجابية ضمن خطة التنمية وتشجيع التغييرات السياسية حسب الاقتضاء؛

'٤' العمل تحت قيادة الحكومات المعنية في البلدان المستفيدة من البرنامج وبالتشاور مع بقية الشركاء في التنمية لضمان معالجة المسائل السكانية والإنمائية، والصحة الإنجابية وتنسيقها على النحو الواجب في البرامج التي

تنفذ على الصعيد القطري، بما في ذلك النهج القطاعية الشاملة في قطاعات الصحة والتعليم وغيرها، وسائر جهود المساعدة الإنمائية المناسبة؛

٥ - **يؤيد** النهج العام الذي يتبعه الصندوق في التعاون والتنسيق داخل منظومة الأمم المتحدة، ومع الجهات أصحاب المصالح والمنظمات المهتمة الأخرى، وعلى المستوى القطري تحت قيادة الحكومات المعنية في البلدان المستفيدة من البرنامج؛

٦ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تشير إلى الأولويات المبينة في هذا المقرر وتأخذها في الاعتبار لدى وضع الإطار التمويلي المتعدد السنوات وتطويره، كما طلب ذلك المجلس التنفيذي في مقرره ٩/٢٠٠٠.

٧ - **يلاحظ** بقلق شديد الحالة المالية التي يواجهها صندوق الأمم المتحدة للسكان في الاضطلاع بدوره القيادي على النحو المبين أعلاه والحاجة الماسة إلى زيادة تعبئة الموارد من جميع المصادر، لا سيما من الجهات المانحة الثنائية، والمؤسسات والمصادر الملائمة الأخرى.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

رابعا التقييم

٦٠ - كان معروضا على المجلس التنفيذي التقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/2000/10)، المقدم استجابة لمقرري مجلس الإدارة ٢٠/٨٢ و٣٥/٩٠، ومقرر المجلس التنفيذي ١٢/٩٨.

٦١ - ولدى عرض التقرير، أشارت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) إلى أن التقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/2000/10) يقدم معلومات عن النتائج التي توصلت إليها مختلف أنواع تقييم البرامج التي يدعمها صندوق الأمم المتحدة للسكان، والدروس المستفادة منها، واستخداماتها، وعن المبادرات الرامية إلى تحسين الرصد والتقييم. وأشارت إلى أن مهمة التقييم في صندوق الأمم المتحدة للسكان نُقلت إلى وحدات إدارة البرامج. وذكرت أن المكاتب القطرية تتولى تقييم البرامج القائمة على الصعيد القطري، في حين أن التقييمات الخاصة بالبرامج المشتركة فيما بين الأقطار تديرها الشعبة الجغرافية المعنية أو شعبة الشؤون التقنية والسياسات. أما مكتب الرقابة والتقييم فيتولى إدارة التقييمات المستقلة المخصصة، التي تتسم عادة بطابع عالمي، كما يعمل هذا المكتب بمثابة الجهة المسؤولة عن وضع المبادئ التوجيهية والمنهجيات والأدوات في مجال الرصد والتقييم. وأشارت إلى أنه قد تم في فترة

السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩ تقييم ما مجموعه ٣١٦ مشروعا في ١٠٣ بلدان. وأوضحت أن جميع عناصر البرامج القطرية التي يمولها الصندوق تخضع، بالإضافة إلى التقييمات الرسمية، إلى استعراضات داخلية تجرى بصفة سنوية وإلى استعراضات البرامج القطرية التي تجرى في منتصف.

٦٢ - وذكرت أن الصندوق يعترف بأن الممارسات الجيدة في مجال الرصد والتقييم هي الأساس الذي يستند إليه نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج، وهي حجر الزاوية الذي يعتمد عليه وجود إطار فعال للمساءلة. وقدمت نائبة المدير موجزا لعدد من المبادرات التي اضطلع بها الصندوق لتعزيز رصد وتقييم البرامج التي يقدم لها الدعم، بما في ذلك إنشاء شبكة للتقييم؛ وإجراء استعراض للمبادئ التوجيهية الحالية للبرامج؛ وإعداد مجموعة من الأدوات اللازمة للرصد والتقييم. وأشارت إلى أن الصندوق يعمل في تواصل نشط مع مؤسسات الأمم المتحدة الأخرى بشأن المسائل المتعلقة بالتقييم، كما أنه يشجع على التعاون فيما بين الوكالات. وأضافت أن الصندوق قد ساهم مساهمة كبيرة في الأعمال التي تضطلع بها شبكة التقييم التي أنشأها حديثا برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وقالت إن أحد موظفي الصندوق تولى في عام ١٩٩٩ قيادة بعثة لتقييم مشروع يموله برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشارت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) إلى أن الصندوق قد عكف منذ عام ١٩٩٩ على إدراج النتائج التي تتوصل إليها التقييمات المواضيعية على موقعه الشبكي.

٦٣ - وفي أثناء المناقشة، أعربت عدة وفود عن سرورها لملاحظة أن نتائج التقييم قد أصبحت الآن متاحة على الموقع الشبكي للصندوق. وأشار أحد الوفود إلى أنه لم يجر توخي الاتساق في عرض نتائج التقييمات والدروس المستفادة منها في التقرير قيد النظر (DP/FPA/2000/10)، واقترح أن يأخذ تقرير العام المقبل منحى تحليليا أعمق، بحيث يشتمل على جداول لكل مسألة شاملة لعدة قطاعات، تُحدد فيها النتائج الإيجابية والسلبية التي توصلت إليها التقييمات. وأضاف أنه ينبغي تقديم توصيات بشأن كيفية تحسين النتائج السلبية. ولاحظ الوفد أنه بالنظر إلى اعتماد إطار تمويلي متعدد السنوات ونهج في الإدارة يركز على النتائج، فإن الرصد والتقييم سيصبحان أداة بالغة الأهمية يستعين بها الصندوق لقياس النتائج. وأشار الوفد نفسه إلى أن المبادئ التوجيهية القائمة في مجال التقييم لا تستجيب لنهج الإدارة الذي يركز على النتائج، متساءلا عما إذا كان الصندوق يعتزم تعديل هذه المبادئ التوجيهية حتى تتمشى مع الإطار التمويلي المتعدد السنوات ومع نهج الإدارة الذي يركز على النتائج.

٦٤ - وأعرب وفد آخر عن القلق بسبب أنه من بين البرامج القطرية التي انتهت في أثناء الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩، والبالغ عددها ٢٩ برنامجا لم يجر تقييم سوى ٩ برامج، جميعها في منطقة آسيا والمحيط الهادئ. واستفسر الوفد عن السبب وراء هذا الانخفاض في معدل الامتثال، وعن اقتصار التقييمات على منطقة واحدة فقط دون المناطق الأخرى. كما استفسر الوفد نفسه عن السبب في عدم اشتراط إجراء تقييمات في نهاية الدورة للبرامج المشتركة فيما بين الأقطار، ولا سيما وأن بعض هذه البرامج في الماضي قد أثيرت بشأنها استفسارات في أثناء دورات المجلس التنفيذي. وفيما يتعلق بموضوعية التقييمات استفسر الوفد عما إذا كان يمكن في المستقبل توخي إجراء التقييمات عن طريق المكاتب الإقليمية حتى يمكن أن تكون جهة التقييم أكثر تجردا وموضوعية.

٦٥ - وذكر أحد الوفود، مشيرا إلى أن التقرير مشوق وجيد الصياغة، أن النتائج التي توصلت إليها التقييمات الداخلية والخارجية ستكون لها أهمية بالغة بالنظر إلى اعتماد الإطار التمويلي المتعدد السنوات ونهج الإدارة الذي يرتكز على النتائج. وأكد الوفد أهمية التطورات الجديدة الناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات، بما في ذلك الزيادة التي طرأت في السنوات الأخيرة على الاتصالات الالكترونية/الشبكية، قائلا إن ثمة حاجة إلى توجيه رسائل موجزة وواضحة بشأن المسائل السكانية والإنمائية. وشجع الوفد الصندوق على مواصلة الاستعانة بسبل الاتصال الالكترونية لتعزيز الدور الذي يضطلع به للدعوة في مجال السكان والتنمية، بما في ذلك الصحة الانجابية. وأكد الوفد نفسه أهمية مراعاة تعميم الجوانب المتصلة بالفوارق بين الجنسين في جميع البرامج الإنمائية، وحث جميع الشركاء الإنمائيين على تعزيز العمل الذي يضطلعون به من أجل إرساء المساواة بين الجنسين. وطلب الوفد إلى الصندوق أيضا أن يبين بالتفصيل الاستنتاجات التي توصل إليها بشأن المسائل الجنسانية والتدابير التي يعتزم اتخاذها لمعالجة هذه المسائل. واعترف الوفد بالدور الهام الذي يضطلع به الصندوق في بناء القدرات الوطنية، مشيرا إلى أن تعزيز القدرات الوطنية أمر ضروري لإحراز النجاح في تنفيذ البرامج، وشجع الصندوق على دعم النهج القائمة على المشاركة من أجل زيادة الإحساس بالملكية على الصعيد القطري، وعلى تقديم الدعم بهمة إلى الحكومات حتى تأخذ بزمام المبادرة في وضع خطط التنمية الوطنية. وأعرب الوفد عن تأييده للجهود التي يبذلها الصندوق من أجل التحول إلى اللامركزية بغرض تعزيز قدرات برامجه القطرية. وذكر الوفد أنه ينبغي للبرامج القطرية أن تستعين بالخبرات المحلية بصفة أساسية من أجل رصد تنفيذ البرامج. والتمس الوفد مزيدا من المعلومات بشأن رأي الصندوق في النهج القطاعي.

٦٦ - وتكلم أحد الوفود باسم وفدين آخرين أيضا، فأكد أن التقييمات جزء حيوي من دورة برمجة الصندوق. وأشارت هذه الوفود إلى أن التقرير يشتمل على معلومات مفيدة

بشأن عدد من المسائل التي أُثيرت في المناقشة التي أجراها المتخصصون بشأن الصحة الإنجابية للمراهقين في أثناء الحدث الخاص التي نظمها الصندوق يوم افتتاح الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ للمجلس التنفيذي، بما في ذلك أهمية إقامة صلات مع الجماعات التقليدية والدينية؛ وتلقي المشورة من الأقران؛ ومشاركة الشباب في المشاريع؛ وتنسيق النهج المتبعة إزاء المساعدة في حالات الطوارئ. وأشارت الوفود إلى أنه كان من الأفيد أن توضح التقارير كيفية تحديد حالات نجاح البرامج وفشلها؛ وكيفية إدماج النهج الناجحة في الأعمال الجارية؛ وكيفية تحسين الأنشطة التي لم تنل نفس القدر من النجاح. وأكدت الوفود أهمية عمليات التقييم التي تجري في نهاية البرامج، واستفسرت عن السبب في أنه لم يضطلع بهذه العمليات في الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩ سوى تسعة من البرامج القطرية البالغ عددها ٢٩ برنامجا. وذكرت الوفود أن الاستعانة بمنهجية الإطار المنطقي من شأنها أن تساعد على تحسين التقييمات التي يضطلع بها الصندوق، إذ يشكل هذا الإطار إطارا منهجيا لتحليل نجاح البرامج/المشاريع على نحو يتسم بالتركيز على تحقيق النتائج. وأشارت الوفود إلى أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج سوف يعتمد على التقييم الذي يجري لأعمال الصندوق استنادا إلى النتائج. وأكدت الوفود أنه ينبغي ترشيد أنشطة التقييم وتنسيقها حتى لا تتحمل المكاتب القطرية أعباء مفرطة فيما يتعلق بواجبات الإبلاغ.

٦٧ - وتكلم أحد الوفود باسم وفدين آخرين أيضا، فأشار إلى أن النتائج الإيضاحية العديدة الواردة في تقرير التقييم (DP/FPA/2000/10) تقدم نموذجا جيدا للتحديات الجمة التي تواجهها البرامج القطرية. وأعربت الوفود عن أملها في أن تركز التقييمات المقبلة على العناصر الأساسية التالية: النتائج المحرزة؛ وإمكانية الاستدامة؛ والاستفادة الفعالة من الموارد؛ واتباع تصميم مناسب للوفاء بالاحتياجات. وأشارت الوفود إلى أنها قد وجدت عدة عناصر في التقرير تثير القلق، وهي: أنه لم يمتثل لاشتراط التقييم الذي فرضه الصندوق سوى ثلث البرامج القطرية التي انتهت في أثناء الفترة ١٩٩٨-١٩٩٩؛ وأنه لم يجر الوفاء بالعديد من العناصر الواردة في المقرر ١٢/٩٨، فلم يطرأ على سبيل المثال، تحسن كبير على المحتوى التحليلي للتقرير، كما أنه لم يجر تقديم المرفق الذي طلبه المجلس التنفيذي في المقرر ١٢/٩٨ بشأن الامتثال للتقييم. وذكرت الوفود أنها تحبذ أن يُقدَّم موجز تجميعي لنتائج التقييم وللكيفية التي سيجري بها الاسترشاد بهذه النتائج في الاستراتيجيات المقبلة وفي تصميم البرامج وقرارات الإدارة. وحثت الوفود الصندوق على تبادل الدروس المكتسبة مع شركائه وعلى تشجيع الاستفادة من هذه الدروس. وشجعت الوفود الصندوق على أن يستعمل في مجموعة أدواته الخاصة بالرصد والتقييم ما يوجد بالفعل من معينات وأدلة عملية، بدلا من أن يستهلك وقت شبكة التقييم في وضعها. ومثالا على ذلك، ذكرت الوفود أن فرع استعراض

الأداء التابع للوكالة الكندية للتنمية الدولية قام بوضع مجموعة من أدوات المعلومات الخاصة بالتقييم كجزء من مبادرته لربط الأداء بالتنمية، وأن الوكالة سيسرها أن تقدم هذه الأدوات للصندوق.

٦٨ - وأشار أحد الوفود، إلى الفقرتين ٤٩ و ٥٠ من التقرير (DP/FPA/2000/10)، معربا عن موافقته على النتائج التي تفيد بضرورة تركيز المشاريع المنفذة في مجال المساواة بين الجنسين على الرجل أيضا، وتوجيه مزيد من الاهتمام إلى معرفة احتياجات الجماهير المستهدفة، غير الملباة من المعلومات وتلبيتها. وأعرب الوفد عن الحيرة إزاء محتويات الفقرة ٦٥ من التقرير، وأشار إلى أنه يفضل تحاشي اللجوء إلى عبارات من قبيل ''الاتجاهات الناشئة فيما يتعلق بالمانحين''. كما أعرب عن الرفض القاطع لهذه الاتجاهات التي من شأنها أن تشجع على إيجاد ثقافة تتسم بالسيطرة بدلا من ثقافة تترع إلى اللامركزية واحترام الأولويات الوطنية. وطلب الوفد، في إشارة إلى الفقرة ٦٧ من التقرير، الحصول على نسخة من الموجز التجميعي للدراسات الإفرادية القطرية السبع حتى يقوم باستعراضها، كما طلب أن يوقف مؤقتا تعميم هذا التقرير على وسائط الإعلام إلى أن تسنح لأعضاء المجلس التنفيذي الفرصة لاستعراضه ومناقشته.

٦٩ - وذكر أحد الوفود أنه يعلق أهمية كبيرة على عمليات التقييم باعتبارها أداة ضرورية لفهم الحالات التي أحرز فيها الصندوق نجاحا وتلك التي مني فيها بالفشل وأسباب ذلك. وذكر الوفد أنه كان يتوقع أن تخضع هذه المسائل إلى مناقشة أكثر استفاضة وميلا إلى التحليل تُحدد فيها بوضوح الاستنتاجات والتوصيات وما يلحقها من تغييرات في البرنامج. وأعرب الوفد عن ترحيبه بنشر تقارير التقييم على الموقع الشبكي للصندوق، وأكد أنه من الأهمية بمكان معرفة الاستنتاجات التي يستخلصها الصندوق من هذه التقييمات وكيفية إضفاء الطابع المؤسسي على الدروس المستفادة. وشجع الوفد على استخدام شبكة الإنترنت في نشر هذه المعلومات في أوساط المكاتب القطرية وسأل عن عدد المكاتب القطرية التابعة للصندوق التي يمكنها الوصول إلى الإنترنت. وفي سبيل خفض عبء العمل الملقى على عاتق الصندوق فيما يتعلق بالإبلاغ، أعرب الوفد عن تأييده لفكرة دمج تقرير التقييم في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج.

٧٠ - وأعرب أحد الوفود عن الترحيب بالمجموعة المتنوعة المقدمة من نتائج التقييم، وأشار إلى أنه يمكن تحسين التقرير إذا أدرج فيه تحليل لتأثير النتائج والدروس المستفادة على تصميم البرامج واستراتيجيتها. وأشار الوفد إلى أن التقييم المواضيعي لاستراتيجيات الأمومة المأمونة التي يدعمها الصندوق قد خلص إلى استنتاجات هامة، إلا أن هذه الاستنتاجات لم تتجل

بصورة كاملة في هذا التقرير (DP/FPA/2000/10)، أو في التقرير المتعلق بالاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء محصلة الاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات)، الوارد في الوثيقة DP/FPA/2000/9. وأشار الوفد إلى أنه كان يود أن يرى مزيدا من التحليل لدور الصندوق وميزاته النسبية في دعم الأنشطة الرامية إلى الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/ الإيدز في أفريقيا جنوب الصحراء الكبرى. وأكد الوفد أنه ينبغي مستقبلا الاسترشاد في تنفيذ البرامج بالنتائج والتوصيات التي خلصت إليها التقييمات والاهتداء بها في ضوء عملية استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات.

٧١ - وأعربت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) عن الشكر للوفود لما أبدته من تعليقات بنَّاءة. وأشارت إلى أن المكاتب القطرية التابعة للصندوق مسؤولة عن تنظيم عمليات التقييم، إلا أنها لا تضطلع بها بنفسها، إذ يجري الاستعانة بجهات خارجية للتقييم من أجل التوصل إلى رأي مستقل. وأشارت إلى أن التقييم لم يكن في الماضي شرطا لجميع البرامج/المشاريع. وفيما يتعلق بالرصد، أوضحت أنه لا يجري الاستعانة بخبراء دوليين للاضطلاع بالرصد، رغم أنه قد يُستعان أحيانا بأفرقة الخدمات التقنية القطرية التابعة للصندوق. واستدركت تقول إن تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين ليست بالعملية اليسيرة، وإن الصندوق قد قطع شوطا طويلا في الأعمال التي يضطلع بها في هذا المجال. وأضافت أن الصندوق يشترك مع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة في توفير التدريب على المسائل الجنسانية، كما أنه يدعم توفير التدريب لموظفيه وللموظفين الوطنيين في مجال الدعوة. وأشارت إلى أنه من المهم الاضطلاع بهذه الأعمال مع الشركاء الإنمائيين للصندوق. وأكدت أن المديرة التنفيذية لصندوق الأمم المتحدة للسكان تشدد دائما على أهمية المساواة بين الجنسين وتحقيق الإنصاف في هذا المجال، وعلى ضرورة تعميم مراعاة الفوارق بين الجنسين، وأن الصندوق يواصل تحسين مبادئه التوجيهية المتعلقة بمعالجة هذه المسائل. وفيما يتعلق بالاتصال، أشارت إلى أن جميع المكاتب القطرية التابعة للصندوق تقريبا لديها إمكانية الوصول إلى البريد الإلكتروني وأن نحو ثلثي المكاتب لديها إمكانية للوصول إلى الإنترنت. هذا بينما يسعى الصندوق إلى توسيع نطاق الوصول إلى الشبكة الداخلية (الإنترانت). وأكدت نائبة المدير للوفد الذي طلب نسخة من التقرير المتعلق بدراسة متعددة الأقطار أنه ستجري إتاحة هذا التقرير وأن نتائج هذه الدراسات لا تُطرح على وسائط الإعلام قبل أن يقوم أعضاء المجلس التنفيذي باستعراضها. وأشارت إلى أن الصندوق يعكف على دراسة الكيفية التي يمكن بها إدماج النهج المتبعة على نطاق القطاعات في أعماله، وأعربت عن الأمل في أن تتوافر لتحقيق هذه الغاية مجموعات أدوات عملية.

٧٢ - وأعربت المسؤولة عن التقييم في مكتب الرقابة والتقييم عن شكرها لأعضاء المجلس التنفيذي على تعليقاتهم وأسئلتهم المفيدة. وردا على الاستفسارات المتعلقة بانخفاض معدل الامتثال للتقييمات في أثناء العام الماضي، أشارت إلى أن المكاتب القطرية كانت مثقلة بعبء العمل الملقى عليها وأنه قد تعذر عليها توجيه الاهتمام الكافي إلى تقييم البرامج القطرية. وأشارت إلى أن مكتب الرقابة والتقييم يعكف على تنقيح المبادئ التوجيهية للتقييمات، وأنه سوف يطرح خيارات مختلفة لإجراء التقييمات في مختلف مراحل تنفيذ البرامج بدلا من التركيز على إجراء تقييمات شاملة عند انتهاء البرامج. وأشارت إلى أنه يجري وضع مجموعة من أدوات التقييم وأنه سيجري إدماج هذه المجموعة في التدريب الذي سيقدم في وقت لاحق من هذا العام على الصعيد القطري. وأكدت لأعضاء المجلس أن جميع الاستنتاجات والنتائج التي تتمخض عنها التقييمات على الصعيد القطري تُستخدم لتصميم البرامج وتطويرها. وأضافت أنه، استنادا إلى نتائج التقييمات، يجري العمل على وضع استراتيجيات لتناول المسائل المتصلة بالسياسات. واستدركت تقول إن هذه العملية تحتاج إلى وقت. وأعربت عن الشكر للوكالة الكندية للتنمية الدولية على المنشورات التي تبادلتها مع الصندوق، وأكدت لأعضاء المجلس أن الصندوق لا يعمل من جديد على اختراع أدوات هي موجودة بالفعل. وأشارت إلى أن الصندوق سوف يبحث مختلف الخيارات لزيادة الاتجاه التحليلي في التقارير المقبلة.

٧٣ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الدوري المتعلق بالتقييم (DP/FPA/2000/10).

خامسا - استراتيجية الإعلام والاتصالات

٧٤ - استجابة للمقرر ١٣/٩٧، عرض مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية على المجلس التنفيذي تقريرا شفويا عن استراتيجية الصندوق للإعلام والاتصالات وكان هذا التقرير الشفوي مصحوبا بعرض للشرائح استخدم فيه برنامج باور بوينت (Power Point). وأشار المدير إلى أن عام ١٩٩٩ كان عاما مزدحما بصورة غير عادية بالنسبة للصندوق. كما أنه كان أكثر الأعوام إنتاجية في تاريخ الصندوق، إذ شهد عددا كبيرا من أنشطة الإعلام والاتصالات التي تم الاضطلاع بها دعما للاستعراض الخمسي للمؤتمر الدولي للسكان والتنمية (المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات)؛ كما شهد منتدى لاهاي الدولي؛ وأربعة اجتماعات للجنة التحضيرية؛ والدورة الاستثنائية الحادية والعشرين للجمعية العامة للأمم المتحدة المعنية بالمؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات؛ ويوم الستة بلايين نسمة؛ والذكرى السنوية الثلاثين لأنشاء صندوق الأمم المتحدة للسكان؛ ونشاطين سنويين منتظمين هما يوم السكان العالمي وبدء إصدار التقرير المتعلق بحالة السكان في العالم. وأشار

إلى أن عملية المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات قد دعمتها التبرعات المقدمة من عدة حكومات ومن مؤسسات خاصة. وأعرب عن الشكر الصادق من جانب الصندوق لجميع هذه الجهات. وفي أثناء العرض، قام المدير باستعراض الأحداث والأنشطة والنتائج والآثار وكذلك المعوقات والدروس المستفادة والفرص المقبلة.

٧٥ - وأشار مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية إلى أن أهداف استراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال ما زالت هي الأهداف الواردة في الوثيقة DP/FPA/1997/8. فالصندوق يسعى على جميع الأصعدة إلى ما يلي: زيادة الوعي والفهم لدور وأهمية السكان في عملية التنمية وحشد الدعم لأنشطة الصندوق؛ وإيجاد الدعم لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية؛ وتعبئة الموارد استنادا إلى توافق الآراء الذي تم التوصل إليه في القاهرة عام ١٩٩٤. كما يسعى الصندوق على الصعيد القطري إلى بناء القدرات الوطنية في مجال الإعلام والاتصال بشأن السكان من أجل وضع استراتيجيات للصحة الإنجابية والسكان والتنمية، ومن أجل الدعوة، بما في ذلك الدعوة إلى وضع القوانين والتشريعات للمساعدة في تهيئة بيئة تمكينية للسكان والتنمية. وأوضح المدير أن الاستراتيجية العامة تتمثل في تحسين قدرة الصندوق المؤسسية على إيصال رسائله على نحو فعال على جميع الصعد باستخدام أفضل وسائل الإعلام الممكنة وأكثرها فعالية من حيث التكلفة. وعلى الصعيد الدولي، ركزت استراتيجية الصندوق على إيجاد دائرة مناصرة من الحكومات والبرلمانات والجمهور من أجل مساندة برامج السكان والصحة الإنجابية وتوفير التمويل العام والخاص. وعلى الصعيد القطري، ركزت الاستراتيجية على الدعوة إلى تعزيز تنفيذ البرامج؛ وإدماج المسائل المتصلة بالسكان في جميع الخطط والسياسات الإنمائية؛ وإبراز مسألة السكان ودور الصندوق على جميع المستويات؛ والتعاون مع الوكالات والمؤسسات الأخرى التابعة لمنظومة الأمم المتحدة والمجتمع المدني، بما في ذلك المنظمات غير الحكومية، والوكالات المانحة.

٧٦ - وأشار المدير إلى أن نتائج وتأثير استراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال تتجلى في التغطية العالمية التي تحظى بها مسائل السكان والتنمية؛ وفي الوعي العام؛ والسياسات والقوانين والتشريعات الخاصة بالسكان والصحة الإنجابية؛ والدعم الوطني المقدم لبرامج الصندوق؛ ومشاركة المجتمع المدني، والمنظمات غير الحكومية، والقطاع الخاص، وغير ذلك من الشركاء الإنمائيين؛ والزيارات التي تجري للمواقع الشبكية؛ وإعلانات الخدمة العامة؛ ومشاركة الصحف المحلية؛ والمقالات الافتتاحية الممتازة؛ والصحفيين الواعين بمسائل السكان والتنمية؛ وتنامي الاعتراف بضرورة توفير المساعدة في مجال الصحة الإنجابية؛ واهتمام الجهات المانحة بالتمويل.

٧٧ - وأشار مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية إلى أن الدروس الأساسية المستفادة تشمل ما يلي: تناول المسائل الحساسة بصراحة؛ والاعتماد على صلاحية البرامج التي يضطلع بها الصندوق؛ وصياغة رسائل مختلفة تلبي احتياجات الفئات المختلفة؛ والاستعانة بأنسب وسائط الإعلام؛ وعدم الاستخفاف بالجماهير في البلدان المانحة. وفيما يتعلق بخطط المستقبل، أشار المدير إلى أن الصندوق سيواصل تعزيز نجاحه وتناول مسائل السكان والصحة الإنجابية بمزيد من الصراحة. وأضاف المدير أن الصندوق يلقى الاعتراف بوصفه قائدا عالميا في مجال الدعوة إلى إحداث تحسينات في سياسات الصحة الإنجابية، والحقوق الإنجابية، والصحة الإنجابية للمراهقين، وتمكين المرأة، والمساواة بين الجنسين وتحقيق الإنصاف في هذا المجال، واستراتيجيات السكان والتنمية. وذكر المدير أن الصندوق سيقوم في سياق صقل استراتيجيته للإعلام والاتصال بإيلاء مزيد من التركيز إلى توفير تكنولوجيا للمعلومات تكون أرخص تكلفة وأكثر تنوعا؛ وإلى توفير التدريب؛ والتعامل مع قطاعات الجمهور المختلفة؛ وتعزيز الشراكات مع المجتمع المدني؛ بما في ذلك المنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص وغير ذلك من الشركاء الإنمائيين. وأشار المدير إلى أن من بين المعوقات التي يواجهها الصندوق: نقص الموظفين المناسبين؛ والحاجة إلى مزيد من تدريب الموظفين؛ وعدم كفاية التمويل؛ ووجود معارضة مسموعة وجيدة التمويل تقدم صورة خاطئة ومشوهة عن حقيقة أعمال الصندوق.

٧٨ - وذكر المدير أن الصندوق، رغم المعوقات التي يواجهها فيما يتعلق بالموظفين والشؤون المالية، يبذل قصارى جهده لتحقيق النتائج. وأضاف أن الصندوق باعتماده للإطار التمويلي المتعدد السنوات وأخذه بالإدارة التي تركز على النتائج يسعى إلى تحقيق أكبر قدر ممكن من الكفاءة. وأوضح أن الصندوق يستكشف جميع السبل التماسا للموارد، وأن اللجنة الأمريكية من أجل صندوق الأمم المتحدة للسكان تسعى إلى توفير الموارد بطرق من بينها التسوق عن طريق الشبكة العالمية. ودعا مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية المجلس التنفيذي إلى مساعدة الصندوق عن طريق: استخدام الأدوات التي تحرز نجاحا وتحقق نتائج بالفعل، من قبيل الحملات المباشرة، وسفراء الخير التابعين للصندوق، والتقرير المتعلق بحالة السكان في العالم؛ وحشد الموارد اللازمة لتمكين الصندوق من الاستجابة للاحتياجات والفرص؛ والدعاية في أوساط القادة السياسيين والجمهور للعمل الجيد الذي يضطلع به الصندوق. ودعا المدير أعضاء المجلس التنفيذي إلى معرفة المزيد عن أعمال الصندوق عن طريق الاجتماع بموظفيه؛ والقيام بزيارات ميدانية؛ وقراءة منشورات الصندوق؛ وزيارة موقع الصندوق على الشبكة العالمية؛ وتبادل التغذية الارتجاعية مع الصندوق. وفي الختام، أشار إلى أن الهدف في نهاية المطاف هو إنقاذ الأرواح وتحسين الحياة، والمساعدة في تهيئة الفرص

والبيئة التمكينية لجميع الناس، ولا سيما النساء، وحتى يمكنهم الاستفادة بكامل طاقاتهم والتمتع بحياة موفورة الصحة ومنتجة.

٧٩ - وأعربت عدة وفود عن تقديرها للتقرير المفيد الغزير المعلومات ولعرض الشرائح الذي تم باستخدام برنامج باور بوينت (Power Point). وأعرب أحد الوفود عن تقديره لتوجه التقرير نحو التركيز على مسألة الموارد. وذكر الوفد نفسه أنه سيكون من المفيد لو أخطر الصندوق أعضاء المجلس التنفيذي دائما بكل مادة جديدة تجري إضافتها إلى الموقع الشبكي للصندوق. وأعرب وفد آخر عن شكره للصندوق على العرض المشوق الذي قدمه وأشار إلى أنه قد وجد المنشور الرئيسي للصندوق، وهو تقرير حالة السكان في العالم لعام ١٩٩٩، مفيدا للغاية، ولا سيما عندما أثير في أوساط الحكومة عدد من الأسئلة بشأن السكان. وسأل الوفد عن الصلة التي يراها الصندوق بين استراتيجيات الاتصال وبين تغيير السلوك.

٨٠ - وأعرب مدير شعبة الإعلام والعلاقات الخارجية عن الشكر للوفود على تعليقاتها وأسئلتها. وأشار إلى أنه من الصعوبة بمكان قياس نجاح استراتيجيات وحملات الاتصال، كما يصعب بنفس الدرجة قياس التغير الذي يطرأ على السلوك و/أو إرجاعه إلى استراتيجيات أو حملات معينة للاتصال. وذكر أن الصندوق يسعى دائما إلى مراعاة النواحي الثقافية عند وضع استراتيجياته وحملاته للإعلام والاتصال. وأضاف أن الصندوق يقدم معلومات بشأن الفوائد الممكنة، ولكنه لا يسعى إلى إخطار الناس بما يجب أن يفعلوه. وأبلغ المدير المجلس التنفيذي بالاجتماع الذي ستعقده حملة الصندوق المباشرة في جنيف يومي ٢٦ و ٢٧ حزيران/يونيه، والذي سيجمع بين كل سفراء الخير التابعين للصندوق والعديد من المنظمات غير الحكومية والشركاء من المؤسسات. وفيما يتعلق بالموقع الشبكي للصندوق، أشار إلى أنه يجري إضافة مواد جديدة للموقع بصفة يومية تقريبا وأنه سيكون من المفيد لجميع القراء المهتمين أن يطلعوا على الموقع الشبكي مرة واحدة في الأسبوع على الأقل.

٨١ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير الشفوي المتعلق باستراتيجية الصندوق للإعلام والاتصال.

سادسا - عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

٨٢ - كان معروضا على المجلس التنفيذي وثيقة معنونة ''عملية الموافقة على البرمجة القطرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان'' (DP/FPA/2000/11)، قُدمت استجابة للمقرر ١٢/٩٧.

٨٣ - ولدى عرض التقرير، أشارت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) إلى أن هذا التقرير جاء نتيجة لاستعراض متعمق أجري لعمليات البرمجة الراهنة في الصندوق، وصحبته مدخلات قدمتها مختلف المصادر، بما في ذلك استقصاء ميداني، ونتائج استعراضات تطبيق السياسات، ودراسات قطرية للجدوى، تم إجراؤها كجزء من الجهد المبذول للتحول نحو نهج يركز على النتائج. وأضافت أن الصندوق قد استرشد بثروة المعلومات التي تلقاها في تقدير أي جوانب عملية الموافقة الحقيقية على البرامج تحرز نجاحا وأيها يحتاج إلى مزيد من التحسينات. ومن دواعي سرور الصندوق أنه قد علم لدى استعراضه لنتائج الاستقصاء الميداني وغيره من المدخلات أن المبادئ التوجيهية البرنامجية التي صدرت في عام ١٩٩٧، والتي وضعت في الاعتبار المقرر ١٢/٩٧، قد لقيت استقبالا حسنا من جانب المستعملين. وقد تم على نحو فعال إدماج المبادئ الأساسية لتطوير البرامج في عملية البرمجة، بما في ذلك تعزيز الملكية الوطنية لعملية البرمجة وإيجاد عملية تشاركية تشترك فيها الأطراف المعنية الرئيسية في تقييم وصياغة البرامج القطرية. وأكدت نائبة المدير التنفيذي أنه من الواضح أن الملكية الوطنية قد أصبحت أقوى في ظل هذه الإجراءات الجديدة. وأضافت أن التقييم القطري للسكان الخاص بالصندوق يجريه فريق عامل وطني بقيادة أحد النظراء الوطنيين، بدلا من أن تضطلع به بعثة خارجية على غرار ما كان يحدث في الماضي. وذكرت أن الصندوق يقوم بإعداد البرامج القطرية بالتعاون مع الحكومات وبالتشاور الوثيق مع جميع الشركاء ذوي الصلة. وأوضحت أن الإجراءات الراهنة معدة بحيث تفسح المجال أمام زيادة المشاركة من جانب أصحاب المصلحة الرئيسيين.

٨٤ - وأشارت إلى وجود عدة فرص للاشتراك في عملية البرمجة. ففي أثناء عملية التقييم السكاني القطري، تُطلب مدخلات من مختلف المصادر على فترات مناسبة، كما تنظم اجتماعات داخل البلدان تشترك فيها الأطراف المعنية بغرض إطلاعها على مركز التقييم السكاني القطري. وفي نهاية عملية التقييم السكاني القطري، يُجرى استعراض مستقل، كما تعقد جلسة إحاطة لأصحاب المصلحة الرئيسيين داخل البلدان. وتُبلَّغ الأطراف المعنية، بما في ذلك الدول الأعضاء، بناء على طلب منها، بالتوصيات التي يخلص إليها التقييم، حسبما دعا إليه المقرر ١٢/٩٧. ومضت تقول إنه من الواضح أن هذه العملية تفسح مجالا أكبر للمشاركة مقارنةً بالترتيبات التي كانت متبعة في الماضي في إطار طريقة استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات. واستدركت تقول إن الصندوق يدرك أن التوقيت الذي يمكن فيه ضمان المشاركة في العملية وكيفية ذلك ليسا دائما من الأمور الواضحة أمام الأطراف المعنية. ومن ثم، يقترح الصندوق اتخاذ تدابير محددة لكفالة مشاركة جميع أصحاب المصلحة الرئيسيين، ومنهم أعضاء المجلس التنفيذي، في المراحل الرئيسية لعملية البرمجة، وكذلك في

مراحلها المبكرة، حتى يمكن وضع مدخلاتهم في الاعتبار عند صياغة وثائق البرامج القطرية ووضعها في صيغتها النهائية قبل عرضها على المجلس التنفيذي.

٨٥ - وعرضت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) الخطوط الرئيسية للتدابير التي سيكون من بينها وضع خطط الصندوق المتعلقة بإعداد البرامج على الموقع الشبكي للصندوق تيسيرا لمشاركة أصحاب المصلحة على نحو منهجي في مختلف مراحل عملية البرمجة؛ وعقد اجتماعات بشأن الاستراتيجيات داخل البلدان قبل إعداد الاقتراحات الخاصة بالبرامج القطرية؛ وكفالة زيادة التشديد على التقيد بالإجراءات الراهنة، ولا سيما الإجراءات التي تهيئ الفرص للمشاركة، من قبيل توسيع نطاق عضوية الفريق العامل المعني بالتقييمات السكانية القطرية، وعقد جلسات إحاطة داخل البلدان بصفة دورية، وتنظيم استعراض خارجي للتقييمات السكانية القطرية. ومضت تقول إنه مع إدخال هذه التحسينات، ستكون عملية الموافقة على البرمجة القطرية للصندوق هي أفضل الخيارات المتاحة، إذ أنها تتصدى لجميع الشواغل الرئيسية، وهي: إيجاد نظام يستوعب أصحاب المصلحة الرئيسيين ويتيح لهم فرصة المشاركة المبكرة في عملية البرمجة؛ وحماية الملكية الوطنية لعملية البرمجة؛ والأخذ بترتيب يتسم بالكفاءة وفعالية التكلفة ويقلل إلى الحد الأدنى من العبء الإداري الملقى على عاتق الصندوق، سواء في الميدان أو في المقر. وأشارت إلى أن الصندوق سيستمر في إتاحة التوصيات الناشئة عن التقييمات السكانية القطرية أمام جميع البلدان الأعضاء للاطلاع عليها بناء على طلب منها، وسوف يكفل، عند وضع وثائق البرامج القطرية في صيغتها النهائية مراعاة أي مدخلات ترد إليه. وأضافت أن الصندوق اقترح أيضا أن تجري العادة قبل قيام المجلس التنفيذي بالنظر في الاقتراحات الخاصة بالبرامج القطرية على عقد جلسات إحاطة غير رسمية للدول الأعضاء في المقر بشأن هذه الاقتراحات، وذلك على أساس أن تتم معالجة جميع الشواغل البرنامجية الرئيسية في وقت مبكر من العملية. وفيما يتعلق بجهود التنسيق، أكدت أن الصندوق سيواصل أداء دور نشط ضمن مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وسوف يمضي في تنفيذ مبادرات لتعزيز أنشطة البرمجة المشتركة، مع بذل قصارى جهده لمواصلة ترشيد المبادئ التوجيهية للبرمجة وعملياتها وتقليص العبء الإداري الواقع نتيجة لهذه العمليات على عاتق جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك النظراء الوطنيون. وأوضحت أن الصندوق سيعمل مع شركائه في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية من أجل تعزيز التكامل فيما بين التقييمات السكانية القطرية، والتقييمات القطرية الموحدة، وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية.

٨٦ - وخلال المناقشة التي تلت ذلك أثنت وفود عديدة على التقرير لوضوحه وللتحليل الجلي الذي قدم تقييما موضوعيا للترتيبات القائمة حاليا. وأعرب عدد كبير من الوفود عن

سروره لملاحظة أن الدراسة الاستقصائية قد أشارت إلى أن عملية إقرار البرامج القطرية عززت الملكية الوطنية وبناء القدرات وعززت الفعالية من حيث التكلفة. وأعرب عدد كبير من الوفود عن سروره بصفة خاصة لملاحظة أن عملية إقرار البرامج القطرية كانت مملوكة وطنيا بدرجة أكبر من عملية استعراض البرامج ووضع الاستراتيجيات السابقة عليها. وأعربت عدة وفود عن سرورها لملاحظة أن صندوق الأمم المتحدة للسكان سيضع خططه لإعداد البرامج على موقعه على الشبكة العالمية. وشجع عدد من الوفود صندوق للسكان على إدماج إقرار البرامج القطرية في عمليتي التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وأكدت أن التقييم القطري المشترك وإطار العمل سيعكسان بالكامل المجالات البرنامجية الرئيسية للصندوق. وذكرت عدة وفود أنه ينبغي أن يسعى البرنامج لتحسين عملية إقرار البرامج القطرية بالتعاون الوثيق مع الشركاء الآخرين داخل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وأعرب أحد الوفود عن سروره لملاحظة أن تقدما ملموسا قد أحرز فيما يتعلق بإصدار المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة مذكرة توجيهية بشأن التعاريف المشتركة لعمليات البرمجة ومنتجاتها؛ وبشأن التوصل إلى اتفاق بشأن الاستعراضات المشتركة لمنتصف المدة؛ وبشأن تنسيق وثيقة ميزانية الدعم لفترة السنتين. وحث نفس الوفد الصندوق على الشروع، في تعاون وثيق مع شركاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة، في تحديد نتائج مشتركة ومؤشرات ملائمة لقياس الإنجازات في سياق إطار التمويل المتعدد السنوات والإدارة التي تركز على النتائج. وأبرز عدد من الوفود دور المجالس التنفيذية لمختلف الصناديق والبرامج في تقديم توجيه متسق. ولاحظ عدد كبير من الوفود أنه ينبغي للمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة أن تتناول مسألة كيف يمكن للمجالس أن تشارك بصورة أكمل في العملية. وتحدث عدد كبير من الوفود تأييدا لتبسيط التقارير المطلوبة وخفضها وأكدت على ضرورة قيام المجالس المعنية بتنسيق عملية صنع القرار بها. واقترح أحد الوفود تخصيص أحد الاجتماعات المقبلة للمجلس التنفيذي لمناقشة مسألة مواءمة عمليات البرمجة. ولاحظ الوفد أن الجزء الرفيع المستوى من دورة المجلس الاقتصادي والاجتماعي سيناقش أيضا مسألة المواءمة ومن المؤمل أن ينشأ عن ذلك تقديم بعض التوجيه.

٨٧ - وأعرب عدد من الوفود عن رأي مفاده الحاجة إلى تعزيز الإسهام الفعال للمجلس التنفيذي في خطط البرمجة القطرية. وذكر أحد الوفود بعد ما أشار إلى المقرر ١٢/٩٧ أن أحد الاهتمامات الرئيسية للمجلس التنفيذي تمثل في تلافي الإدارة الجزئية مع الاحتفاظ بالإشراف على عملية إقرار البرامج القطرية. بيد أن دور المجلس بهذا الشأن يبدو أنه قد هُمِّش. وأشار الوفد إلى أن الإبقاء على النظام الحالي لن يتيح للمجلس فرصة التأثير على البرنامج القطري. وعلى سبيل المقارنة اتسمت عملية برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بسطحية

أكبر، بينما قد ترتب عملية اليونيسيف عبئا كبيرا للغاية على كاهل المجلس والصندوق. وحث الوفد على إبقاء العملية قيد الاستعراض. وبينما وافق وفد آخر، على أن الدور الرقابي للمجلس قد تقلص، فيما يبدو، أضاف أن مبدأ الموافقة على البرامج على أساس عدم الاعتراض قد أدى عن غير قصد إلى نشوء حالة إذا ما طلبت فيها الوفود إجراء مناقشة للبرنامج اعتبر ذلك كما لو كان وصمة. ولاحظ الوفد أنه ليس لكل البلدان الأعضاء ممثلون في البلدان التي تنفذ بها برامج للاشتراك في الاستعراضات والتخطيط على الصعيد الميداني، وإذا كان لها ممثلون، فإن آراء الممثلين في الميدان عادة ما تختلف عن آراء الموجودين في العواصم. وأيد الوفد التوصية بإبقاء العملية الحالية قيد الاستعراض. وأعرب الوفد عن ارتياحه لعملية اليونيسيف.

٨٨ - وذكر أحد الوفود، الذي كان يتحدث أيضا باسم وفد آخر، أنهما عملا طويلا على أساس افتراض أنه يتعين أن تغطي عملية التقييم القطري المشترك وعملية إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بحكم طبيعتهما المجالات البرنامجية الأساسية لجميع الصناديق والبرامج تغطية واقية. وأضاف أن الوفدين أصيبا لذلك بالدهشة عند علمهما بأن بعض عمليات التقييم القطري المشترك لم تغط المجالات البرنامجية الأساسية للصندوق واستلزم ذلك بالتالي عمليات لإقرار البرامج القطرية. ووافقت الوفود على وجود فرص لصندوق الأمم المتحدة للسكان وللشركاء الآخرين بالمجموعة الإنمائية للأمم المتحدة لإلغاء التقارير والوثائق غير اللازمة. وحثت الوفود على تلافي الازدواجية وأعربت عن قلقها لأن عمليات التنمية أصبحت أكثر أهمية من الهدف النهائي المتمثل في مساعدة البلدان التي تنفذ فيها البرامج على أن تضع خططها الخاصة التي يمكن أن يشارك فيها أصحاب المصالح المتعددو الأطراف والثنائيون. وذكرت الوفود أنها تؤيد المواءمة بين دورات البرامج، ولكن فقط إذا ما أخذت المواءمة في الاعتبار دورة التخطيط للحكومة الشريكة. وأيدت الوفود جهود الصندوق لتأمين البرمجة المشتركة، والتأكيد على بناء القدرة الوطنية؛ والتركيز على النهج القطاعية.

٨٩ - وفي حين أشار أحد الوفود إلى سروره لعلمه بالتحسينات التي اقترحها الصندوق لعملية إقرار البرامج، استفسر عن كيفية انسجام العملية مع ورقة استراتيجية الحد من الفقر التي وضعها البنك الدولي. وأكد الوفد أنه لا ينبغي أن تصبح عملية الصندوق منفصلة عن عمليات البرامج الوطنية، مثل النهج القطاعية. وبينما أشار وفد آخر إلى أن عملية إقرار البرامج طويلة جدا، فقد أعرب عن سروره لعلمه بأن الصندوق قد أصدر تعليمات إلى مكاتبه القطرية باستخدام التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية بدلا من إقرار البرامج القطرية، إذا لم تكن مجالات البرامج الأساسية للصندوق غير

مغطاة بالتقييم القطري المشترك وبرنامج العمل. وبينما علق أحد الوفود على المشاركة المحدودة للبلدان الأعضاء في عملية إقرار البرامج القطرية، استفسر عما إذا كان ذلك يرجع إلى عدم كفاية الاتصال مع الشركاء الإنمائيين على الصعيد القطري.

٩٠ - وأشار أحد الوفود إلى الفقرة ١٩ من التقرير (DP/FP/A./2000/11)، ولاحظ أنه كان من المفيد أن تدرج معلومات عن كيفية اختلاف تلك العمليات والنتائج بين عمليات إقرار البرامج القطرية التي تتسم بالمزيد من تدخل المانحين وتلك التي يكون فيها التدخل أقل، أو بين البلدان التي توجد بها أفرقة عاملة وتلك التي لا توجد بها. وأضاف الوفد أنه لم تقدم أي أسباب للمشاركة الضئيلة لمؤسسات بريتون وودز في عملية إقرار البرامج القطرية. وأكد الوفد على كفاءة التبسيط التي انعكست في التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وطلب الوفد إطلاع أعضاء المجلس التنفيذي المهتمين بواسطة البريد الالكتروني على المواد المدرجة حديثا على موقع صندوق السكان على الشبكة العالمية.

٩١ - واقترح أحد الوفود النظر في مزايا عملية اليونيسيف وطلب معلومات إضافية عن الخطوات التي اتخذتها مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية لتعزيز إجراءات عملية وضع البرامج. وأكد وفد آخر الحاجة إلى كفالة إدماج إطار التمويل المتعدد السنوات والإطار المنطقي بالكامل في توجيهات البرمجة الجديدة. وأضاف علاوة على ذلك، أنه ينبغي أن يعزز الإطار المنطقي وإطار التمويل المتعدد السنوات وتوجيهات وضع البرامج كل منها الآخر وأن يشكلوا كلا متناسقا يتوافق مع الصكوك الحالية للتخطيط الاستراتيجي لإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأثنى الوفد على الالتزام المتفتح للصندوق بإصلاح الأمم المتحدة، بما في ذلك تنسيقه للفريق المخصص المعني بالمواءمة والتبسيط التابع لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

٩٢ - وأشار أحد الوفود إلى أنه لم يكن من الواضح دائما كيفية المشاركة في عملية البرامج القطرية، لا سيما على الصعيد الميداني الذي يكون عدد الموظفين فيه محدودا عادة ولا يتألف بالضرورة من خبراء في مجال الصحة الإنجابية. وطلب الوفد إتاحة مشروع اقتراح البرامج القطرية للوفود المعنية في نفس الوقت الذي يُقدم فيه إلى لجنة استعراض البرامج التابعة للصندوق لإقراره، أي قبل خمسة أشهر من تقديمه إلى المجلس التنفيذي لإقرار البرامج. وسيتيح هذا للوفود المعنية الفرصة لكي يستعرض الخبراء في عواصم بلدانهم مشروع الاقتراح ويعلقون عليه. وطلب الوفد أيضا نموذجا للإطار المنطقي ونسخة من المبادئ التوجيهية للبرامج التي وضعت في عام ١٩٩٧.

٩٣ - وأشار أحد الوفود إلى أن إحدى أهم المخاطر تتمثل في عدم توافر الموارد لتنفيذ البرنامج القطري، حتى بعد إقراره من المجلس التنفيذي. ويرى الوفد أنه سيكون من المفيد إبلاغ البلد الذي ينفذ فيه البرنامج، قبل مناقشة البرنامج في المجلس، بأعضاء الصندوق الآخرين الذين شاركو في عملية البرمجة على الصعيد القطري. وسيتيح هذا للبلد الذي ينفذ فيه البرنامج إجراء مشاورات ثنائية، إذا تطلب الأمر ذلك، وسيساهم في زيادة تدفق المعلومات. وأشار الوفد إلى الفقرة ٤١ من التقرير وذكر أنه من غير الواضح السبب في أن يكون إجراء استعراض خارجي لإقرار البرامج القطرية إلزاميا. وفيما يتعلق بإطار التمويل المتعدد السنوات، حذر الوفد من فرض شروط وذكر أنه من غير المتوقع أن يوفر إطار التمويل إطارا لمراقبة إدارة عمليات البرمجة وينبغي تلافي هذه الصلات.

٩٤ - ووجهت نائبة المدير، التنفيذي، (البرنامج) في ردها الشكر إلى الوفود على تعليقاتها البناءة واقتراحاتها العملية. وذكرت أن الصندوق قد أحاط علما بالقلق الذي أعرب عنه المجلس التنفيذي فيما يتعلق بتوقيت وطبيعة إسهاماته في عملية إقرار البرامج. وأشارت إلى أنه كما اقترح المجلس، سيناقش الصندوق العملية بكاملها مع شركاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة. وأشارت إلى أن تنسيق عملية إقرار البرامج ستحتاج أيضا إلى مشاركة المجالس التنفيذية المختصة فيما يتعلق بإجراءاتها الخاصة. وفيما يتعلق بإقرار البرامج القطرية، أشارت إلى أنه سيضطلع بها فقط في الحالات التي لا يغطي فيها التقييم القطري المشترك مجالات البرامج الرئيسية للصندوق. وشددت على أن التقييم القطري المشترك هو أداة قيمة للغاية وتتيح أيضا للصندوق فرصة الدعوة للمجالات ذات الأولوية في برامجه وتمكين الشركاء الآخرين من التعرف على القضايا الرئيسية في تلك المجالات. وأشارت إلى أنه ينبغي للمبادئ التوجيهية للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية أن تعالج التحول نحو الإدارة التي تركز على النتائج واستخدام إطار التمويل المتعدد السنوات، والاستفادة من الإطار المنطقي في وضع البرامج. وأشارت إلى أن الإطار المنطقي يعتبر أداة هامة أيضا للرصد والتقييم. وذكرت أن الصندوق سيوجه انتباه المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة إلى تلك الشواغل.

٩٥ - وفيما يتعلق بالمشاركة المحدودة لمؤسسات بريتون وودز في عملية إقرار البرامج القطرية، أشارت إلى أنها مرتبطة أيضا بما إذا كان لتلك المؤسسات ممثلون على المستوى المحلي في البلدان التي تنفذ فيها البرامج. وأشارت إلى التعليق الذي أُدلي به بشأن إقرار البرامج القطرية دون اعتراض، فأعربت عن أسفها لأن المقرر ١٢/٩٧ من المحتمل أن يكون قد أعاق دون قصد الإدلاء بالتعليقات. وأكدت الحاجة إلى المرونة. وأشارت إلى أن وجهات نظر مختلفة قد جرى الإعراب عنها بشأن طول عملية إقرار البرمجة القطرية - إذ يعتبرها البعض

طويلة جدا في حين أن آخرين يعتبرونها قصيرة للغاية. واستعرض الصندوق العملية داخليا ورأى أن مشاركة المقر في العملية قد جاءت متأخرة للغاية، أي قبل تقديم البرنامج مباشرة إلى المجلس التنفيذي لإقراره. وذكرت أنه على الصعيد القطري كانت هناك مشاركة جيدة في العملية، بالرغم من أنه لم يكن لجميع البلدان الأعضاء ممثلون في كل بلد تنفذ فيه برامج. وأشارت إلى أن الصندوق قد أحاط علما بالحاجة إلى المزيد من التبادل المنتظم للمعلومات لزيادة مشاركة الشركاء في العملية. وأضافت أن الصندوق سيستخدم نظام البرمجة القطرية بأكبر فعالية ممكنة.

٩٦ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٢/٢٠٠٠

عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** مع الارتياح بالتقرير (DP/FPA/2000/11) بشأن عملية الموافقة على البرمجة القطرية في صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٢ - **يرحب** بالتقدم المحرز في اتجاه وضع عملية لإعداد البرامج القطرية تكون أكثر شمولا، مع تعزيز الملكية الوطنية؛

٣ - **يؤكد** الحاجة إلى زيادة مواءمة وتوحيد البرامج وإجراءات وضع البرنامج بالنسبة لجميع صناديق وبرامج الأمم المتحدة داخل المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة؛

٤ - **يؤكد أيضا** الحاجة إلى أن توفر هذه الجهود الرامية إلى زيادة المواءمة الأساس اللازم لأداء مهمة رقابة فينة ومناسبة ومشتركة لكل مجلس من المجالس التنفيذية التابعة لتلك الصناديق والبرامج؛

٥ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقترح على بقية أعضاء المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة إنشاء فريق عامل بهدف وضع عملية موحدة للموافقة على البرامج، مع أخذ الفقرتين ٣ و ٤ من هذا المقرر في الاعتبار؛

٦ - **يطلب** إلى صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ بشأن التقدم المحرز والخيارات المستقبلية في عملية البرمجة.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

سابعا – تقديم المساعدة في حالات الطوارئ

٩٧ – كان معروضا على المجلس التنفيذي تقرير معنون ''كفالة دعم الصحة الإنجابية في الظروف البالغة الصعوبة: خبرة صندوق الأمم المتحدة للسكان البرنامجية والتحديات التي تواجهه'' (DP/FPA/2000/12)، المقدم استجابة للمقرر ١٦/٩٩. وقبل تقديم التقرير، عرض الصندوق فيلما قصيرا عن السكان في حالات الطوارئ. واستند الفيلم الذي أنتجه الصندوق على الصور الفوتوغرافية التي التقطت في مواقع مشاريع الصندوق في ألبانيا وأنغولا وجمهورية تنزانيا المتحدة.

٩٨ – وعند عرضها للتقرير (DP/FPA/2000/12)، أشارت كبيرة الموظفين التقنيين بشعبة الشؤون التقنية والسياسيات إلى أن النساء والأطفال يشكلون ٨٠ في المائة من اللاجئين والمشردين داخليا في العالم. وللمرأة احتياجات خاصة في حالات الطوارئ ناشئة عن دورها البيولوجي والجنساني. وجرى إبراز البعض منها خلال مناقشات أفرقة الخبراء التي جرت مؤخرا خلال استعراض مؤتمر بيجين + ٥ سنوات. وأضافت أنه مما يثير الدهشة، أن الصحة الإنجابية كانت آخر ما أشير إليه. وأشارت إلى أن هذا قد أثار مشكلة خاصة بالنسبة للصندوق. ويدرك عدد كبير في المجتمع الدولي احتياجات الصحة الإنجابية القائمة في حالات الطوارئ ولكن يفترض عادة أن تلك الاحتياجات هي موضع عناية جهة أخرى. غير أن الوضع ليس كذلك. وبالنسبة لبعض العاملين في مجال الإغاثة في حالات الطوارئ، والذين اعتادوا على معالجة المسائل المتعلقة بالغذاء والمأوى، تبدو قضايا الصحة الإنجابية محرجة بالنسبة إليهم. ومن الواضح أن الصندوق وشركاءه بحاجة إلى كفالة أن تصبح الصحة الإنجابية جزءا لا يتجزأ من الاستجابة الصحية للأزمات. وبالمثل، هناك حاجة إلى إدماج الاهتمامات الجنسانية في التخطيط للاستجابة للأزمات. وأشارت إلى أن الصندوق شديد التواضع فيما يتعلق بأعماله. وعلى مر السنوات، دعم الصندوق أعمال الحماية الصحية وإنقاذ الحياة في حالات الأزمات في بلدان عديدة.

٩٩ – وفي بلدان عديدة، وخلال السنوات الخمس الماضية، استجاب الصندوق للاحتياجات الناتجة عن الكوارث الطبيعية، بما في ذلك الأعاصير، والفيضانات، والأعاصير الاستوائية والزلازل. وقدم الصندوق أيضا الدعم لبرامج الصحة الإنجابية الموجهة إلى اللاجئين والمشردين داخليا في أكثر من ثلاثين موقعا. وبعد أن لاحظت أن الصندوق كان نشطا قبل وأثناء وبعد حالات الطوارئ، أشارت إلى أن الصندوق بصفته شريكا حميما للبلدان التي تنفذ بها برامج وعضوا في الفريق القطري التابع للأمم المتحدة، فإن الصندوق يشارك بصورة متكاملة في تخطيط وإصلاح خدمات الصحة الإنجابية في حالات ما بعد

الصراع أو بعد الكوارث الطبيعية. وعند نشوء أزمة في بلد ما، فإن موظفي الصندوق يكونون في وضع يمكنهم من معرفة كيف ستتأثر الصحة الإنجابية على وجه التحديد، وما هي قدرات الاستجابة المحلية، وما هو المطلوب للإبقاء على إمكانية الوصول إلى الخدمات، وما هي الآثار التي قد تترتب على مختلف أنشطة الإغاثة القصيرة الأجل بالنسبة للتنمية بعد انقضاء الأزمة. والآن وقد اقترب عالما التنمية والمساعدة الإنسانية أحدهما من الآخر، فإنه يمكن للصندوق أن يكون بمثابة جسر بينهما. وللصندوق دور رئيسي يتعين الاضطلاع به في الدعوة للقضايا التي تنطوي عليها ولايته وفي تبادل تجاربه وخبراته. واختتمت كلمتها بتوجيه الشكر إلى جميع الحكومات التي كانت شريكة للصندوق في الأزمات وحالات الطوارئ، بما فيها حكومات استراليا، وألمانيا، وبلجيكا، والجمهورية التشيكية، والدانمرك، والسويد، وكندا، ولكسمبرغ، والمملكة المتحدة، والنرويج، وهولندا واليابان. وأعربت أيضا عن تقديرها للدعم المقدم من القطاع الخاص، بما في ذلك المؤسسات المختلفة.

١٠٠ -وخلال المناقشة التي أعقبت ذلك، هنأت وفود عديدة الصندوق على التقرير الممتاز والبيان الاستهلالي. وأشارت عدة وفود إلى أنها تأثرت بالفيلم القصير الذي عرض عليها. وذكرت وفود عديدة أنها تؤيد بالكامل أعمال الصندوق في كفالة الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ وأكدت أن للصندوق دورا هاما يضطلع به في هذا المجال. ووجهت عدة وفود التهنئة إلى الصندوق لإنجازاته خلال العام الماضي، بما في ذلك تعاونه مع منظمة الصحة العالمية ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين في نشر طبعة مستكملة من ''الدليل الميداني المشترك بين الوكالات للصحة الإنجابية في حالات اللاجئين''. وأشار عدد من الوفود إلى أن الدليل كان مثالا ممتازا للشراكة فيما بين الوكالات. وفي حين أشار بعض الوفود إلى تعاون الصندوق الوثيق مع العناصر الفاعلة الأخرى، فإنها أكدت الحاجة إلى أن يواصل الصندوق تعزيز شراكاته مع الوكالات الإنسانية التي تنشط في حالات الطوارئ، لا سيما مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وأقر عدد من الوفود بالعضوية الكاملة الممنوحة للصندوق في اللجنة الدائمة للشؤون الإنسانية المشتركة بين الوكالات.

١٠١ -وشددت عدة وفود على أنه ينبغي أن يكون للصندوق قدرة على الاستجابة تتلاءم مع جميع مراحل الأزمة. وأشار عدد من الوفود إلى أن المجلس الاقتصادي والاجتماعي وافق في دورته في تموز/يوليه ١٩٩٩ على أن الإغاثة في حالات الطوارئ والتنمية تتداخلان عادة وتتزامنان ومن المطلوب وضع نهج شامل للكوارث الطبيعية وحالات الطوارئ المعقدة على السواء مع وضع تخطيط مشترك وتحديد الأولويات لهما، وتحديد دور رئيسي لبناء القدرات، وتقسيم متفق عليه للعمل من خلال التعاون المشترك بين الوكالات ووضع نظم تمويل أكثر

اتساما بالمرونة من أجل البرمجة الانتقالية. وشدد المجلس على أنه يتعين على الوكالات الإنمائية أن تشارك في مرحلة مبكرة من الأزمة.

١٠٢ -وأيدت وفود عديدة اقتراح الصندوق استخدام مقدار صغير من التمويل، يصل إلى مليون دولار سنويا، وللاستجابة السريعة لحالات الطوارئ التي تحدد فيها بوضوح الاحتياجات الجدية والفورية للسكان وللصحة الإنجابية ويتم فيها الوفاء بالمعايير المحددة في التقرير. وبينما ذكر أحد الوفود أنه لا يوجد أحد يراوده الشك في أن للصندوق دورا هاما يضطلع به في حالات الطوارئ، فقد أكد أن المسألة الرئيسية تتمثل في معرفة من أين تأتي الموارد لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ. وأشار عدد من الوفود إلى أن مبلغ مليون دولار هو مبلغ متواضع للغاية. وذكر بعض الوفود أن الأموال المخصصة لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ ينبغي أن تكون من خارج الميزانية وأن مبلغ المليون دولار ينبغي أن يكون بمثابة ''مبلغ أولي'' وأساسا قويا يمكن انطلاقا منه وضع نداءات للحصول على هذه الموارد. وطلب أحد الوفود اطلاعه على مصادر ''المبالغ الأولية''. وأعربت عدة وفود عن سرورها لمعرفة أن الصندوق سيقدم تقريرا إلى المجلس التنفيذي، بعد السنة الأولى، عن استخدام التمويل المقترح وتقييم أداء تلك الآلية خلال الفترة.

١٠٣ -وفي حين أكد أحد الوفود أن الصحة الإنجابية تحتل مكان الصدارة في ولاية الصندوق، بغض النظر عن الظروف، فقد شدد على أنه لا يمكن اعتبار أنشطة الصحة الإنجابية ''إنمائية'' في أحد السياقات و''إنسانية'' في سياق آخر. وأكد الوفد أنه لا ينبغي أن تركز المناقشة على ما إذا كان ينبغي للصندوق أن يشارك في تلك الأنشطة بل على كيف يمكن للصندوق أن يقدم الدعم والتوجيه في التوقيت المناسب للسكان الذين يعيشون في ظروف صعبة. وأعرب الوفد عن سروره لملاحظة أن اهتماما خاصا سيمنح للنساء والمراهقين الذين يعدون من بين أشد الفئات ضعفا. وأكد الوفد أهمية تقديم الدعم للدعوة، لا سيما من أجل الوقاية من فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز) وشدد على أن بلده يأخذ التزاماته السياسية بجدية، وأعلن الوفد أن حكومة بلده ستقوم خلال عام ٢٠٠٠ بتوفير موارد إضافية للصندوق في إطار برنامج جديد للشراكة مع الصندوق. وذكر الوفد أن حكومة بلده تعتزم أن تلتزم بتقديم مبلغ يعادل نحو ٤,٣ ملايين دولار للصندوق لصالح الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ.

١٠٤ -وحث عدد كبير من الوفود الصندوق على مواصلة استخدام عمليات النداءات الموحدة للأمم المتحدة. وأحاط عدد من الوفود علما بأن الاستجابة لعمليات النداءات الموحدة للأمم المتحدة مخيبة للآمال. وبينما لاحظت بعض الوفود أن الصحة الإنجابية قد

غفل عنها إلى حد كبير في الأنشطة التقليدية للصحة الإنسانية، وأن تعبئة الموارد من خلال عمليات النداءات الموحدة للأمم المتحدة قد انطوت على مشاكل، حثت تلك الوفود الصندوق على استعراض الأسباب الرئيسية للحالة ومعالجتها. وحث أحد الوفود الصندوق على إعداد مشاريع مشتركة بالتعاون مع الوكالات الأخرى مثل منظمة الصحة العالمية واليونيسيف بدلا من المشاريع المستقلة في إطار عملية النداءات الموحدة. وأشار الوفد إلى أن حكومته لن تقدم تبرعات إلى الوكالات التي لديها تجربة محدودة في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. وأضاف الوفد أن عملية النداءات الموحدة تنقح بالطبع عدة مرات، غير أنه سيكون من المهم بالنسبة للصندوق الانضمام إلى عملية النداءات الموحدة في أبكر مرحلة ممكنة حتى لا يفوته الحصول على أموال المانحين. وعلى سبيل المثال، في حالة النداء المتعلق بتيمور الشرقية، انضم الصندوق إلى النداء في وقت لاحق، بعد أن خصصت حكومة الوفد بالفعل أموالها لمختلف وكالات الأمم المتحدة. واستفسر وفد آخر عن الأثر المترتب بالنسبة لقوام موظفي الصندوق على المشاركة في تقييم الاحتياجات المشترك بين الوكالات وعمليات النداءات الموحدة.

١٠٥ -وشدد أحد الوفود على الحاجة إلى رصد إدراج الاعتبارات الجنسانية في تقديم المساعدة في حالات الطوارئ ومعالجة احتياجات الشباب الذين يمرون بظروف غاية في الصعوبة. وأعرب وفد آخر عن سروره لملاحظة أن الصندوق يجري تقييما لاستجاباته السابقة لحالات الطوارئ وطلب عقد جلسة إحاطة عندما تصبح النتائج متوفرة. وأكد نفس الوفد أنه من المهم بالنسبة للصندوق أن تكون لديه خطة وإجراءات موحدة بغية الاستجابة بفعالية للأزمات المقبلة بالتنسيق مع كيانات أخرى.

١٠٦ -وذكر أحد الوفود، متحدثا أيضا باسم وفدين آخرين، أن التقرير (DP/FPA/2000/12) قدم حجة مقنعة بأن الصندوق في وضع يمكنه من تقديم خدماته لجميع الأفراد المحتاجين إليها بغض النظر عن أوضاعهم. وذكرت نفس الوفود أنها لا ترى أي دور تنفيذي للصندوق في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. غير أن الوفود أضافت أن للصندوق بوضوح دورا في تعزيز الدعوة لها بالاشتراك مع الحكومات، ووكالات الأمم المتحدة، والمنظمات غير الحكومية. وأكدت الوفود التزام الصندوق بالطوعية وحرية الاختيار والموافقة المستنيرة في مجال الصحة الإنجابية والحقوق. وذكرت الوفود أنه قد جرى إطلاعها مؤخرا على مجموعة من المزاعم التي ليس لها أي أساس ضد الصندوق أثناء اضطلاعه بولايته في كوسوفو. والوفود على ثقة تامة بأن الصندوق قد ظل يعمل في حدود ولايته في جميع الأوقات. وأكدت الوفود أن ولاية الصندوق تتمثل في تقديم الدعم للصحة الإنجابية من أجل كل من هم في حاجة إليها بغض النظر عن وضعهم.

١٠٧ -وأكد أحد الوفود، الذي كان يتحدث أيضا باسم وفد آخر، أن الصندوق يضطلع بدور خاص في الدعوة لإدماج الصحة الإنجابية في البرامج الصحية التي تنفذ استجابة لحالات الطوارئ. وحذرت الوفود الصندوق من بعثرة موارده على نطاق واسع وحثت الصندوق على الاضطلاع ليس بدور تنفيذي ولكن بدور المروج والميسر. وأعربت الوفود عن سرورها لملاحظة أن الصندوق قد وقع مذكرات تفاهم مع عدد من وكالات الأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية العاملة في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ. واستفسرت الوفود عما إذا كان الصندوق يعتزم اتخاذ ترتيبات مماثلة مع وكالات الأمم المتحدة الأخرى، لا سيما اليونيسيف. واستفسر وفد آخر عن كيفية عمل الترتيبات في الميدان مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين ومنظمة الهجرة الدولية وغيرها. وأضاف الوفد أنه ينبغي تنسيق جميع الأنشطة من خلال إطار مشترك بتوجيه من الوكالة التي عُهد إليها بالاضطلاع بدور رائد. وسيساعد هذا التنسيق على كفالة اتباع نهج متكامل للمساعدة الغوثية، وتلافي الازدواج وتحقيق أقصى استخدام فعال للموارد البشرية والمالية.

١٠٨ -وأشار وفد آخر إلى أنه ينبغي للصندوق عند تقديم خدمات الصحة الإنجابية إلى اللاجئين والمشردين داخليا في المخيمات أن يولي اهتماما للسكان الدائمين الذين يعيشون حول منطقة المخيمات نظرا لأن أولئك السكان قد يشعرون بعدم الارتياح إذا كانت الخدمات المقدمة للاجئين ذات نوعية أفضل. ووجه أحد الوفود الشكر إلى الصندوق للمساعدة المقدمة في أعقاب وقوع كارثة طبيعية في بلده. وذكر وفد آخر أن بلده استضاف أكبر عدد من اللاجئين والمهاجرين في العالم وأشار إلى أن هناك حاجة إلى تقاسم أكبر للأعباء. وفي حين أعرب أحد الوفود عن قلقه لأن حالات الطوارئ قد أصبحت حالات ''معتادة'' بالنسبة لعدد كبير من الناس، فقد شدد على أنه لا ينبغي أن تستمر حالات الطوارئ لفترة طويلة جدا من الوقت. وأشار وفد آخر إلى أن الحرب في أفريقيا تسببت في أن يصبح آلاف الأشخاص من المشردين. وأكد الوفد أنه من المهم للغاية أن تكون لدى الصندوق القدرة على رعاية الصحة الإنجابية لأولئك الأشخاص. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان الصندوق سيكفل القيام على وجه السرعة بشراء وتسليم سلع الصحة الإنجابية إلى البلدان المحتاجة إليها.

١٠٩ -وبينما أشار أحد الوفود إلى أن انتشار حالات الصراع، لا سيما في أفريقيا، قد ولّد طلبا لم يسبق له مثيل على ما يقدمه الصندوق من مساعدة في مجال الصحة الإنجابية والدعم للأشخاص الذين يعيشون في حالات صعبة، وشدد على أن من المطلوب توفير موارد إضافية. وأشار الوفد إلى أنه حيثما تشكل حالة طوارئ عبئا إضافيا كبيرا على أحد البلدان، فإن رد أموال البرنامج القطري العادية قد لا يحقق الغرض المرجو. وأضاف الوفد أنه ينبغي

تركيز الانتباه على استمرار الخدمات إلى ما بعد العودة إلى الحالة الطبيعية. واقترح الوفد أنه ينبغي للصندوق بالتعاون مع برنامج الأمم المتحدة الإنمائي البدء في سياق المجموعة الإنمائية للأمم المتحدة في مناقشات بشأن السبل التي تعكس الموقف الجديد للمجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن الصلات بين الإغاثة والتنمية. وأضاف الوفد أن بلده قد اقترح في منتديات أخرى إجراء دراسة للمسألة على نطاق منظومة الأمم المتحدة.

١١٠ -وأكد وفد آخر أنه يؤيد استراتيجية الصندوق المتمثلة في تقديم مساعدة محدودة وانتقائية وحفازة. وفيما يتعلق بوضع قائمة بالخبراء، اقترح الوفد أن ينسق الصندوق مع شعبة الاستجابة لحالات الطوارئ ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأشار الوفد إلى أنه في ميدان تقديم المساعدة في حالات الطوارئ حدثت تغيرات سريعة عبر ''سلسلة متصلة'' مما تطلب إجراء تغييرات أخرى. ولذلك كانت المرونة في الاستجابة ضرورية. وحث الوفد الصندوق على وضع سجل بخبراته. وأسفسر أحد الوفود عن التدابير التي ستتخذ لتعزيز دور الصندوق في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ وجعل هذا الدور معروفا على نطاق أوسع. وحث وفد آخر على زيادة الفعالية في مجال تقديم المساعدة في حالات الطوارئ.

١١١ -ووجهت نائبة المدير التنفيذي (البرنامج) الشكر إلى الوفود على تعليقاتها الإيجابية وأعربت عن تقديرها لموافقتها على استخدام ما يصل إلى مليون دولار سنويا للظروف الخاصة كما ورد في التقرير (DP/FPA/2000/12). وأوضحت أن التمويل سيستمد من أموال البرامج المشتركة بين الأقطار وليس من أموال البرامج القطرية. ووجهت الشكر إلى حكومة هولندا على الموارد الإضافية التي تعتزم التبرع بها للصندوق، بما في ذلك من أجل الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وأكدت أنه عند تقديم الدعم في حالات الطوارئ، فإن الصندوق لا يقدم بنفسه ذلك الدعم. فالدعم المقدم من الصندوق يوجه عبر وكالات الخط الأمامي الأخرى.

١١٢ -ووجهت كبيرة الموظفين التقنيين بشعبة الشؤون التقنية والسياسات الشكر إلى الوفود لتعليقاتها وأسئلتها الإيجابية. وفيما يتعلق بالشراكات، أشارت إلى أنه يوجد توافق آراء على نطاق واسع لزيادة شراكات الصندوق مع العناصر الفاعلة الأخرى. وتبين أن مذكرات التفاهم مثمرة. وعلى سبيل المثال، كان الصندوق يعمل بصورة وثيقة مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين سواء على الصعيد القطري أو العالمي. وبالإضافة إلى التعاون القيِّم فيما يتعلق بالدليل الميداني، شارك الصندوق في الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية للاجئين، الذي يتألف من وكالات تابعة للأمم المتحدة، وكالات ثنائية ومنظمات غير حكومية. ووضع الفريق مبادئ توجيهية من أجل زيادة تطوير الدليل

الميداني ومن أجل التدريب وقام باستعراض استخدام مجموعات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وأسهمت مذكرة التفاهم الموقعة مع منظمة الهجرة الدولية في تعزيز شراكة الصندوق مع المنظمة واضطلع بالتعاون الفعال في كوسوفو بدعم من حكومة كندا. ومكّن الدعم من إجراء المسح الديمغرافي والصحي الأول لأهالي كوسوفو وتوفير التدريب لموظفي معهد الإحصاء بكوسوفو. وأشارت إلى أنه جرى الاضطلاع بالأعمال التي يدعمها الصندوق في كوسوفو بتنسيق وثيق مع الشركاء الإنمائيين الآخرين ووفقا لولاية الصندوق. وركز نحو ٩٠ في المائة من الدعم على إصلاح خدمات رعاية الأمومة. ويشترك الصندوق في برنامج مشترك مع الاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر في جمهورية تنزانيا المتحدة ويأمل في زيادة تعاونه مع الاتحاد في حالات الطوارئ والحالات العادية على السواء. ويحظي الصندوق بشراكة ممتازة مع اليونيسيف ويعمل بصورة وثيقة معها في مجال المراهقين. وأُدرجت مجموعات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، التي تولى الفريق العامل المشترك بين الوكالات المعني بالصحة الإنجابية للاجئين تطويرها ويتولى الصندوق إدارتها، في كتالوغ منظمة الصحة العالمية للدعم في حالات الطوارئ وقامت وكالات الأمم المتحدة الأخرى والحكومات والمنظمات غير الحكومية بشرائها. ويركز الصندوق اهتمامه على تحسين زمن التسليم. وعادة ما يستغرق تسليم المجموعات يومين أو ثلاثة أيام، ولكن هذا يتوقف إلى حد كبير على مدى توافر الرحلات الجوية ومواعيدها.

١١٣ -وفيما يتعلق بالدعوة والتدريب، أشارت إلى أن الصندوق عقد مؤخرا ثلاث حلقات عمل تدريبية في كينيا والسنغال ونيبال. ويتعاون الصندوق أيضا مع مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين والاتحاد الدولي لجمعيات الصليب الأحمر والهلال الأحمر فيما يتعلق ببرامج تدريب الموظفين، بدعم من حكومة بلجيكا. وسلمت بأن الدعوة مطلوبة لجعل دور الصندوق معروفا على نطاق أوسع. وفيما يتعلق بتقسيم العمل فيما بين الوكالات العاملة في ميدان تقديم المساعدة في حالات الطوارئ، ذكرت أنه يجري بذل كل جهد ممكن لتنسيق الأنشطة وتلافي الازدواج. وعلى سبيل المثال، أعدت جميع وكالات الأمم المتحدة العاملة في القطاع الصحي خطة عمل مشتركة تحدد العمل الذي ستضطلع به كل وكالة. واستنادا إلى خطة العمل، قدم مكتب تنسيق الشؤون الإنسانية التمويل لكل وكالة. وسلمت بأن عمليات النداءات الموحدة لم تأت بالموارد المطلوبة. وربما لأن الصحة الإنجابية لا ينظر إليها دائما كأولوية كما ينظر إلى الغذاء والمأوى. وأعربت عن أملها في أن يؤدي العمل المشترك مع الشركاء الآخرين إلى الحصول على نتائج أفضل من خلال عمليات النداءات الموحدة. وفيما يتعلق بالمشردين داخليا، لاحظت أن هناك حاجة إلى تحسين سبل حصولهم على الخدمات. وأضافت إلى أن تجربتهم في هذا المجال لا تختلف كثيرا عن تجربة المهاجرين إلى

المناطق المحيطة بالحضر، ولذلك يمكن استكشاف استراتيجيات مماثلة لتحسين كيفية الحصول على الخدمات. وفيما يتعلق بمسألة العنف الجنسي، ذكرت أنه مجال صعب وأن هناك حاجة إلى زيادة تطوير الشراكات فيه. ولاحظت أنه يتعين أن تكون استراتيجيات الوقاية مصحوبة بالمشورة. وقد اكتسب الصندوق خبرة غنية في البوسنة وفي جمهورية الكونغو وسيبني عليها لتعزيز ما لديه من مهارات وخبرة. وختاما، أشارت إلى أنه بالرغم من أن تخصيص مليون دولار سنويا لتقديم المساعدة في حالات الطوارئ يمثل مبلغا صغيرا، فإنه يعطي الصندوق المرونة للاستجابة سريعا للاحتياجات الطارئة. وستكون الأموال قابلة للاسترداد وأكدت أنها ستكون استثمارا جيدا ذات مردود جيد.

١١٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٣/٢٠٠٠

تأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير المديرة التنفيذية ''تأمين خدمات الصحة الإنجابية في الظروف البالغة الصعوبة: خبرة الصندوق البرنامجية والتحديات التي يواجهها'' (DP/FPA/2000/12)؛

٢ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان أن يقدم، ضمن ولايته، الدعم الملائم وفي الوقت المناسب في حالات الطوارئ، على النحو المبين في التقرير؛

٣ - **يناشد** صندوق الأمم المتحدة للسكان كفالة تعاون وثيق في إطار آليات التنسيق الدولية القائمة وإدماج القضايا المتعلقة بالصحة الإنجابية في الوقت المناسب في الاستجابة الصحية في حالات الطوارئ؛

٤ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على مواصلة السعي إلى الحصول على موارد من مصادر خارجة عن الميزانية لدعم السكان والصحة الإنجابية في حالات الطوارئ حيثما أمكن ذلك من خلال عملية النداءات الموحدة للأمم المتحدة؛

٥ - **يحث** أعضاء الصندوق على الاستجابة في الوقت المناسب حتى يتسنى توفير الأموال الكافية للنداءات الصادرة عن صندوق الأمم المتحدة للسكان؛

٦ - **يؤيد** تخصيص مبلغ يصل إلى مليون دولار من الموارد العادية في السنة من البرنامج الأقاليمي لتغطية احتياجات الصحة الإنجابية في الظروف الاستثنائية كأساس فعال

يستند إليه في توجيه النداءات للحصول على موارد من مصادر خارجة عن الميزانية، وذلك على النحو المبين في مرفق هذا المقرر؛

٧ - **يشجع** صندوق الأمم المتحدة للسكان على تقييم قدراته التنظيمية وتنظيم استجابته لاحتياجات الصحة الإنجابية في الظروف الاستثنائية ورصد وتقييم أدائه العام في هذا الصدد؛

٨ - **يطلب** إلى المديرة التنفيذية أن تدرج في تقريرها السنوي ملخصا للأنشطة الممولة من هذه الموارد.

١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

المرفق

١ - يمكن الحصول على أموال الطوارئ في الحالات التي يمكن أن تحدد فيها بوضوح احتياجات كبيرة وفورية للسكان والصحة الإنجابية ولكن شريطة أن يتوفر أحد المعايير الثلاثة التالية:

(أ) عدم توفر الأموال العادية للبرامج القطرية على الإطلاق؛

(ب) عدم توفر أموال البرامج القطرية فورا ولكن يمكن استخدامها في وقت لاحق لرد التكاليف بموافقة الحكومة؛

(ج) يكون قد تم التعهد بدعم المانحين لأحد عناصر الصندوق في إطار إحدى عمليات الأمم المتحدة للنداء الموحد ولكن لم يتم الحصول على الأموال بعد. وفي الحالتين الأخيرتين، يمكن أن تغطي الأموال الاحتياطية تكاليف الاحتياجات الفورية على أن يتم سداد التكاليف فيما بعد.

٢ - وسيواصل الصندوق التماس الموارد من خارج الميزانية لدعم السكان والصحة الإنجابية في حالات الأزمات، باعتبار أن توفر موارد عادية قدرها مليون دولار سنويا من البرامج الأقاليمية لتلبية الاحتياجات في مجال الصحة الإنجابية في الظروف الاستثنائية يشكل أساسا فعالا يمكن الاستناد إليه في توجيه النداءات للحصول على مثل هذه الموارد.

ملاحظات ختامية للمديرة التنفيذية

١١٥ -وجهت المديرة التنفيذية في ملاحظاتها الختامية الشكر إلى المجلس التنفيذي على مشورته ودعمه وأكدت أن الجزء المتعلق بالصندوق من الدورة السنوية للمجلس التنفيذي لعام ٢٠٠٠ كانت ممتازة. وأنه كان من دواعي السرور الشديد للصندوق الطريقة البناءة للغاية والجماعية التي أدير بها هذا الجزء. وذكرت أنها قد تأثرت بشدة بكلمات التقدير

والتأييد الطيبة العديدة التي قالها أعضاء المجلس. وأشارت إلى أن اعتراف المجلس بتفاني والتزام موظفي الصندوق في جميع أنحاء العالم سيدفعهم إلى بذل المزيد من الجهد. ولاحظت أن المناقشة بشأن التقرير السنوي كانت موضوعية ومفيدة للغاية. وقالت إنه كان من دواعي سرورها الشديد تقدير المجلس التنفيذي للحدث الخاص المتعلق بالصحة الإنجابية للمراهقين الذي نظمه الصندوق في يوم افتتاح الدورة السنوية. وقالت إنه كان من دواعي تشجيعها اهتمام المجلس الشديد ومشاركته الفعالة في المناقشة وأشارت إلى أنها أفضل شهادة على التقدم الكبير الذي أحرز فيما يتعلق بالقضايا الصعبة المتعلقة بالصحة الإنجابية للمراهقين.

١١٦ -وأعربت المديرة التنفيذية عن سرورها لأن المجلس التنفيذي قد أقر مرة أخرى أن إطار التمويل المتعدد السنوات والإدارة التي تركز على النتائج عمليتان سيجري تنفيذهما بمرور الوقت. وجرى التشديد بحق بأنه يتعين تنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات تدريجيا، مع مراعاة بناء القدرات ليس فقط داخل الصندوق، ولكن على الصعيد الوطني وهو ما يتسم بأهمية أكبر. وأعربت عن تقدير الصندوق الشديد للمانحين الذين قدموا الدعم للصندوق من أجل هذه العملية، بما في ذلك الدانمرك، والسويد، وفنلندا، وكندا، والمملكة المتحدة، ودعت الآخرين إلى الانضمام إليها. وفيما يتعلق بالموارد، وجهت الشكر إلى جميع البلدان لتبرعاتها إلى الصندوق. وأعربت عن أملها في أن تترجم كلمات التأييد التي جرى الإعراب عنها إلى زيادات أخرى في التبرعات وتسديد مبكر للتبرعات. ووجهت الشكر بصفة خاصة إلى حكومة هولندا لدعمها الشديد السخاء لسنوات متعددة وزيادة الدعم للموارد العادية للصندوق والتبرعات الإضافية للصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، والسلع والدعوة المتعلقتين بالصحة الإنجابية. وأعربت عن أملها في أن يتبع المانحون الآخرون خطاها. وذكرت أنه على الرغم من التأييد السياسي القوي للصندوق كما يتجلى في زيادة التبرعات العديدة بالعملات الوطنية، فإن هناك حاجة إلى زيادة تعبئة التمويل للصندوق. وفي الوقت الحالي، هناك خطر حقيقي لفقدان الزخم والالتزام الذي ساد في البرامج. وفي ضوء المستوى الراهن للموارد، سيضطر الصندوق إلى خفض البرامج القائمة. وسيكون هذا بمثابة مأساة رهيبة وإضاعة للفرصة لأن إعادة بناء الثقة والزخم البرنامجي ستستغرق سنوات. ودعت لذلك جميع أعضاء المجلس التنفيذي إلى تحمل المسؤولية المشتركة فيما يتعلق بتعبئة الموارد.

١١٧ -وفي إطار الروح الإيجابية التي اتسمت بها المداولات، أشارت المديرة التنفيذية إلى الحاجة إلى أن يؤخذ في الاعتبار عبء العمل المقترن بالعمليات البرنامجية والتنسيقية العديدة، والمجلس التنفيذي والهيئات التشريعية الأخرى، والمتطلبات المتعددة لتقديم التقارير التي يتعين على الصندوق الامتثال لها. ولاحظت أن العمليات والمتطلبات تشكلان تحديا كبيرا للصندوق، سواء في المكاتب الميدانية أو في المقر، نظرا لعدد موظفي الصندوق الصغير جدا،خاصة إذا ما قورن بالمنظمات الشريكة له. وأكدت أن الصندوق يشعر بالقلق أيضا لأن الوقت الذي كان ينبغي تخصيصه لإدارة البرامج، يُستخدم بدلا من ذلك في عمليات

التنسيق وتقديم التقارير. وأعربت عن أملها في معالجة الشواغل المشتركة هذه بطريقة بناءة وبهدف التبسيط.

١١٨ -وختاما، وجهت المديرة التنفيذية الشكر إلى المجلس التنفيذي على الدورة المنتجة جدا وأشارت إلى أن المقررات التي اتخذها المجلس، ولا سيما بشأن الأولويات البرنامجية، وعملية البرمجة والصحة الإنجابية في حالات الطوارئ، تعتبر شديدة الأهمية وسيهتدي بها الصندوق في عمله ووجهته. ووجهت شكرا خاصا إلى المندوبين من فييت نام وهولندا والنرويج لتيسير المقررات التي اتخذها المجلس في الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠، بشأن عمل الصندوق. وأعربت عن تقديرها الخاص لرئيس المجلس ولجميع أعضاء المكتب على التوجيه الممتاز للمداولات، والذي اتسم بالود والروح الطيبة. ووجهت الشكر إلى المترجمين الشفويين وموظفي المؤتمرات وجميع الموظفين بالأمانة، بمن فيهم الزملاء ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، لدعمهم وتعاونهم. وأشارت إلى أنه بالرغم من أن الصندوق صغير حجما، فإنه قادر على إنجاز الكثير لأن موظفيه يعملون حقا كفريق. وذكرت أنه على مر السنوات، شكّل الصندوق شراكة قيِّمة مع المجلس التنفيذي الذي يملك السلطة والإمكانات لمساعدة البلدان على التنفيذ الكامل لبرنامج عمل المؤتمر الدولي للسكان والتنمية وتوصيات استعراض المؤتمر الدولي + ٥ سنوات. وإجمالا، يمكن النجاح في إجراء تغيير حقيقي في حياة ملايين البشر وهي مسؤولية مشتركة وفرصة عظيمة.

ملاحظات ختامية للرئيس

١١٩ -أشار رئيس المجلس التنفيذي في ملاحظاته الختامية إلى أن الأسبوع الماضي كان أسبوعا منتجا جدا بالنسبة للمجلس التنفيذي. وأشار إلى أنه سيعود إلى نيويورك خلال عطلة نهاية الأسبوع وأن السفير جيرت روزنتال (غواتيمالا) سيرأس اجتماعات المجلس التنفيذي خلال الأسبوع المقبل. وذكر الرئيس أن المجلس التنفيذي قد اتخذ بعض المقررات الشديدة الأهمية خلال الأسبوع الحالي بما في ذلك مقررات بشأن الاتجاهات البرنامجية في ضوء نتائج استعراض المؤتمر الدولي للسكان والتنمية + ٥ سنوات، وعملية البرمجة وتأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ. وستساعد تلك المقررات على صياغة التوجهات البرنامجية المستقبلية للصندوق، وكذلك كيفية تقديم تقاريره إلى المجلس عن برامجه. وأشار الرئيس إلى أنه قد تأثر بروح التعاون والنوايا الطيبة والرغبة في المشاركة في حوار بناء وهو ما ميز مداولات المجلس خلال هذا الأسبوع. وأضاف أنه تأثر أيضا بالروح الطيبة للغاية والتفاعل داخل فريق الصندوق ذاته والعلاقة الممتازة التي تربط موظفي الصندوق بمديرته التنفيذية. ووجه الرئيس الشكر إلى أمانة المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لعملها المتسم بالكفاءة والفعالية من أجل كفالة السيير السلس للجلسات. ووجه الشكر إلى موظفي خدمات المؤتمرات، والمترجمين الشفويين وموظفي الوثائق على مساعدتهم وتعاونهم. واختتم كلمته بتوجيه الشكر إلى جميع الأعضاء والمراقبين بالمجلس لمساهماتهم الممتازة في مداولات المجلس.

الجـزء المشترك بين برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي وصنـدوق الأمـم المتحدة للسكان

ثامنا مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

١٢٠ -قدم المدير المعاون للبرنامج تقريـر أنشـطة مراجعـة الحسـابات والرقابـة الداخليتـين (DP/2000/21)، الـذي أعـده مكتـب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء. وبـدا بتنـاول الشـواغل الـتي أثارهـا بعـض الوفـود خـلال الاجتمـاع غـير الرسمـي المعقـود فـي ٢ حزيران/يونيه. وكان أهم شاغل أثير هـو أن التقرير ذكـر عـددا مـن المشـاكل ولكنـه لم يقـدم التوجيه الكافي لمساعدة الأعضاء على تقييم مدى خطورتها. وطالبت الوفود أيضا مزيدا من المعلومات عن الاتجاهات والإجراءات التأديبية المتخذة وتعليقات على النتائج. واقتُرح أيضا أن يركز التقرير في المستقبل بصورة أدق على مسائل مراجعة الحسابات والمساءلة والهبوط الذي حدث مؤخرا في مـوارد مراجعـة الحسـابات. وقـدم برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي معلومات خلال الاجتماع غير الرسمي عن الإجراءات التأديبية، وذكر أنه كـان هنـاك خـلال فترة السنتين ١٩٩٨-١٩٩٩، ٢٣ حالة غـش وغـش افتراضي، أسفرت عـن ١٥ حالـة إنهـاء للخدمة وثماني حالات التحقيق فيها مستمرا. وأضاف أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يعتزم أن يواصل تدريجيا اتخاذ تدابير لتحسين الامتثال، وبصورة أعـم، لتعزيز الضوابط الداخلية. وقـال إن مكتـب مراجعة الحسـابات واسـتعراض الأداء يعتزم التركـيز علـى حالـة التوصيـات ومـا تضمنـه مـن تقييمـات للامتثال وذلـك بإدراج معلومـات على الموقـع الشـبكي الداخلـي للبرنامج الإنمائي. وقال إنه قد أنشئ مؤخرا في مكتب الإدارة وظيفة مستشار متفـرغ لمراجعة الحسابات وذلك لاستعراض تقارير مراجعة الحسابات فيما يخص مشاكل المـوارد الإدارة وتقديم توصيات بالحلول. وأضاف أن مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء ومكتب الموارد البشرية سيضعان إجراءات لتوثيق الصلة بين الملاحظات المتعلقة بمراجعة الحسابات وتدابير الأداء. وأضاف أن برنـامج الأمـم المتحـدة الإنمـائي، كمـا ذكـر في تقـارير سـابقة، قـام بتعزيز إطار ضوابطه تعزيزا كبيرا من خلال تنقيح النظامين الأساسي والإداري الماليين وتنفيـذ تقييم ذاتي للرقابة. ومن شأن تنقيح النظامين الأساسي والإداري الماليين أن يحسن المساءلة، حيث يتزامن ذلك الآن مع ممارسات الأعمال التجارية ويصاحبه اسـتكمال الدليـل المـالي حديثا.

١٢١ -وأضاف أنه فيما يتعلق بالهبوط في المـوارد المخصصة للمراجعة الداخلية للحسـابات، فعلى الرغم من أن مستوى الموارد لفترة السنتين الحالية كان أقل مـن المتوقع، فـهو يمثل رغـم ذلـك زيـادة بمقدار الضعف تقريبا عـن مسـتواها في فـترة السـنتين ١٩٩٢-١٩٩٣. وكـان

معدل التغطية بمراجعة الحسابات المتوقع من جانب مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، استنادا إلى مستويات الموارد الحالية، أن يتم الاضطلاع بمراجعة شاملة لحسابات الإدارة مرة كل أربع سنوات في المتوسط. وقد اتبع هذا النهج في ثلاث مناطق. أما في المنطقتين المتبقيتين، فيتوقع مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء أن يضطلع بعمليات مراجعة محدودة النطاق كل سنتين إلى ثلاث سنوات، باستخدام متعاقدين، وأن يضطلع بمراجعات شاملة مرة كل سبع سنوات تقريبا. ولسد الفجوة بين زيارات المراجعة، بدأ مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء في استطلاع طرق استخدام ثروة البيانات المتولدة من مجموعة برامجيات المكاتب القطرية المستخدمة حديثا والمشار إليها بوصفها مجموعة البرامج القطرية، في إلقاء الضوء على المشاكل حال حدوثها.

١٢٢ -وقد جرى تعزيز موارد المراجعة الداخلية للحسابات في المقر في الآونة الأخيرة بالتعيين الخارجي لإثنين من كبار مراجعي الحسابات مما يتيح لمكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء الاضطلاع بمراجعات مواضيعية إضافية تُقيِّم مسائل أعم تتعلق بالرقابة وتفضي إلى وضع توصيات على مستوى السياسات. وفيما يتعلق بإعادة تنظيم قسم المراجعة السابق لحسابات التنفيذ الوطني فإن الهدف هو دمج مهمة بعثات التوعية بشأن التنفيذ الوطني التي يقوم بها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء مع مهمة فريق دعم العمليات المتمثلة في وضع إجراءات التنفيذ الوطني ومواد التدريب. وفي هذا الصدد، نقلت وظيفتان من مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء إلى فريق دعم العمليات، فأنشأتا حينئذ مرفقا لدعم التنفيذ لمساعدة المكاتب القطرية فيما يتعلق بنظم إدارة البرامج والتدريب فيها وتحديث واستكمال إجراءات البرمجة لمختلف أنواع التنفيذ. وسيواصل مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء تنسيق مراجعة الحسابات للمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني واستعراض تقارير مراجعة الحسابات بالنسبة للمسائل الرئيسية بالاستعانة باستشاريين عند الحاجة.

١٢٣ -أما فيما يتعلق بالشواغل المتصلة بعدم وجود تفاصيل وتعليقات عن مدى خطورة المسائل، فضلا عن معلومات عن الاتجاهات، فسيتم تناولها في تقرير السنة التالية.

١٢٤ -ثم بيَّن مدير البرنامج المعاون بعض الآليات التي تعزز الاضطلاع بوظيفة فعالة وحسنة الأداء لمراجعة الحسابات والعدالة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. أما الآلية الأولى فهي استعراض خارجي يقوم به مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، ويضطلع به على نطاق أقل مكتب خدمات الرقابة الداخلية بالأمم المتحدة. ويقوم مجلس مراجعي حسابات الأمم المتحدة، كجزء من عمله العادي لمراجعة الحسابات، باستعراض تقارير المراجعة التي

يعدها مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء فضلا عن موجزاته بشأن حالات الغش والغش الافتراضي. وبالإضافة إلى ذلك، يقوم المجلس بصفة دورية باستعراضات مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، بما في ذلك الاستعراضات المتعلقة بالمؤهلات المهنية للموظفين وبالممارسات المهنية. ويقدم مكتب خدمات الرقابة الداخلية، من خلال مشاركته في لجنة استعراض الإدارة والرقابة، بفحص النتائج الموجزة لمراجعات الحسابات، وحالة إجراءات المتابعة والتحقيقات والحالات التأديبية وفعالية إطار المساءلة عموما. وأضاف أنه على الرغم من أن اللجنة لم تجتمع منذ عام ١٩٩٩، فإنه نتيجة للتغيرات على المستوى الأقدم للإدارة، يعد تنشيط اللجنة في عام ٢٠٠٠ من المسائل ذات الأولوية العالية لدى مدير البرنامج. ويتمتع كذلك مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بعلاقة عمل وثيقة مع نظرائه في الأمم المتحدة والمنظمات المتخصصة. وفي عامي ١٩٩٩ و ٢٠٠٠، شجعت المعلومات التي وجَّه نظراء مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأدء اهتمام المكتب إليها على القيام بثلاث عمليات خاصة لمراجعة الحسابات. ويجري الاضطلاع بتحقيق رابع أيضا خلال الفترة ذاتها. وفي الماضي، طلب مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء المساعدة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية في إجراء تحقيقات معقدة وعمل على نحو وثيق مع ذلك المكتب من أجل تنسيق أنشطته العادية لمراجعة الحسابات.

١٢٥ -ولاحظ نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) لدى تقديمه للتقرير المتعلق بأنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين لصندوق الأمم المتحدة الإنمائي في عام ١٩٩٩ (DP/FPA/2000/13)، أن ذلك التقرير يلخص المسائل الرئيسية في النتائج التي خلصت إليها عملية المراجعة الداخلية للحسابات وفي أنشطة الرقابة التي يضطلع بها مكتب الرقابة والتقييم بصندوق الأمم المتحدة للسكان. وقد اضطلع قسم المراجعة الداخلية لحسابات الصندوق، ومقره مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع للبرنامج الإنمائي، ببرنامج عمل مكثف في عام ١٩٩٩، فأجرى عمليات لمراجعة حسابات الإدارة وعمليات مراجعة خاصة؛ وأبرم عقودا مع صناديق محاسبة عامة أجرت عمليات مراجعة للتحقق من الامتثال؛ وتابع مراجعات حسابات المشاريع التي نفذتها حكومات ومنظمات غير حكومية. ولاحظ أن وجود موارد محدودة من الموظفين في القسم ما زال يشكل أحد دواعي القلق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن أعمال الشركات التي تعاقد معها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان لإجراء مراجعات للتحقق من الامتثال لم تكن مرضية دائما. وأشار إلى أن توسيع نطاق التغطية بمراجعة الحسابات يعتبر أولوية عالية، فلاحظ أن المجلس التنفيذي وافق على إجراء زيادة كبيرة في الاعتماد المخصص لخدمات مراجعة الحسابات في ميزانية الدعم لفترة السنتين ٢٠٠٠-٢٠٠١. ومع ذلك فإنه نتيجة لقيود الموارد، لن يكون بمقدور

الصندوق إلا تنفيذ ٥٠ في المائة من الزيادة المأذون بها في عام ٢٠٠٠. ومن المأمول أن تتحسن صورة الإيرادات في عام ٢٠٠١ وأن يتم توفير الموارد المرجوة لأغراض مراجعة الحسابات.

١٢٦ -وفيما يتعلق بطلب المجلس التنفيذي معلومات عن تنفيذ توصيات مراجعة الحسابات، لاحظ أنه قد أجري استعراض لتقارير مراجعة الحسابات الصادرة في عام ١٩٩٩ تبين منه أن ٨٠ في المائة من المكاتب التي روجعت حساباتها أكثر من مرة منذ عام ١٩٩٧ لديها أقل من أربع توصيات لم تنفذ بعد. وفي أغلب الحالات، كانت التوصيات التي لم تنفذ بعد تنفذ جزئيا أو غير ممكنة التنفيذ لأسباب اقتصادية أو بسبب دورة البرامج. وفي عام ١٩٩٩، اضطلع مكتب الرقابة والتقييم بثلاث دراسات خاصة لتزويد الإدارة العليا بمزيد من المعرفة المتعمقة عن إدارة السلف النقدية، واستخدام المنح وعقود الباطن، ومشاريع التشييد التي يديرها صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأسفرت نتائج الدراسات عن تغييرات في السياسات والإجراءات من شأنها أن تسهم في تحسين الشفافية والمساءلة في عمليات صندوق الأمم المتحدة للسكان. ولاحظ نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) إلى أن استعراضات تطبيق السياسة هي أداة هامة أخرى من أدوات الرقابة التي يستخدمها بفعالية صندوق الأمم المتحدة للسكان. وأضاف أن الصندوق أجرى ٢٣ استعراضا لتطبيق السياسات منذ عام ١٩٩٥، ويقدم سنويا موجزا تجميعيا للنتائج إلى المجلس. وطمأن المجلس التنفيذي بأن الصندوق يستخدم أدوات الرقابة المتاحة له استخداما كاملا وأن النتائج تحظى باهتمام شديد على أعلى المستويات في الصندوق. وقال إنه تمشيا مع ما يربط الصندوق بالمجلس من علاقة تتسم بالوضوح والصراحة فقد كان التقرير (DP/FPA./2000/13) صريحا عندما حدد مجالات الضعف التي تم التعرف عليها من خلال أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة. وشدد على أن التقييم الذاتي الصريح يمثل إلى حد بعيد جزءا من المداولات الداخلية التي تجري داخل صندوق السكان. وأكد على أن الصندوق يسلم بأن المساءلة هي الأساس الذي يقوم عليه نهج الإدارة القائمة على تحقيق النتائج. واختتم حديثه بالقول بأن صندوق الأمم المتحدة للسكان يعتبر أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين تدابير مساءلة وأدوات إدارة تتسم بالأهمية وتمكن المنظمة وموظفيها من ممارسة النقد الذاتي والتعلم وتؤدي إلى تحسين الأداء في نهاية المطاف.

١٢٧ -وبالنيابة عن المدير التنفيذي، قامت المديرة المساعدة، للاتصالات الخارجية والعلاقات مع الأمم المتحدة بمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، بعرض تقرير أنشطة الرقابة الداخلية لمكتب خدمات المشاريع (DP/2000/25/Add.1). ويعرض التقرير النتائج التي أسفرت عنها عمليات مراجعة الحسابات واستعراضات الإدارة لكل من مقر مكتب خدمات

المشاريع والأنشطة الميدانية للسنة المنتهية في كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٩، والتي قام بها، كما في السنوات السابقة، مكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء التابع لمكتب الأمم المتحدة الإنمائي. ولاحظت المديرة المساعدة أن إدارة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع تتفق مع جميع التوصيات تقريبا الواردة في الوثيقة DP/2000/25/Add.1. كما أبلغت المجلس التنفيذي أن المدير التنفيذي سينشئ مكتبا للرقابة الداخلية للإدارة داخل مكتبه من أجل تعزيز قدرة الرقابة الداخلية لمكتب خدمات المشاريع. ومن شأن هذه الآلية، التي ليس المقصود منها أن تحل محل مهمتي المراجعة الداخلية والمراجعة ا لخارجية للحسابات القائمتين، أن تضفي، في جملة أمور، الطابع النظامي على متابعة توصيات مراجعة الحسابات داخل مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، وأن تركز على اعتماد معايير للنوعية وتنفيذها وعلى الامتثال للقواعد والإجراءات التي تنظم استخدام السلطة المفوضة من المدير التنفيذي.

ألف – برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

١٢٨ –اعترفت الوفود بالتدابير المتخذة لتحسين المساءلة والرقابة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك ما قدم من معلومات إضافية في بيان المدير المعاون. وأُثني على التزام مدير البرنامج بتعزيز ثقافة المساءلة. وتعد إدارة الموارد البشرية وتعزيز مكتب الموارد البشرية، مع زيادة المساءلة عن عدم الامتثال، عاملا ذا أهمية كبيرة. وجرى الترحيب بما يقوم به البرنامج الإنمائي من معالجة أوجه قصوره. ولوحظ أن تنقيح النظامين الإداري والأساسي الماليين من شأنه أن يحسن المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٢٩ –وجرى التشديد على الحاجة إلى إيجاد حلول سريعة للمشاكل المصادفة في مجال مراجعة الحسابات والرقابة. وذكر أنه من الضروري تحديد حجم المشاكل وتقدير خطورتها النسبية. كذلك جرى التأكيد على ضرورة إنهاء المشاريع في حينه. وألقى أحد الوفود الضوء على ضرورة تناول المشاكل بصورة مباشرة، وعدم تغيير القواعد المالية إلا على سبيل الاستثناء. وطلب المتكلم أيضا معلومات عما إذا كانت نتائج عمليات المراجعة الخاصة للحسابات التي طلبها المجلس التنفيذي قد أبلغت إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وأعرب عن القلق إزاء النتائج المشار إليها في الفقرة ٣٣ من الوثيقة DP/2000/21 بشأن معاملات الشراء، وطلب متكلم توضيحا للتنقيح المقترح للنظامين الإداري والأساسي الماليين فيما يتعلق بالشراء. وجرى الترحيب بإحياء نشاط لجنة استعراض ومراقبة الإدارة. وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن أداء فريق الرقابة وما له من قيمة مضافة. وامتدح أحد الوفود التدابير المتخذة لتوفير رقابة إضافية على الصناديق الاستئمانية، على النحو الموضح في الفقرة ١٨ من الوثيقة DP/2000/21 وطُرح استفسار عما إذا كانت قد أجريت

تحقيقات جنائية بصدد حالات الغش، كما طلب المتحدث معلومات عما إذا كانت هناك إجراءات لردع الغش. وطلبت الوفود أيضا معلومات عن التقدم المحرز في تنفيذ إطار المساءلة الجديد، وكذلك معلومات عن مقارنة للمراجعات المقررة للحسابات مقابل المراجعات الفعلية في تقرير السنة التالية. ولاحظ أحد المتكلمين أنه، على عكس ما وجده في تقرير صندوق السكان، لم يجد عرضا عاما للإدارة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وطلب متكلم آخر إجراء تقييم لأداء نظام المعلومات الإدارية المتكامل.

١٣٠ -ورحب المتكلمون بالتدابير المتخذة لتعزيز البرامج المنفذة على الصعيد الوطني. وقالوا إن من المهم للغاية مراجعة حسابات المشاريع المنفذة على الصعيد الوطني وتقديم تقارير عنها على النحو السليم. وذكر أحد الوفود المزايا المرتبطة بالتنفيذ الوطني، بما في ذلك تخفيض التكاليف النثرية.

١٣١ -وطُلب تقديم معلومات مستوفاة عن تنفيذ التوصيات التي قدمت عند تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٣٢ -واقترح أحد الوفود أن يقوم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع بتنسيق أشكال تقاريرها لضمان المواءمة بينها أو أن تُعد تقريرا مشتركا.

باء - صندوق الأمم المتحدة للسكان

١٣٣ -وفي المناقشة التي تلت ذلك أثنت عدة وفود على التقرير لما احتواه من معلومات ولشموله وصراحته وما تضمنه من نقد ذاتي. وأعربت بعض الوفود عن تقديرها لإدراج معلومات مفيدة عن الاجراءات التأديبية التي اتخذها الصندوق وذكرت أنه قد سرها ملاحظة شيوع روح الانفتاح بشكل ملموس إزاء عملية مراجعة الحسابات والرقابة. وأعرب أحد الوفود عن سروره لأن يلاحظ الاهتمام الذي يوليه الصندوق لاستعراضات منتصف المدة ولاستعراضات تطبيق السياسات. وحث الوفد الصندوق على التحقق من أسباب القصور التي حددتها عمليات مراجعة الحسابات وطلب اتخاذ اجراءات لتحسين هذه الحالة. وشجع الوفد الصندوق على تعزيز قدراته في مجال المراجعة الداخلية للحسابات والرقابة الداخلية.

١٣٤ -وأثنى أحد الوفود على العرض العام الوارد في الفقرة ١٠ من تقرير الصندوق (DP/FPA/2000/13) وقال إن هذه المعلومات مفيدة. وفي معرض إشارة الوفد إلى الفقرتين ٣٠ و ٣١ استفسر عن نسبة العدد الكلي للمكاتب موضع البحث (سواء من حيث النسب المئوية أو الأعداد الفعلية). وأوضح الوفد أنه لا يطلب معرفة المكاتب/البلدان التي صودفت

فيها مشاكل في إدارة السلف النقدية، وإنما يرغب في معرفة عدد/نسبة المكاتب التي حدثت فيها تلك المشاكل. وشدد الوفد على وجوب رصد تلك المكاتب.

١٣٥ -ولاحظ أحد الوفود أنه سيكون من المفيد معرفة حالة المبادئ التوجيهية الجديدة المتعلقة بالسياسة التي يجري إعدادها كنتيجة للاستعراض الخاص لإجراءات الشراء المتصلة بالتشييد. ولاحظ الوفد أن القيود التي تعاني منها موارد الموظفين قد أدت إلى تخفيضات حادة في تقييم تقارير مراجعة الحسابات، فأعرب عن أمله في التغلب على الصعوبات المتعلقة بالموظفين قريبا وأن يعود النشاط إلى مستواه المناسب. ولاحظ الوفد زيادة الاستعانة بشركات المحاسبة العامة من جانب قسم المراجعة الداخلية للحسابات بالصندوق وطلب معلومات عن فعالية ذلك النهج من حيث التكاليف بالمقارنة باستخدام موظفين داخليين.

١٣٦ -وأشار أحد الوفود إلى التغييرات التي أدخلت على النظامين الإداري والأساسي الماليين في أوائل العام، فاستفسر عما إذا كان يمكن تبسيط الاجراءات دون فقدان المساءلة. وأضاف الوفد أن قدرا من مشكلة عدم الامتثال يرتبط بعدم المعرفة بالنظام. وبالتالي، فإن توفير التدريب الكافي أمر ضروري. ولاحظ أحد الوفود أن هناك نقصا في الوثائق والرصد فيما يتعلق بجرد الموجودات المكتبية والمركبات الرسمية في كثير من مكاتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان، فاستفسر عن كيفية معالجة أوجه القصور هذه في المستقبل. وبينما سلم الوفد بأهمية وفائدة الأخذ باللامركزية، قال إنها ينبغي ألا تعرقل جهود التنسيق فيما بين المكاتب القطرية أو بين المكتب القطري والمقر.

١٣٧ -وأعرب وفد آخر عن قلقه لما تبين من أن نصف المكاتب فقط التي تمت مراجعة حساباتها في عام ١٩٩٩ يتوافر بها مستوى مرض من الضوابط الداخلية والامتثال للمتطلبات المالية والإدارية. وإذ لاحظ الوفد أن بعض الحالات الإشكالية قد أصبحت فيما يبدو مزمنة على الرغم من توافر النوايا الطيبة للقضاء عليها، أشار إلى ضرورة اتخاذ تدابير متابعة لضمان اتخاذ تدابير تصحيحية. وأثنى الوفد على الأعمال المضطلع بها من جانب مكتب الرقابة والتقييم ومكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء، لا سيما التدابير التي اتخذها الصندوق لكفالة تنفيذ توصيات مراجعي الحسابات، بما في ذلك بعثات المتابعة والاستعراضات الخاصة. وشجع الوفد الصندوق على مواصلة تعزيز عمليات مثل المراجعات العادية للحسابات، واستعراضات تطبيق السياسات وتحليل استعراضات منتصف المدة.

جيم - مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

١٣٨ -أعربت عدة وفود عن قلقها إزاء المسائل التشغيلية والمسائل المتعلقة بالمساءلة الناتجة عن عدم تحديد المسؤوليات بوضوح بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة

لخدمات المشاريع. وكانت دواعي القلق هذه قد أثيرت أيضا في الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ عندما بحث المجلس تقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/13). وحفز النمو السريع لمكتب خدمات المشاريع ومشاركته في المشاريع الواقعة خارج نطاق الأنشطة التقليدية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أحد الوفود على أن يؤكد على ضرورة وجود قدرة معززة للرقابة الداخلية، بينما رحب بالإنشاء المقبل لمكتب الرقابة الإدارية الداخلية الجديد. وطلب أحد الوفود معلومات إضافية عن آليات الرصد واستفسر عما إذا كان يجري الإبلاغ عن حالات الغش؛ وطرح آخر سؤالا عن أسباب بدء مشروع بدون وجود لجنة توجيهية دائمة. وطلبت وفود أخرى معلومات مستكملة عن تقديم التقارير المالية، بما في ذلك معلومات عن الجديد فيما يتعلق بنظام المعلومات الإدارية المتكامل.

١٣٩ - وعقب المناقشة التي جرت بشأن هذا البند، طُلب إدراج النص التالي في التقرير تحت هذا البند:

”أبدت عدة وفود أثناء المناقشة التي جرت بشأن عمليات مراجعة الحسابات لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، اقتراحات بشأن تقارير مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين التي ستقدم مستقبلا. والقصد من الاقتراحات هو جعل التقارير التي ستقدم مستقبلا تتضمن معلومات أكثر عن مستوى الامتثال للنظامين الأساسي والإداري فضلا عن استراتيجيات وخطط الإدارة في ذلك المجال. وكانت معظم الاقتراحات بشأن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. واقترحت الوفود أن تتضمن التقارير المقبلة بشأن مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين معلومات، حسب الاقتضاء، في عدد من المجالات، بما في ذلك: عدد وأنواع عمليات مراجعة الحسابات التي تلقاها وجهزها مكتب مراجعة الحسابات؛ والاجراءات التأديبية المتخذة بشأن انتهاكات النظامين الأساسي والإداري؛ والتوصيات المتكررة من تقارير سابقة؛ وتحليل الاتجاهات؛ والأهمية النسبية للمشاكل المحددة ومدى تفشيها؛ وأي حالات للغش؛ وأنشطة لجنة استعراض ومراقبة الإدارة؛ والموارد المالية والموارد من الموظفين المكرسة لمهمة مراجعة الحسابات. وقدم عدد من الوفود اقتراحات تفصيلية للأمانة العامة“.

موجـــز الاقتراحـــات المقدمة من الوفود خلال المناقشة العامة بشأن التقـارير الـتي ستقدم مستقبلا

١٤٠ - **ملاحظة**: قدمت الاقتراحات التالية من أفراد مـن المجلس بهـدف أن تكـون دليـلا يهتدى به بشأن تقديم التقـارير في المسـتقبل. وبعـض هـذه الاعتبـارات تراعيـها المنظمـات بالفعل. وتنقسم الاقتراحات إلى أجزاء تنطبق على المنظمات الثلاث جميعا واقتراحـات تنطبق على كل منظمة على حدة.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمـم المتحدة للسـكان ومكتب الأمـم المتحـدة لخدمات المشاريع:

- ينبغي أن تؤكد التقارير التي ستقدم مستقبلا بشكل متزايد، على أن هنـاك عواقـب لعـدم الامتثـال للنظـامين الإداري والأساسي. وعلى وجـه الخصـوص، ينبغـي لتلـك التقارير أن توفر معلومـات عـن الإجـراءات التأديبية المتخذة في حـالات الانتـهاكات الجسيمة للنظامين الإداري والأساسي؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تدرج عـدد وأنـواع مراجعـات الحسـابات الـتي تلقاهـا وجـهزها مكتـب مراجعـة الحسابـــات، مـع التسـليم بـأن حجـم عمليـات مراجعـة الحسابـــات لا يعكس بـالضرورة فعالية مهمـة مراجعة الحسـابات وأن مـن الأساسي القيام بتحليل سليم لعمليات مراجعة الحسابات؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تؤكد على وجه التحديد على التوصيات الـتي تتكرر من تقارير سابقة؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تتضمن مزيدا من تحليل الاتجاهات مع مقارنـة الأرقام المختلفة عبر فترات زمنية بدلا من تقديم لمحة خاطفة عن الحالة الراهنة؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تقدم إيضاحات أكـثر تفصيـلا للمشـاكل الـتي حددها مراجعو الحسابات حتى يتأتي للوفود فهم أهميتها النسبية؛

- ينبغي للتقارير المقبلة أن تقـدم معلومـات بنسـب مئوية أكـثر تحديـدا لمسـاعدة الوفـود على فهم نطاق بعض المشـاكل المصادفة على نطـاق المنظومـة فتقـدم، على سـبيل المثال، النسبة المئوية للبلدان التي تواجه مشاكل في مجال بعينه؛

- ينبغي للتقـارير الـتي سـتقدم مسـتقبلا أن تـبرز أي اشـتراك لمكتـب خدمـات الرقابـة الداخلية في عمليـات مراجعـة الحسـابات والرقابـة المتعلقـة ببرنـامج الأمـم المتحـدة الإنمائي؛

- ينبغي للتقارير المقبلة أن تدرج أي حالات للغش أو الغش الافتراضي، ومستوى الغش أو الغش الافتراضي، وما إذا كان يضطلع بتحقيقات جنائية، وما إذا كانت قد طُلبت المساعدة من مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تستعرض أنشطة لجنة استعراض ومراقبة الإدارة، بما في ذلك اشتراك مكتب خدمات الرقابة الداخلية؛

- ينبغي للتقارير المقبلة أن تقدم معلومات وتحليلات أكثر تفصيلا بشأن الموارد المالية والموارد من الموظفين المخصصة لمهمة مراجعة الحسابات. وينبغي لتلك المعلومات أن تتضمن الوظائف ذات الصلة الموجودة خارج مكتب مراجعة الحسابات، مثل الوظيفة الجديدة التابعة لمكتب الإدارة والمنشأة لتحقيق أقصى المزايا للإدارة من مهمة مراجعة الحسابات التي أشير إليها في المداخلة الشفوية لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. كما ينبغي للتقارير المقبلة أن تتناول على وجه التحديد مسألة مدى كفاية التغطية بمراجعة الحسابات للمشاريع المنفذة على الصعيد الوطني.

برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

- ينبغي لتقارير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي التي ستقدم مستقبلا أن تتناول بالتفصيل ما يحرز من تقدم جديد في إعداد وتنفيذ إطار المساءلة؛

- ينبغي أيضا لتقارير البرنامج الإنمائي المقبلة أن تتضمن معلومات عن أداء نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل، الذي أنشئ في أواخر عام ١٩٩٩ لتتبع ورصد تقارير مراجعة الحسابات وتوصياتها؛

صندوق الأمم المتحدة للسكان

- ينبغي للتقارير المقبلة أن تبين حالة وضع مبادئ توجيهية جديدة للسياسات لمشاريع التشييد التي يديرها الصندوق وتنفيذ تلك المبادئ التوجيهية؛

مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

- ينبغي للتقارير التي ستقدم مستقبلا أن تبين الإجراءات المتخذة فيما يتعلق بوقف وإجازة بنود الحسابات المحددة بوصفها معلقة لعدة سنوات؛

- ينبغي للتقارير المقبلة أن تبين الخطوات المتخذة لتعزيز الضوابط على أموال السلف المستديمة.

الردود

١٤١ -أكد المدير المعاون مجددا أن مسألة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين مسألة ذات أهمية بالغة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، وأكد أن البرنامج الإنمائي سيتخذ خطوات ملموسة لمعالجة المشاكل في التقارير التي ستقدم مستقبلا. وأضاف أن نتائج المراجعات الخاصة للحسابات تقدم إلى اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وفيما يتعلق بالتنفيذ الوطني، ذكر أن هناك مشاكل تتصل بالإدارة والملكية والمساءلة. وفي بعض الحالات، كانت الحكومة تفتقر إلى القدرة على الاضطلاع بمهمة الرقابة وتحتاج إلى بناء القدرة والتدريب. وقال إن الوحدة الخاصة المعنية بالتنفيذ الوطني في مجموعة دعم العمليات ستشارك في أنشطة وضع الأولويات التي تتطلب دعما برنامجيا للتنفيذ الوطني. وقد اضطلع بتحليلات لنحو ١٠ بلدان ووضعت الخطط لإنشاء موقع شبكي وقاعدة بيانات بشأن التنفيذ الوطني. وأضاف أن فريق الرقابة يوفر آلية جديدة للإدارة والإشراف في مجال مراجعة الحسابات والرقابة. وهو مفيد بصفة خاصة بالنظر إلى إضفاء الطابع اللامركزي على مهمتي مراجعة الحسابات والرقابة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأضاف أن الدورة الحالية ستتضمن أيضا تقريرا يتضمن أحدث المعلومات عن التوصيات التي حدثت المقدمة عند تقييم العلاقة بين مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

١٤٢ -ورحبت الموظفة المسؤولة لمكتب مراجعة الحسابات واستعراض الأداء بتعليقات المجلس التنفيذي. وأشارت إلى أنه قد حولت حالتين من حالات الغش إلى السلطات المحلية لإجراء تحقيقات جنائية بشأنهما. ولاحظت أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتابع عملية الاسترداد في حالات الغش. وأن المكتب قدم توصيات إلى الإدارة العليا بشأن كيفية تحسين المساءلة في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بكامله وسيعمل مع مكتب الموارد البشرية على ضمان إقامة روابط أوثق مع التدابير المتعلقة بأداء الموظفين. وأضافت أنه ستوفر للمجلس معلومات عن تنفيذ نظام قاعدة بيانات مراجعة الحسابات والتوصيات الشامل عند تقديم تقرير عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين. وأبلغت المجلس أن إطار المساءلة الخاص بالتقييم الذاتي للرقابة يكتسب شيوعا إلا أنه لم يتخذ بعد طابعا مؤسسيا كاملا، وهي مسألة ستناقشها لجنة استعراض ومراقبة الإدارة. وأضافت أنه ستدرج معلومات إضافية عن نظام المعلومات الإدارية المتكامل في تقرير العام المقبل.

١٤٣ -وفيما يتعلق بمسألة العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع، أوضح المدير المساعد أن المجلس سيتلقى تقريرا مستكملا عن تنفيذ توصيات التقييم أثناء الدورة الحالية. وردا على الاستفسار المتعلق باللجنة التوجيهية للمشاريع، أكد المدير المساعد على الأهمية التي يوليها مكتب خدمات المشاريع للجان

التوجيهية للمشاريع، وأوضح الحالة بإيجاز وعرض توفير مزيد من التفاصيل على أساس ثنائي. وردا على الاستفسار عن حالات الغش المحتمل، أفاد المدير المساعد أنه لا توجد حالات غش وأنه يمكن توفير معلومات إضافية عن رصد المشاريع على أساس ثنائي. وفيما يتعلق بتقديم التقارير المالية وتقديم تقرير عن الجديد بالنسبة لنظام المعلومات الإدارية المتكامل، أفاد المدير المساعد أن المدير التنفيذي سيوفر معلومات إضافية عن هذين البندين في الدورة الحالية خلال مناقشة التقرير السنوي.

١٤٤ -وشكر نائب المدير التنفيذي (السياسات والإدارة) الوفود على تعليقاتها وأسئلتها المفيدة. وأشار إلى أن المسائل الرئيسية التي أبرزها التقرير قد نوقشت في الاجتماع العالمي لصندوق الأمم المتحدة للسكان المعقود في أيار/مايو. وذكر أنه نظرا لتطبيق اللامركزية فهناك حاجة متزايدة إلى الشفافية والمراجعة الداخلية للحسابات. ومع ذلك فإن نقص الموارد يعوق زيادة عمليات مراجعة الحسابات. وأشار إلى أن صندوق السكان يفخر بالطابع المستقل لمكتب الرقابة والتقييم المسؤول أمام المدير التنفيذي مباشرة. وفيما يتعلق بالامتثال، لاحظ أن بعض المسائل تعتبر مشتركة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف، وأضاف أنه سيكون من الصعب تحقيق نجاح تام في هذا المجال. وأشار إلى أنه لا بد من وضع النتائج في المنظور الصحيح من أجل التركيز على المسائل الأشد خطورة. وأضاف أن إجراء تحليل شامل للملاحظات المتعلقة بمراجعة الحسابات قد مكن صندوق السكان من تحديد أوجه القصور الخطيرة وهو الآن بصدد معالجتها. ولاحظ أنه تجري أيضا مناقشات لبحث كيفية زيادة إدماج عنصر المساءلة في استعراض أداء الموظفين. وأوضح أنه يرأس لجنة السياسات والتخطيط بالصندوق وأنه سيتناول مسألة السياسات/المبادئ التوجيهية الجديدة، على سبيل المثال بشأن مشاريع التشييد التي يديرها الصندوق واستخدام المنح وعقود الباطن. وأشار إلى أن هناك المزيد من الأعمال الواجب الاضطلاع بها من أجل إضفاء الصفة المهنية على عملية الدعم التشغيلي ومن أجل تعميم المساءلة.

١٤٥ -وشكرت موظفة شؤون التقييم، بمكتب الرقابة والتقييم، الوفود على ما أبدته من تعليقات، وما طرحته من أسئلة. ولاحظت أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد حلل طبيعة أوجه القصور في الضوابط الداخلية بالتفصيل وهو يتخذ التدابير لمواجهة أشدها خطورة. ولاحظت أن ثلث أوجه القصور تقريبا يتصل بمسائل برنامجية بينما يتصل ثلث آخر بالإدارة العامة. وفيما يتعلق بالمسائل البرنامجية، وجد أن مجال الرصد والتقييم يعاني من القصور في ربع الحالات. وتتمثل مجالات المشاكل الأخرى في التنفيذ الوطني، ولا سيما الامتثال لمتطلبات مراجعة الحسابات، وعدم إنهاء المشاريع في حينها. أما فيما يتعلق بالإدارة العامة،

فتتصل المجالات الرئيسية التي تعاني من أوجه القصور بالاحتفاظ بقوائم جرد، والامتثال لقواعد وأنظمة الشراء، وإدارة المركبات. وأبلغت المجلس التنفيذي أنه يجري اتخاذ الجهود اللازمة لتعزيز الرصد والتقييم، بما في ذلك إنشاء شبكة تقييم؛ وإجراء استعراض لمبادئ الصندوق التوجيهية المتعلقة بالبرامج؛ وإعداد مجموعة أدوات رصد وتقييم كيما يستخدمها مديرو البرامج. وفيما يتعلق بمراجعة حسابات المشاريع التي تنفذها الحكومات والمنظمات غير الحكومية، أفادت بأن الصندوق قد واءم مؤخرا بين سياساته وسياسة برنامج الأمم المتحدة الإنمائية بحيث يلزم مراجعة حسابات هذه المشاريع مرة واحدة فقط خلال فترة عمرها. وأضافت أنه، كما ذكر في التقرير (DP/FPA/2000/13)، أحرز تقدم طيب في معالجة مسألة إقفال المشاريع المكتملة. أما فيما يتعلق بمسألة السلف النقدية المقدمة للموظفين، فقد لاحظت أن هذا المرفق له أهمية في الحالات التي يتعذر فيها الحصول على التسهيلات المصرفية، كما هو الحال، على سبيل المثال، في المناطق الريفية في كثير من البلدان المشمولة ببرامج. وأضافت أن الصندوق يعالج هذه المشكلة وقد أرسل مؤخرا تعميم من المقر إلى جميع المكاتب القطرية يتضمن تعليمات بعدم تقديم سلف نقدية إلا في حالات استثنائية، بموافقة محددة من مدير شعبة المالية والإدارة، وخدمات المعلومات الإدارية، وبما يتفق مع الإجراءات المالية. وفيما يتعلق بالاستفسار عن السلف النقدية، أشارت إلى أن الصندوق يسره أن يوفر المعلومات المطلوبة على أساس ثنائي. ولاحظت أنه يجري تنظيم دورات تدريبية في كل منطقة لموظفي المكاتب القطرية بشأن الإجراءات المالية والشرائية والإدارية. ومع ذلك، يلزم زيادة تعزيز الامتثال، بما في ذلك عن طريق تقييم أداء الموظفين.

١٤٦ - وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقارير المتعلقة بمراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/21)، وصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/13) ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/25/Add.1).

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

تاسعا – التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩

١٤٧ –قدم مدير البرنامج تقريره السنوي عن عام ١٩٩٩ (DP/2000/23). واستعرض ما أدخل من تغيير وتجديد على البرنامج الإنمائي ومحط تركيزه فذكر مدير البرنامج أنه قد اتخذت أثناء العام الماضي خطوات رئيسية لإعادة توجيه هدف وتركيز البرنامج الإنمائي. والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج، والوارد في الوثيقة DP/2000/23/Add.1، قد بين أن ٦٧ في المائة من النتائج تتصل الآن ببناء القدرات. وتجري إعادة الموظفين حاليا إلى الميدان، ويجري تخفيض قدره ٢٥ في المائة لموظفي المقر، مما يعني بالتالي الجمع بين التخفيض والنقل. ومنذ كانون الثاني/يناير ٢٠٠٠، هبط عدد الموظفين في نيويورك بالفعل بنسبة ٦ في المائة، وهذا أول هبوط بهذا الحجم منذ أكثر من عقد. ومن المزمع أن يضطلع في العام القادم بتخفيض في التكاليف الإدارية الأساسية يبلغ ١٠ في المائة.

١٤٨ –وأضاف أن ثمة تجديدا في قيادة البرنامج الإنمائي يجري حاليا من خلال تعيينات جديدة، وهذه تتضمن تعيين السيدة ريما خلف الهنيدي نائبة رئيس وزراء الأردن سابقا مساعدة لمدير البرنامج ومديرة للمكتب الإقليمي للدول العربية، وتعيين السيد ابدولي جانه من ناميبيا مساعدا لمدير البرنامج ومديرا للمكتب الإقليمي لأفريقيا، وتعيين السيد بيتر دي زوارت من هولندا كبيرا للموظفين الإعلاميين وهو أول من يشغل هذا المنصب، وتعيين السيد غيلبيرت هونغبو من توغو كبيرا للموظفين الماليين. والسيدة نانسي بيردسال من الولايات المتحدة، التي كانت تعمل بمصرف التنمية للبلدان الأمريكية والتي تعمل حاليا بصندوق كارنيغي للسلام الدولي تعمل الآن على أساس عدم التفرغ مستشارا أقدم لـ ”تقرير التنمية البشرية“.

١٤٩ –ولاحظ مدير البرنامج أنه يجري إيلاء اهتمام خاص لبعض المكاتب القطرية، لأن البرامج كانت أضعف مما ينبغي، أو لأن الاحتياجات الإنمائية كانت على درجة من الأهمية تبرر استحقاقها لجهد خاص على صعيد الدعم الإداري. وثمة خطط قيد الإعداد لجعل المكتب القطري الجديد متفقا مع الرؤية الشاملة المتوخاة للبرنامج الإنمائي. وقد خفضت بالفعل التقارير المقدمة من المكاتب القطرية إلى المقر بنسبة ٥٠ في المائة، وذلك من ١٠٠ تقرير إلى ما يقل عن ٥٠ تقريرا في السنة. ونقلت خمسين وظيفة من مكتب السياسات الإنمائية إلى الميدان لتزويد المكاتب القطرية بالدعم في مجال السياسة العامة. ونقل ٤٨ من

الموظفين الآخرين من مرفق البيئة العالمية وبروتوكول مونتريال إلى المستوى الميداني، تحقيقا للامركزية. وسوف تقدم في القريب العاجل مقترحات تتصل بإعادة تشكيل الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية من أجل دمجها على نحو أكثر وضوحا في أنشطة البرنامج الإنمائي الأوسع نطاقا، بما يكفل زيادة حجم التعاون فيما بين بلدان الجنوب في كافة البرامج. وسيكون هناك استمرار في صقل وتعزيز دور المنسق المقيم والعلاقات مع مجتمع الأمم المتحدة الأعم. ويعتزم إنشاء موقع لمدير البرنامج على الشبكة العالمية من أجل الاتصالات المباشرة مع الممثلين المقيمين.

١٥٠ -وذكر مدير البرنامج، مؤكدا الرؤية الجديدة للبرنامج الإنمائي، أنها تشمل الدعوة والمشورة والتوجيه والشراكات. وأضاف أن دور المنظمة في الدعوة الشاملة، كجزء من المناقشة المطردة بشأن آثار العولمة، يستخدم صكوك ''تقرير التنمية البشرية'' وتقارير التنمية البشرية الوطنية. وقد أنشئت وحدة لتقارير التنمية البشرية الوطنية، وهي مرتبطة بكل من مكتب السياسات الإنمائية ومكتب تقارير التنمية البشرية إلى جانب المكاتب القطرية للبرنامج الإنمائي، وذلك لتوفير الدعم من الخبراء من أجل كفالة جودة تقارير التنمية البشرية الوطنية على الصعيد القطري. وقد أيدت الأدلة الواردة في التقرير السنوي الذي يرتكز على النتائج، إلى حد بعيد، القول بأن دور البرنامج الإنمائي في مجال المشورة المتعلقة بالسياسة العامة عليه طلب كبير في البلدان المستفيدة من البرنامج. وحيث أن البرنامج الإنمائي يركز على الأطر القانونية والسياسية والتنظيمية إلى جانب بناء القدرات، فإن ثمة أهمية كبيرة بالتالي لتعزيز قدرته الداخلية. والشراكات مع الوكالات المتخصصة وغيرها لها أيضا أهمية رئيسية. ومن شأن البرنامج الإنمائي أن يقدم المشورة، لا في القطاعات التي تحظى بالأولوية لديه فقط، بل أيضا من خلال شركاء الأمم المتحدة الذين يمكنهم توفير الدعم في القطاعات التي لا تحتفظ المنظمة فيها بخبرة فنية مستقلة في مجال السياسة العامة. وسوف توجه المشاريع لضمان إمكان دمجها في صلب السياسة الوطنية.

١٥١ -ولاحظ مدير البرنامج أن الشراكات قد بدأت بإقامة علاقات مع مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية، وخاصة من خلال أفرقة الأمم المتحدة القطرية، التي يبلغ عددها ١٠٠ والتي تقوم حاليا بإعداد تقييمات قطرية مشتركة. وثمة خطط لوضع ٧٥ إطارا من أطر عمل المساعدة الإنمائية للأمم المتحدة، وسينشأ، بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، ٤٠ دارا للأمم المتحدة. ويجري الآن اختيار ما يقرب من نصف الممثلين المقيمين عن طريق عملية مشتركة بين الوكالات، وهؤلاء قد اجتازوا اختبار الكفاءة. ولاحظ أن هذه الإنجازات قد تحققت في سياق تخفيض الأموال المتاحة لمهمة المنسق المقيم بنسبة ٣٥ في المائة. وثمة ترتيبات جديدة من شأنها أن تصبح جزءا من تعزيز الشراكات في المستقبل، مثل نقل مكتب الأمم المتحدة

لمكافحة التصحر والجفاف إلى نيروبي قريبا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة. وللشراكة مع البنك الدولي وصندوق النقد الدولي أهمية كبيرة بسبب تدفق الموارد الاستراتيجية إلى البلدان المستفيدة من البرنامج الشركاء. وتعد الشراكات الرائدة على الصعيد القطري، التي تدور حول ورقات استراتيجية الحد من الفقر، دليلا على إحراز تقدم أيضا. وتتضمن مجالات النشاط المباشر للبرنامج الإنمائي، التي ستتعرض للتقليص، الحراجة والصحة (باستثناء فيروس نقص المناعة البشرية/متلازمة نقص المناعة المكتسب (الإيدز)) والتعليم والمرافق الصحية والنقل ومصايد الأسماك. وستسحب الخبرة الفنية اللازمة في تلك المجالات من مجالات أخرى. وشدد مدير البرنامج على خططه الرامية إلى جعل البرنامج الإنمائي منظمة رائدة داخل الأسرة الإنمائية للأمم المتحدة في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وأكد أيضا ضرورة التنسيق، إلى جانب فرص تحقيق وفورات في التكاليف من خلال اتباع استراتيجية ونظام للإنجاز أكثر تساوقا.

١٥٢ -ووصف مدير البرنامج الخطط اللازمة لعقد اجتماع وزاري بشأن البرنامج الإنمائي، فشدد على ضرورة ضمان تأييد سياسي لكل من البرنامج الإنمائي ونظام الأمم المتحدة للتعاون التنمية. وبين أن اجتماعات الوزراء قد توفر قاعدة للسلطة بالنسبة للمندوبين المشاركين في المجلس التنفيذي، شأنها في ذلك شأن الاجتماعات في اللجنة التنفيذية للبنك الدولي. وفي حين أن فكرة الاجتماع الوزاري قد برزت من جراء عدم الوفاء بالالتزامات المحددة للمساهمات في الموارد الأساسية، فإن الهدف منه يتمثل في اكتساب إرادة سياسية لإتاحة الفرصة أمام أعضاء المجلس لإيجاد الحلول للتحديات التي تواجه المنظمة. وأكد مدير البرنامج أن منظومة الأمم المتحدة تقدم بديلا لرؤية العولمة، التي اضطلعت فيها مؤسسات بريتون وودز بدور قيادي، فقد منحت الجميع تمثيلا يتسم باتساع النطاق والعدالة، كما أنها قد هيأت بديلا على صعيد البلدان. وقد سعى البرنامج الإنمائي لتشجيع أولويات البلدان النامية، إلى جانب توفير أفضل دعم ومشورة من كافة المصادر للوفاء بالاحتياجات الإنمائية لتلك البلدان.

١٥٣ -ولا شك أنه يوجد بُعد مالي لما يكتنف القدرة على تمويل التغيير في البرنامج الإنمائي من شواغل ومن ضغوط كبيرة في وقت تعرضت فيه سلطة الموافقة على الالتزام بمزيد من الموارد لـ ٣٠ بلدا للتعليق من جراء تجاوز الالتزامات. وهذه البلدان لا تستطيع أن تشرع في أية مبادرات للإصلاح البرنامجي حيث أنه لم تتبق لديها أي أموال. وعلاوة على ذلك، فإن حالة الموارد تهدد بتعريض الالتزامات، التي قررها مدير البرنامج للتدريب والتعيينات الجديدة والانتداب إلى البلدان، للخطر. وثمة تهديد أيضا لعالمية البرنامج الإنمائي.

١٥٤ -وفي إطار الاستفادة من نقاط القوة لدى البرنامج الإنمائي فيما يتصل بالمستقبل، أشار مدير البرنامج إلى دور المنظمة في مجال الدعم والى تواجدها على نحو بعيد الأثر والى دوريها في أعقاب الصراعات وعند حدوث ''ثغرات'' وإلى ما تضطلع به من دور في استخدام تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية. وفيما يتعلق بالموارد الأساسية وغير الأساسية، بين التقرير السنوي المقدم الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ أنه لم يكن هناك فارق كبير بين الأموال غير الأساسية والأساسية من حيث القطاعات الفرعية المستهدفة. والمشكلة الحقيقية التي تكتنف التمويل من الموارد غير الأساسية مشكلة جغرافية، إذ أن قرابة ٦٠ في المائة من الأموال غير الأساسية للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣ تتجه إلى بلدان متوسطة الدخل، حيث تخصص نسبة هائلة منها للصناديق الاستئمانية للكوارث. وهناك حاجة بالتالي إلى تهيئة قاعدة أقوى من الموارد الأساسية، إذا أريد للبرنامج الإنمائي أن يحتفظ بطابعه العالمي.

١٥٥ -وفي الختام، شدد مدير البرنامج على ضرورة البرهنة للوزراء على أن البرنامج الإنمائي ضروري أكثر من أي وقت مضى، وأضاف أنه في الوقت الراهن الذي يتميز بصفة خاصة بحدوث تغير عالمي، من المهم للغاية ملاحظة أن الوثوق بالبرنامج الإنمائي وتواجده قد أكسباه أهمية لا مثيل لها، لا بالنسبة للخطط المعدلة المتعلقة بالبلدان المستفيدة من البرنامج فحسب، بل بالنسبة أيضا لقدرة الأمم المتحدة ذاتها على البقاء. ومن الضروري للمهمة الاستراتيجية المستقبلية للأمم المتحدة أن تتمثل في التنمية ومكافحة الفقر، كما جاء بكل وضوح في تقرير الأمين العام عن جمعية الألفية.

١٥٦ -ورحبت الوفود بالتقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٩ (DP/2000/23)، مشيرة إلى التحسن الكبير في نوعية ومضمون هذا التقرير بالقياس إلى تقارير الأعوام السابقة، وكذلك إلى ما اتسم به التقرير من نطاق شامل وطابع تحليلي. وقالت إن التقرير قد شدد على التقدم الذي أحرزه البرنامج الإنمائي في العام الماضي من نواح كثيرة. وأكد بعض المتحدثين على الحاجة إلى إعداد نسخة أكثر عالمية من التقرير السنوي لتعزيز صورة البرنامج الإنمائي.

١٥٧ -وأعرب وزير خارجية النيجر عن تقدير حكومته لما تقدمه الأمم المتحدة من تعاون في بلده، ولا سيما عن طريق البرنامج الإنمائي. وقال إن مجالات المساعدة قد شملت القضاء على الفقر وتشجيع القطاع الخاص والحكم، بما في ذلك دعم الانتخابات، ووضع مذكرة استراتيجية قطرية والبيئة. وقد أنشئت وحدة للتنفيذ الوطني في وزارة التخطيط في عام ١٩٩٩. ومع ذلك فقد عانى البرنامج من حالة التمويل السلبية بالبرنامج الإنمائي. وشدد

على أهمية آلية اجتماعات المائدة المستديرة، والحاجة إلى تكنولوجيات جديدة من أجل التنمية، وعالمية البرنامج الإنمائي بوصفها ميزة نسبية له، وضرورة استمرار البرنامج الإنمائي في التكيف مع التغير العالمي.

١٥٨ -ورحب كثير من الممثلين بما اقترحه مدير البرنامج من عقد اجتماع وزاري بشأن البرنامج الإنمائي في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. وبوسع هذا الاجتماع أن يتناول مجموعة كبيرة من المواضيع الهامة التي تكتنف دور البرنامج الإنمائي في الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة لأغراض التنمية. وثمة ضرورة للإعداد لهذا الاجتماع على نحو سليم. وأشار أحد المتحدثين إلى إمكانية عقد هذا الاجتماع على أساس سنوي، وحث متحدث آخر على مشاركة المجتمع المدني.

١٥٩ -وأكدت كافة الوفود تقريبا أن هناك حاجة ماسة لاستعادة البرنامج الإنمائي لقاعدة تمويل من الموارد الأساسية تتسم بالقوة والاستقرار. وشدد بعض المتحدثين على ضرورة ربط الإصلاح في البرنامج الإنمائي بعملية إطار التمويل المتعدد السنوات/التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، كما كان مزمعا عند اعتماد المجلس التنفيذي لاستراتيجية تمويلية للبرنامج الإنمائي. ومن المؤسف أن الموارد التي كانت متوقعة عند إقرار إطار التمويل لم تتحقق. وأكد أحد المتحدثين أنه ينبغي مناقشة التقرير السنوي الذي يركز على النتائج في نفس وقت إعلان التزامات التمويل. وأشارت وفود عديدة إلى حدوث زيادات في مساهماتها في الموارد الأساسية للبرنامج الإنمائي لعام ٢٠٠٠، والى أن ذلك عامل يؤكد إيجابية مساندتها لاتجاه البرنامج الإنمائي. وطالب أحد الوفود بأن يتضمن التقرير السنوي في العام القادم معلومات عن المشاركة في المؤتمر المعني بتوفير التمويل لأغراض التنمية. وأكد وفد آخر أنه ينبغي إيلاء اهتمام متزايد للتركيز على البرامج الممولة من الموارد غير الأساسية.ومع هذا، فقد لقي بيان مدير البرنامج رضا تاما فيما يخص المبادئ التي أعرب عنها بشأن التمويل من الموارد غير الأساسية. وأكد أحد المتحدثين أهمية تقاسم التكاليف للبرنامج القطري لبلده.

١٦٠ -وأكد المتحدثون مساندتهم للإصلاحات التي أرساها مدير البرنامج، وشجعوه على مواصلة المضي في الاتجاه الذي حدده في خططه للأعمال المستهدفة في الفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وكان ثمة ترحيب بإجراءات البرنامج الإنمائي المتصلة بنقل الموظفين إلى الميدان وممارسة أساليب إدارية سليمة، بما في ذلك تهيئة ثقافة مؤسسية موحدة. وأعرب عن الأمل في أن يتولى البرنامج الإنمائي قيادة التعاون الإنمائي الفعال، بوصفه يشكل القيادة الإنمائية الرائدة لدى الأمم المتحدة. وشدد على الدور الرئيسي الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي في التنسيق على الصعيد القطري من خلال إطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية،

وكذلك بوصفه مستشارا أساسيا للحكومات في إدارة الشؤون الاجتماعية والسياسية والاقتصادية. وأشارت وفود عديدة إلى ضرورة الاحتفاظ بالطابع العالمي والمحايد للبرنامج الإنمائي، مما يعني بالتالي احترام ملكية البلدان للبرامج.

١٦١ -وقال أحد الوفود إنه إزاء التحديات التي ستواجهها الإدارة، ثمة حاجة إلى بحث مهام مكتب الموارد البشرية في ضوء عملية إعادة التشكيل الشاملة لمقر البرنامج الإنمائي. وذكر المتحدث أيضا أن من الضروري أن تكفل القدرة السليمة على الصعيد القطري للاضطلاع بدور معزز في ميدان المشورة المتصلة بالسياسة العامة.

١٦٢ -وامتدح كثير من الوفود زيادة تركيز برامج البرنامج الإنمائي. وبينما أعرب متحدثون كثيرون عن مساندتهم لاتباع النهج النظري، أشارت وفود عديدة إلى أهمية معالجة الاحتياجات المختلفة لبلدان البرنامج. وصرح أحد المتحدثين بأن الأنشطة العملية هي الأنشطة التقليدية للبرنامج الإنمائي وأنها قد زودت بلدان البرنامج بمميزات واضحة. ورحب متحدثون عديدون بالدور المعزز الذي يستطيع البرنامج الإنمائي أن يضطلع به في مجال استخدام تكنولوجيا المعلومات في أغراض التنمية، وكذلك شجعوا البرنامج الإنمائي على المشاركة على نحو كامل في المداولات المتصلة بتكنولوجيا المعلومات في الدورة الموضوعية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام ٢٠٠٠. وأشار المتحدثون إلى أن المجلس التنفيذي لم يضطلع بعد بمناقشة كاملة لدور البرنامج الإنمائي في الحالات الإنمائية الاستثنائية. ومع هذا، فقد سلمت بعد الوفود بأن للبرنامج الإنمائي دورا إيجابيا محتملا في سد ''الثغرة'' القائمة بين حالة الطوارئ والتنمية، وفي منع الصراعات، ولا سيما في أفريقيا. وتحدث عدد كبير من الوفود بالتفصيل عن برنامج العمل الإيجابي الذي ينهض البرنامج الإنمائي بأعبائه في بلدانهم. وبينما رحب متحدثون عديدون بما أعلنه مدير البرنامج من أن البرنامج الإنمائي سيلغي الأنشطة المباشرة في بعض المجالات البرنامجية، أبدى عدة ممثلين قلقهم إزاء أي إضعاف للدعم المقدم من البرنامج الإنمائي في ميادين التعليم ولقاحات الأطفال وكذلك في مكافحة التصحر. وطالب أحد الوفود بتقديم معلومات بشأن آثار الأخذ باللامركزية في البرنامج الإنمائي على الوحدة الخاصة للتعاون التقني فيما بين البلدان النامية.

١٦٣ -وأعربت بعض الوفود عن قلقها بشأن ما أشير إليه في الفقرة ٢ من الوثيقة DP/2000/23 من أنه يتعين على البلدان، ولا سيما بلدان العالم النامي، أن ''تعيد ترتيب أوضاعها'' للاستجابة لهذه التغيرات وإلا فإنها ستجد نفسها معرضة للتهميش. وذُكر في هذا الصدد رأي مفاده أنه ينبغي تهيئة بيئة مواتية لمساعدة البلدان النامية في التصدي للتغير العالمي.

١٦٤ -وسلّمت وفود كثيرة بأن تطبيق الإدارة التي تركز على النتائج قد يستغرق فترة سنوات. وشددت بعض الوفود على أنه لا يجوز التوقف عن إحراز تقدم في مجال الإصلاح انتظارا للنتائج. وحذر بعض المتحدثين من أنه لا يمكن قياس كافة النتائج. وأشار أحد الوفود إلى أن ثمة أهمية للنظر في ممارسة مزيد من الضغط على المكاتب القطرية حتى تفي بالأهداف وتمتثل للتعليمات والطلبات الجديدة المنبثقة عن مقررات المجلس التنفيذي.

١٦٥ -وبينما رحبت بعض الوفود بالمعلومات الغزيرة المتصلة بالشراكات، شدد عدة متكلمين على ضرورة توفير مزيد من المعلومات بشأن العلاقة بين البرنامج الإنمائي والوكالات المتخصصة إلى جانب العلاقة مع مؤسسات بريتون وودز. وأعرب بعض المتكلمين عن قلقهم بشأن ما أشير إليه في الفقرة ٥٩ من الوثيقة DP/2000/23 من أنه لم تعد هناك ''حدود طبيعية'' بين البنك الدولي وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وشجع ممثلون كثيرون على المضي في تعزيز العلاقات القائمة بين البرنامج الإنمائي ومنظمات المجتمع المدني والقطاع الخاص، ومع هذا، فإن بعض المتكلمين قد حثوا على التشاور مع الحكومات المضيفة في هذا الصدد. وسلّط أحد المتكلمين الضوء على أهمية التعاون بين البرنامج الإنمائي والمنظمات التي تركز على التجارة، من قبيل منظمة التجارة العالمية. وقال إن من الجدير بالترحيب في هذا المضمار أن يضطلع البرنامج الإنمائي بدور أكثر نشاطا في داخل الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة لأقل البلدان نموا، الذي أنشئ في عام ١٩٩٦.

١٦٦ -وفيما يخص الدعوة، أعربت وفود عدة عن تقديرها لـ ''تقرير التنمية البشرية'' وتقارير التنمية البشرية الوطنية، وطالبت بمزيد من المعلومات عن ''مجلة التنمية البشرية''. ورحب كثير من المتكلمين بتعزيز استخدام شبكة ''انترنت''، بما في ذلك عن طريق العنوان:

.

١٦٧ -وأشارت عدة وفود إلى الدور المعزز للمجلس التنفيذي في مجال إصلاح البرنامج الإنمائي. وحث أحد الوفود على تجنب الإدارة الجزئية في مقررات المجلس. وذكر متكلم آخر أن دور المجلس قد أصبح أشد تحديدا وبأن المناقشة قد صارت أكثر اتساما بالتفاعلية.

رد مدير البرنامج

١٦٨ -شكر مدير البرنامج الوفود على تأييدها القوي للتقرير السنوي. ورحب كذلك بالتأييد الشديد لعقد الاجتماع الوزاري. وقال إنه لن يكون اجتماعا لجمع الأموال، بل أنه سيكون بمثابة مجهود لحشد الإرادة السياسية من أجل البرنامج الإنمائي. ومن المأمول أن يترجم التأييد إلى أشكال إضافية كثيرة من أشكال الدعم، مما سيؤدي إلى تخصيص موارد

كافية للبرنامج الإنمائي كيما ينفذ ما يُتوخى منه من مهام. وأبلغ المجلس أن البرنامج الإنمائي قد أمعن مؤخرا في السحب من احتياطيه التشغيلي بشكل لم يحدث منذ عام ١٩٧٥. ومن حسن الحظ أن أحد كبار المانحين قد سدد مبلغا مكّن البرنامج الإنمائي من الارتكاز على قاعدة مالية أكثر استقرارا. ومع هذا، فلا مفر من ضرورة توفيق استراتيجية البرنامج الإنمائي مع الموارد المتاحة حتى يمكن التنفيذ، الأمر الذي يحتاج البرنامج من أجله لدعم سياسي.

١٦٩ - وأضاف أنه على الرغم من أن تقاسم التكلفة كان ناجحا في بعض المناطق، فمن المهم ملاحظة أنه قد ستر قلة الموارد المخصصة لأفريقيا. وأن البرنامج الإنمائي يسعى إلى زيادة حجم التمويل المخصص للمنطقة الأفريقية، لا إلى تخفيض حجم التمويل المخصص للمناطق الأخرى. وأن تأسيس التمويل من الموارد غير الأساسية على قاعدة موارد أساسية ضعيفة قد أدى إلى حدوث تشوهات، ولا سيما في إدارة شؤون الموظفين. ويوجد مخطط مفصل إلى حد كبير بشأن كيفية تطبيق التخفيض في عدد موظفي المقر بنسبة ٢٢ في المائة. ومن المأمول أن تُهيأ فرص جديدة للموظفين، ولا سيما من خلال النقل إلى المستوى الميداني. وسيولى الاهتمام الأكبر لكفالة توفير نوعية رفيعة من الموظفين للبرنامج الإنمائي.

١٧٠ - وأكد أن البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في مجال شؤون الحكم تقوم على متطلبات البلدان المستفيدة من البرنامج. وثمة مجالات جديدة، من قبيل تسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، تشكل تحديا مثيرا أمام البرنامج الإنمائي. وقد نوقش الدور الذي يمكن أن يضطلع به البرنامج الإنمائي بالتنسيق مع سائر المنظمات، ويتضمن هذا الدور توقيع مذكرة تفاهم مع الاتحاد الدولي للاتصالات السلكية واللاسلكية وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بشأن دور المرأة في تكنولوجيا المعلومات. وسيدعم البرنامج الإنمائي المبادرة التي تحظى برعاية البنك الدولي، و ''مدخل التنمية'' وهو موجز بشأن أنشطة التنمية. وقال إنه يستهدف، فيما يتعلق بالتعاون فيما بين بلدان الجنوب، ضمان تمكن البرنامج الإنمائي من تعزيز اختصاصه في هذا المجال من خلال بناء القدرات على الصعيد القطري. وأوضح أن دور البرنامج الإنمائي فيما يتصل بالمعونة الإنسانية قاصر على الثغرة اللاحقة للمساعدة والسابقة للتعمير الطويل الأجل.

١٧١ - وأبلغ المجلس أنه يجري الاضطلاع بعدد من الأنشطة لكفالة إقامة علاقة جديدة مع وكالات الأمم المتحدة المتخصصة، ولا سيما عن طريق مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وفي المناقشات الثنائية. ولاحظ أن تحسين الوفاء بالاحتياجات في أفريقيا يقتضي أن يكون مكتب الأمم المتحدة لمكافحة التصحر والجفاف قريبا من برنامج الأمم المتحدة للبيئة.

١٧٢ -ورد مدير البرنامج على ما وُجه من استفسارات أخرى. وذكر أن البرنامج الإنمائي لن يقلل الدعم المقدم لمعهد اللقاحات الدولي قبل الأوان. والتعليم بوصفه مجالا برنامجيا لن يكون موضع إغفال، فالبرنامج الإنمائي سيواصل العمل من خلال السعي لإصلاح الإدارة العامة والدعوة. وأبلغ المجلس أنه سيترأس اجتماعا يعقد في تموز/يوليه ٢٠٠٠ للنظر في تجديد الإطار المتكامل للمساعدة التقنية المتصلة بالتجارة المقدمة إلى أقل البلدان نموا من منطلق الاستجابة لتقييم هذه المبادرة. ولاحظ أنه سينجز في أفريقيا بحلول نهاية عام ٢٠٠٠، ٢٥ إطارا من أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية، وأن كل بلد في هذه المنطقة ستكون له، قيد التنفيذ، عملية من عمليات إطار التعاون التقني وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. ولجنة منظمات المجتمع المدني تضطلع بدور استشاري وإن لم تكن لها سلطة تنفيذية. وشكر أولئك الممثلين الذين ذكروا أمثلة إيجابية من البرامج التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي في بلدانهم.

عرض عام للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج

١٧٣ -عرض مدير مكتب التقييم التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ (DP/2000/23/Add.1 و DP/2000/CRP.10). وذكر أن الإدارة التي تركز على النتائج أصبحت بمثابة المبدأ المنظم في البرنامج الإنمائي الذي يُدخل عليه التغيير. وتضمنت الأطر التي تركز على النتائج إطار النتائج الاستراتيجي وإطار التمويل المتعدد السنوات وخطط الأعمال المستهدفة لمدير البرنامج للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. ويتم الإبلاغ عن طريق التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وأضاف أن البرنامج الإنمائي ملتزم بقياس كل من التقدم المحرز والآثار، وهذان عاملان هامان بالنسبة لأصحاب المصلحة. وقد عكست الأهداف والأهداف الفرعية لدى إطار النتائج الاستراتيجي الالتزامات الدولية إلى جانب الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي. وشملت وحدات البناء الأساسية للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج إدماج النتائج، والاستثمار في الشراكات والإدارة للحصول على النتائج مقابل قياس النتائج، والتدخلات الميسرة، والجمع بين النهجين النزولي والصعودي، واستخدام إطار التمويل المتعدد السنوات كآلية لزيادة الموارد الأساسية وإمكان التنبؤ بها.

١٧٤ -وأضاف أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩ هو بمثابة أول نظرة شاملة متكاملة على أداء البرنامج الإنمائي. وقد تضمن نبذة عن أداء الأهداف الستة مع تحليل مفصل لثلاثة أهداف فرعية (انظر أدناه). وقد قُيّم أداء البرنامج الإنمائي في تلك المجالات على ضوء النتائج المرجوة من إطار التمويل المتعدد السياسات. وتضمنت بعض الاستنتاجات العامة: (أ) أنه توجد أنشطة مباشرة كثيرة على الصعيد الجزئي، وإن كانت توجد صلة محدودة للانتقال إلى الصعيد الكلي أو أطر السياسة العامة؛ (ب) يوجد دليل كبير على

تشجيع البرنامج الإنمائي للمجتمع المدني والشراكات بين القطاع العام والقطاع الخاص؛ (ج) انتقلت نسبة ٥٠ في المائة من فئة شؤون الحكم إلى أنشطة تحسين القطاع العام، وهي مجال تقليدي من مجالات دعم البرنامج الإنمائي؛ (د) لا تظهر شبكات المعارف في الأهداف، على نحو واضح، إلا في المشاكل الجنسانية؛ (هـ) هناك تحرك ملموس نحو مجالات جديدة وحساسة، بما في ذلك تعزيز الديمقراطية، والشفافية. وقُدمت نقاط بارزة في المجالين المتعلقين بالمسائل الجنسانية والتنمية الخاصة.

١٧٥ -وتحدث مدير مكتب التقييم بالتفصيل عن القضايا والاستنتاجات الرئيسية في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، بما في ذلك ربط الاتجاه النظري بالاتجاه العملي، حيث تبين أن البرنامج الإنمائي يتحرك في الاتجاه النظري وأنه يؤدي عمله على ما يرام عموما. ومع هذا، فقد كانت هناك نسبة كبيرة من النتائج التي حققها البرنامج الإنمائي على الصعيد العملي، وقد رجح الاتجاه العملي الاتجاه النظري في مجال القضاء على الفقر بنسبة اثنين إلى واحد. وتبين أيضا في التقرير الذي يركز على النتائج أن ثمة حاجة إلى تقوية الصلات بين أعمال السياسة العامة التي يضطلع بها البرنامج الإنمائي وأنشطته المباشرة؛ وأن من الضروري ربط مفاهيم التنمية البشرية المستدامة بالممارسة العملية؛ وأن الحوار على صعيد السياسة العامة لا يمكن له أن يجري بدون قاعدة مناسبة من الموارد. وفيما يتصل بمحط التركيز تبين أن ٩٠ في المائة من إجمالي الموارد تستهدف تحقيق الأهداف الفرعية الرئيسية السبعة. ومن إجمالي النفقات، استهدفت نسبة ٣٢ في المائة الفقر واستهدفت نسبة ٥٢ في المائة شؤون الحكم؛ ومن النفقات من الموارد الأساسية، استهدفت نسبة ٤٠ في المائة الفقر واستهدفت نسبة ٣٨ في المائة شؤون الحكم. وبشكل عام، أعطيت المشاريع الممولة من الموارد الأساسية والمشاريع الممولة من الموارد غير الأساسية نفس المرتبة. وبينت النتائج بالتحديد أن البرنامج الإنمائي بحاجة إلى فحص نقاط الدخول إلى أنشطته، وكفالة توفيق خدماته بصورة أكثر إحكاما مع ولاية التنمية البشرية المستدامة. وأضاف أن تحليل التقرير السنوي الذي يركز النتائج يوفر قاعدة عملية لإبراز الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي إلى جانب القدرات اللازمة لتقديمها. وشملت الفرص الجديدة استخدام التقرير السنوي الذي يركز على النتائج وإطار التمويل المتعدد السنوات بوصفهما أداتين من أدوات التحسين ولإيجاد دور أكثر استراتيجية وقوة للبرنامج الإنمائي وكذلك لإثبات ما تتسم به المنظمة المتعددة الأطراف من قيمة فريدة.

تعليقات عامة على التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

١٧٦ -أثنت الوفود على البرنامج الإنمائي للتقرير السنوي الأول الذي يركز على النتائج، مستشهدة بما يتجلى من تغيير حقيقي في المنظمة بفضل التزامها بالإدارة التي تركز على النتائج، وبالسرعة التي أعد بها، وبزيادة الشفافية، وبالمثال الإيجابي المقدم للمنظمات الأخرى.

وأضافت أن البرنامج الإنمائي يقود عملية إصلاح الأمم المتحدة. وأن هذه العملية خطوة هامة إلى الأمام نحو تحقيق الهدف العام المتمثل في تخفيض عدد من يعيشون في ظل فقر مدقع بحلول عام ٢٠١٥ والعمل على تحسين حياة السكان عموما في البلدان المستفيدة من البرنامج. وذكرت أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج يوفر سجلا قيما لمنجزات البرنامج الإنمائي. ومن الضروري بالنسبة لكل من يعنيهم الأمر أن يستفيدوا من الدروس المستمدة من هذا التقرير. وأعرب المتكلمون عن امتنانهم للعملية التشاورية الواسعة النطاق التي يأملون أن تستمر فيما يتصل بالتقارير السنوية المقبلة.

١٧٧ -وامتدحت بعض الوفود النوعية العامة للتقرير السنوي الذي يركز على النتائج، فلاحظت أنه لا يزال يمثل عملا غير منته، وأنها تتطلع إلى حدوث تحسينات في المنهجية، ولا سيما فيما يتصل بالصعوبات المرتبطة بالتجميع على الصعد الوطنية والإقليمية والعالمية. ووضع مؤشرات أداء تتسم بالأهمية والقابلية للمقارنة أمر ضروري، بالإضافة إلى إمكانية إدراج مؤشرات عن الأوضاع السائدة على المستويين العالمي والقطري. وأضافت أنه من الواجب أن يراعى سياق البلدان كل على حدة. والتدريب والرصد والدعم من الأمور اللازمة لكفالة تنفيذ الإدارة التي تركز على النتائج تنفيذا كاملا. وثمة أهمية أيضا لتجنب التحيز في مجال الإبلاغ، وضمان رصد أثر الأنشطة مع القيام في نفس الوقت بدراسة أسباب النجاح أو الإخفاق. وسلط أحد المتكلمين الضوء على أن عزو المسؤولية قد أصبح أكثر صعوبة من جراء الشراكة وما يضطلع به البرنامج الإنمائي من دور تنسيقي على صعيد البلدان.

١٧٨ -واقترح أحد الوفود أن تدرج النتائج غير المقصودة في التقارير السنوية التي تركز على النتائج. وقال إن هناك ضرورة لتكريس مزيد من الجهود من أجل تفسير النتائج في مجالي المسائل الجنسانية والشراكات. وذكر أحد الوفود أن اضطلاع صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة بدور الوكالة المنفذة للبرنامج الإنمائي في المجال الجنساني لا يعني أن من الممكن للبرنامج الإنمائي أن يتساهل في اهتمامه بالقضايا الجنسانية. ولاحظ أن ثمة تحسينات قد حدثت في إطار النتائج الاستراتيجي. وذكر أحد المتكلمين أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يشارك في خطط العمل القطاعية. وأكد أحد الوفود، باسم وفدين آخرين، أن ثمة ضرورة للإتيان بنتائج أكثر تحديدا في التقارير السنوية التي تقدم مستقبلا والتي تركز على النتائج، مع توفير مزيد من الوضوح بشأن الصلات القائمة مع إطار التمويل المتعدد السنوات. وأثير استفسار بشأن ما إذا كان من الممكن أن يستنسخ التقرير السنوي لمدير البرنامج والتقرير السنوي الذي يركز على النتائج في وثيقة واحدة من أجل تقليل حجم الوثائق المعروضة على المجلس.

١٧٩ -ولاحظ عدة متكلمين أنه قد يتعذر قياس التقدم المحرز في مجال تحقيق النتائج المقصودة في ضوء وجود بعض الغموض في الفئات. وشدد أحد المتكلمين على أن النتائج قد لا تظهر على نحوٍ فوري. وقلة الإبلاغ قد تمثل مشكلة أيضا، فالبرنامج الإنمائي متواضع فيما يبدو في وصفه للنتائج. ويمكن أيضا توضيح المصطلحات المتصلة بالنتائج. وطُلبت معلومات عن اشتراك مكتب التقييم في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وأثارت بعض الوفود استفسارات بشأن تجميع النتائج، واقترح أحد الوفود أن يضطلع بهذا التجميع على أساس إقليمي. وأشار وفد آخر إلى أنه يمكن للتقارير أن تبين في المستقبل فئتين، واحدة تتسم بنجاح نسبي والأخرى تتسم بمعدلات نجاح أقل قدرا. وأشارت بعض الوفود إلى أن التوقعات المنوطة بالبرنامج الإنمائي يجب أن تكون معقولة، وذلك على أساس مستويات التمويل التي يقدمها البرنامج إلى البلدان.

١٨٠ -وأعرب بعض المتكلمين عن خيبة أملهم إزاء حدوث زيادة في الموارد المتاحة للبرنامج الإنمائي دون أن تكون هذه الزيادة مصحوبة بتنفيذ إطار التمويل المتعدد السنوات. وقد دعيت كافة البلدان إلى الالتزام بمقرر المجلس التنفيذي ٢٣/٩٨.

١٨١ -وعلَّق وفدان على الوثيقة DP/2000/CRP.10، ورحبا بالتقدم الذي أحرزته الصناديق والبرامج المرتبطة بالبرنامج الإنمائي في إدماج الإدارة التي تركز على النتائج. ولاحظ أحد المتكلمين أن صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة قد أدرج بالفعل الإدارة التي تركز على النتائج. وبيَّن أن الاضطلاع بمزيد من العمل بشأن المؤشرات والتدريب أمر جدير بالترحيب. ومما هو موضع ترحيب وتأييد أيضا إطار النتائج الاستراتيجي لصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية، حيث أنه يتفق مع التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وأيد متكلم آخر مسألة تسليط الضوء على الصناديق والبرامج المرتبطة ببعضها كمجموعة. وطلب أحد الوفود أن يتولى التقرير السنوي القادم على نحوٍ أكثر اكتمالا دمج أنشطة الصناديق المرتبطة بالبرنامج الإنمائي (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة).

١٨٢ -وشدد أحد المتكلمين على ضرورة كفالة مزيد من الحيدة، مما قد يتم من خلال إدراج شركاء من مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية وخبراء من المنظمات الثنائية في العملية. وعرض وفد آخر، في هذا الصدد، أن يقدم المساعدة بناء على ما لديه من خبرة.

١٨٣ -وشددت مفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين على مجالات الشراكة الرئيسية مع البرنامج الإنمائي في الحالات الإنمائية الاستثنائية.

الهدف ١: البيئة التمكينية للتنمية البشرية المستدامة: البرنامج الفرعي ٢: تعزيز قدرة مؤسسات الحكم الرئيسية

١٨٤ -قدم مساعد مدير البرنامج ومدير مكتب التنظيم الهدف ١، الهدف الفرعي ٢. وذكر أن الطلب فيما بين المكاتب القطرية على البرامج في هذا المجال بلغ أعلى مستوى له، حيث وردت نسبة ٣٨ في المائة من التمويل الأساسي ونسبة ٥٧ في المائة من التمويل غير الأساسي. وكان أكبر مستوى من الإبلاغ، وهو يبلغ ٣٠ في المائة من كافة النتائج، راجعا إلى هذا المجال. وأبلغ عن الاضطلاع بمستوى أداء مرتفع، مع وجود اختلافات وفقا للمناطق. والعناصر القائمة في هذا الصدد تتضمن توفير الدعم للانتخابات، والهيئات التشريعية، وإصلاح القضاء، وحقوق الإنسان. وأكد أن التقرير السنوي الذي يركز على النتائج زاخر بالمعلومات والتحليلات. وقد تمثل التحدي في زيادة فوائد إدارة الموارد الواردة في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج إلى أقصى حد. وثمة حاجة إلى الاضطلاع بمزيد من العمل في ميدان إدارة المعارف، وإعادة توفيق الخبرة القائمة في مجال السياسة العامة إزاء الطلب المتطور، وتحديد الفرص المتعلقة بتهيئة شراكات أوثق، والتشديد على أعمال مكافحة الفقر في مجالي الحكم والمسائل الجنسانية.

١٨٥ -وجرى التسليم بأن النتائج المبلغ عنها في الهدف ١، الهدف الفرعي ٢ تغطي مجالات حساسة. وقد أعرب عن القلق لأن القضاء على الفقر، الذي يمثل الهدف الأساسي لدى البرنامج الإنمائي، ليس مرتبطا بوضوح أكبر ببرامج الحكم الرشيد. وكانت ثمة حاجة أيضا إلى زيادة التشديد على ما يتميز به موضوعا الفقر والمسائل الجنسانية من طابع شامل، وأشار أحد الوفود إلى تحليل ميزانيات الدول من حيث نوع الجنس. ولاحظ أحد المتكلمين أن نتائج صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة يجب أن تُدمج على نحوٍ أفضل في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج، فهو الجهاز الرئيسي للبرنامج الإنمائي فيما يتصل بالقضايا الجنسانية.

١٨٦ -وأعرب أحد الوفود عن رأي مفاده أن أنشطة البرنامج الإنمائي في مجالات الإصلاح السياسي والاقتصادي والاجتماعي لها أثر بالفعل في تخفيف حدة الفقر، وذلك بفضل تهيئة بيئة تتسم بتمكين الفقراء اقتصاديا وإتاحة القدرة لهم للحصول على حقوقهم في إطار القانون. ولا يجوز التهوين من وطأة الفقر على السكان. ومدى مساهمة البرنامج الإنمائي في صوغ السياسات لن يكون أمرا واضحا باستمرار، إذ يمكن أن يكون مصدر التغيير غامضا. واقترحت عدة وفود أن يقوم البرنامج الإنمائي بوضع استراتيجية عامة للحكم، من أجل التركيز على المجالات التي توجد فيها للبرنامج الإنمائي ميزة نسبية. فبوسع البرنامج الإنمائي، على سبيل المثال، أن يسعى جاهدا لكفالة تقوية الصلة بين الحكم ومبادرات بناء السلام.

وينبغي للدروس المستفادة أن تكون واضحة وأن تكون موضع تقاسم مع سائر الشركاء. وطالب أحد المتكلمين بصوغ تعاريف محددة للمواضيع الواردة داخل التقارير المتصلة بشؤون الحكم، وطلب توفير معلومات عما إذا كان قد تم التوصل إلى تعريف شامل للحكم. وشدد وفد آخر على أهمية تهيئة الأمن القانوني من أجل تشجيع الاستثمار الأجنبي المباشر في البلدان المستفيدة من البرنامج. ولاحظ متكلم آخر أنه لا توجد فائدة ما من قيام البرنامج الإنمائي بالإبلاغ عن كل ما فعله في مجال بناء المؤسسات، فهذا مجال بالغ الحساسية. وأشار أحد المتكلمين إلى أن ثمة مساعدة تُرجى من تقارير التنمية البشرية الوطنية، ومع هذا، فإن هذه التقارير ليست بالعامل المحدِّد الأول فيما يتصل بتغيير السياسة العامة.

١٨٧ -واقترح بعض المتكلمين أن يعتمد البرنامج الإنمائي على المشاركة المطردة للآخرين في المساعدة الانتخابية، بما في ذلك المجتمع المدني. وقدم أحد الوفود استفسارا بشأن احتمال وجود اختلاف في النتائج بين التقرير السنوي الذي يركز على النتائج وتقييم مشترك تم مؤخرا مع حكومة ألمانيا بشأن تحقيق اللامركزية. وطالب المتكلم أيضا بتقديم معلومات بشأن ما إذا كان دعم البرنامج الإنمائي لتحقيق اللامركزية له صلة واضحة بأهداف القضاء على الفقر. وطرح أحد الوفود استفسارا بشأن دور البرنامج الإنمائي في ميدان تحقيق اللامركزية بالقياس إلى دور البنك الدولي. وطرح سؤال آخر عن كيفية اتصال الهدف الفرعي بالدعم المقدم لبلدان البرنامج في سياق العولمة.

١٨٨ -وأعرب متكلمون عدة عن مساندتهم لأعمال البرنامج الإنمائي في مجال حقوق الإنسان، مما يتضمن التعاون مع مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان. وذكر أن من المأمول فيه أن يصبح من المستطاع أن يُوسَّع نطاق العمل في مجال حقوق الإنسان حتى يعم كافة المناطق المشمولة بأنشطة البرنامج الإنمائي. والتقدم المحرز في هذا المجال كان لافتا للنظر، وذلك في ضوء قصر فترة مشاركة البرنامج الإنمائي. وذلك دليل على الثقة القائمة بين المنظمة والبلدان المشمولة ببرنامجها. واقتُرح تقديم المزيد من التفاصيل عن الدروس المستفادة. وصرح أحد الوفود بأن بوسع البرنامج الإنمائي، على المدى الطويل، أن يدمج موضوع الحكم مع موضوع حقوق الإنسان، فالموضوعان مترابطان على نحوٍ واضح. ومن الواجب أن تتضمن كافة برامج البرنامج الإنمائي نهجا أكثر وضوحا لحقوق الإنسان. وأكد أحد الوفود أن مساعدة الفقراء في الدفاع عن حقوقهم وسيلة هامة لتعزيز المشاركة. وأثنى على الجهود المبذولة من أجل الوصول للجماعات السكانية البعيدة، والتي قد تكون أمية في أغلب الأحيان، من خلال وسائط الإعلام الجماهيري.

١٨٩ -وأشار أحد الوفود إلى أن فئة الحكم السليم تتسم بالاكتظاظ إلى حد كبير، فهي تتضمن أنشطة شتى بالغة التنوع. وبين أن حكومته ترى أنه ينبغي للبرنامج الإنمائي أن يحتفظ بالمرونة، وأن يركز على التنمية، وأن يستجيب لاحتياجات بلدان البرنامج.

١٩٠ -ورد مدير البرنامج المساعد ومدير مكتب الإدارة فقال إن مسائل المنهجية تشكل مسائل أساسية بالنسبة للحوار الذي يتصل بالتقرير السنوي المقدم الذي يركز على النتائج، وأنها ستتعرض للمناقشة بأسلوب أكثر تفصيلا أثناء الاجتماع غير الرسمي المقرر عقده خلال الدورة. وأوضح أن النهج ذا الصلة يتجاوز التقييم الذاتي بسبب الطابع الأكثر موضوعية للمؤشرات والاستعراضات المضطلع بها من جانب كلٍ من المكاتب القطرية وفريق مركزه المقر. ومن شأن المنهجية أن تتحسن عن طريق صقل الصكوك المستخدمة وتبسيط المؤشرات. ويرحب البرنامج الإنمائي بالتعاون مع المنظمات الثنائية والمتعددة الأطراف وكذلك مع الخبراء بشأن مسائل المنهجية. ويتمثل الهدف الشامل في إدماج النهج الذي يركز على النتائج في الإدارة اليومية للبرنامج الإنمائي، إدماجا كاملا، واستخدام النتائج المستنبطة من التقرير السنوي الذي يركز على النتائج في اتخاذ قرارات استراتيجية. والإدارة التي تركز على النتائج تشدد على الشراكات فيما يتصل بهذه النتائج. ومن المفيد، في هذا الصدد، ما قام به صندوق الأمم المتحدة للسكان واليونيسيف من إقرار أطر التمويل المتعدد السنوات. وردا على استفسار طرح من قبل، لاحظ أن الوثيقة DP/2000/CRP.10 تشكل محاولة مبدئية لإدماج نهج الصناديق المرتبطة بالبرنامج الإنمائي، مما يجعلها بالتالي تعمل من أجل تحقيق النتائج. وفيما يخص عمل البرنامج الإنمائي في مجالات حساسة، لاحظ مدير البرنامج المساعد أن البرنامج الإنمائي لا يضطلع بالاحتكار في ميدان الحكم ولا في أي حالات أخرى. وحكومات بلدان البرنامج بحاجة إلى تقييم الميزة النسبية للبرنامج الإنمائي على أساس تقييم كل حالة على حدة. وذكر أن البرنامج الإنمائي قد اضطر، في إطار الاستجابة للحالة التي تكتنف الموارد، إلى تخفيض كثير من برامجه، مما يتضمن برامجه المتعلقة بالحكم. وبغية الرد على ما وُجه من استفسار، أكد مدير البرنامج المساعدة أن كافة برامج ومشاريع البرنامج الإنمائي توقع من جانب الحكومات.

١٩١ -وذكرت مدير البرنامج المساعدة ومديرة مكتب السياسات الإنمائية، أن البرنامج الإنمائي لم يقم بعد، بصفة عامة، بإقامة الصلة بين القضاء على الفقر والحكم على الصعيد القطري. ومن الواجب أن يضطلع بمزيد من التعزيز والتحليل، بما في ذلك تدعيم طابع البرامج المواتي للفقراء، مثل مبادرة ٢٠/٢٠. وثمة مجال آخر من مجالات الربط بين القضاء على الفقر والحكم يتمثل في تحقيق اللامركزية. ولاحظت أن هناك حاجة إلى الاضطلاع بمزيد من التحليل للميزانيات المحلية. وهناك مبادرات مفيدة أخرى تتضمن جعل وصول

الجمهور إلى المعلومات أكثر يسرا وتعزيز الاتصال بالشبكات على صعيد المعارف من خلال الممارسات المتقاسمة. وذكرت أن تحليل التقرير السنوي الذي يركز على النتائج قد استُخدم في التخطيط فيما يتصل بنقل خبراء السياسات العامة من المقر إلى الميدان، تحقيقا للامركزية. وذكرت مديرة البرنامج المساعدة أن الكثير من النشاط في ميدان حقوق الإنسان قد اضطلع به مؤخرا، ومن ثم، لم يرد في التقرير السنوي الذي يركز على النتائج لعام ١٩٩٩. وقد شجعت حلقات العمل الإقليمية على القيام بمزيد من النشاط على الصعيد القطري مع سائر شركاء الأمم المتحدة، بما في ذلك مفوض الأمم المتحدة السامي لحقوق الإنسان.

١٩٢ -وقدم مدير مكتب التقييم شكره للوفود إزاء ما عرضته من دعم بشأن منهجية التقرير السنوي الذي يركز على النتائج. وقال إن إشراك مكتب التقييم قد أتاح الفرصة لجعل عملية التقييم عملية ذات قيمة حقيقية في إطار البرنامج الإنمائي، بما في ذلك إدماج نتائج أكثر منهجية. وأضاف أنه من المهم بصفة خاصة أن تهيأ وسيلة لقياس الأنشطة غير المادية. والتقييمات المشتركة، من قبيل التقييمات التي اضطلع بها مع حكومة ألمانيا بشأن تحقيق اللامركزية، كانت نتيجة لزيادة التركيز على الشراكات. والتقييم المشترك قد أيد النتائج المستخلصة من التقييم السنوي الذي يركز على النتائج، التي شددت على ضرورة توثيق الصلة بين القضاء على الفقر وتحقيق اللامركزية.

١٩٣ -وذكر مدير البرنامج المساعد ومدير المكتب الإقليمي لأفريقيا أنه قد اضطلع بتحليل إقليمي بشأن البرامج في أفريقيا، وأن هذا التحليل قد برهن على أن البرنامج الإنمائي يتولى دعم المؤسسات الحكومية الرئيسية والانتخابات بتلك القارة. وأضاف أن البرنامج الإنمائي قد شارك في برامج تثقيف الناخبين بشأن الحكم، مما يتضمن ذلك العنصر الهام المتعلق بالمرأة. وفيما يتصل بتحقيق اللامركزية، اضطلع البرنامج الإنمائي بدور هام في بناء القدرات، حيث أبلغت ٢٩ من البلدان الأفريقية الواقعة جنوبي الصحراء الكبرى، والتي يبلغ عددها ٤٤ بلدا، بأن بناء القدرات يشكل عنصرا من العناصر.

الهدف ٢: القضاء على الفقر وتعزيز سبل العيش المستدامة: الهدف الفرعي ١: تشجيع التنمية التي تركز على مكافحة الفقر والحد من قابلية التأثر بالفقر

١٩٤ -عرض مدير مكتب شؤون التقييم الهدف الفرعي ١ من الهدف ٢ وذكر أن هدف القضاء على الفقر ينال أكبر قدر من الموارد الأساسية (٤٠ في المائة). ومن حيث توزيع الموارد العامة، جاء القضاء على الفقر في المرتبة الثانية (٣٢ في المائة) بعد هدف تهيئة بيئة تمكينية. وهذا الترتيب في الأولويات انعكس في التقارير الرفيعة المستوى التي أرسلتها المكاتب القطرية. وأظهرت النتائج العامة أنه تم إحراز تقدم على الرغم من استمرار وجود

تباين بين المناطق، علما بأن منطقة آسيا والمحيط الهادئ حققت أعلى نسبة (٧٤ في المائة). واختلف أيضا عمق التقدم المحرز باختلاف المناطق. وتظهر النتائج أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يركز جهوده على المراحل المتقدمة من تحضير وتنفيذ الخطط التي تتصدى للفقر بدلا من الدعوة لها وأنه تم تقديم بعض الدعم لإعداد ورقات باستراتيجية الحد من الفقر. غير أنه ليس هناك دليل يذكر على إحراز تقدم في مساعدة البلدان لجعل سياساتها للاقتصاد الكلي لصالح الفقراء، على الرغم من تحقيق نجاح محدود بصفة رئيسية في منطقة أمريكا اللاتينية. وتفضي مبادرة ٢٠/٢٠ إلى نتائج محدودة نسبيا، مما يثبت ضرورة تحقيق مزيد من النتائج على مستوى الدعوة لإعادة توزيع النفقات الوطنية والبرهنة على ذلك. وثاني أكبر مجال للدعم المقدم، هو رصد حالة الفقر عند الناس وقلة الدخل. إذ يفيد ٣٤ بلدا أن أحد أهداف التخطيط الوطني للتصدي للفقر يتمثل في تحسين البيانات المتعلقة بالفقر. ويتعين إيلاء اهتمام أكبر لفقر الناس، لا سيما فيما يتصل بوضع المنهجيات لغرض تقييم أثره.

١٩٥ -وأكد أحد الوفود على الدور الرئيسي الذي يؤديه ''تقرير التنمية البشرية'' والتقارير الوطنية للتنمية البشرية لتعزيز الخطط التي تتصدى للفقر. وأبرز كثير من الوفود دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الدعوة للتصدي للفقر: فالقضاء على الفقر يرتبط بالتنمية الاقتصادية العامة. وطرح استفسار عن المبادرة الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بالفقر في عملية إعداد تقرير مدير البرنامج.

١٩٦ -وتم بعد ذلك مناقشة النهج المتبع في البرامج التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال سياسات الاقتصاد الكلي والاقتصاد الجزئي في بلدان البرنامج. وأكد عدة متحدثين على ضرورة ربط الدعم بالأنشطة المضطلع بها على المستوى الكلي وعلى المستوى الجزئي، وسلموا بأن كلا المستويين أساسي. وأكدت بعض الوفود، بعد أن لاحظت ضرورة تكييف البرامج مع الاحتياجات الفردية للبلدان، على فائدة الأنشطة على المستوى الجزئي والأنشطة ذات الأهداف المحددة. وذكر متكلمون آخرون أن التنفيذ على المستوى الجزئي يمكن أن يكون معقدا ويصعب الانتقال في نهاية الأمر إلى مشاريع نظرية.

١٩٧ -وأكد أحد المتكلمين أنه من الناحية العملية سيصعب جعل سياسات الاقتصاد الكلي في صالح الفقراء فالمهم بالنسبة لها استرداد التكاليف المتكبدة بحيث تكون الخدمات أرخص بالنسبة للفقراء. وبقي أن نعرف ما هي التدابير الأخرى التي يمكن أن يقترحها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي لكي تجعل الحكومات سياسات الاقتصاد الكلي في صالح الفقراء ومن الممكن أن يجد برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أنه أكثر فعالية في حالات التدخل المباشر لصالح الفقراء، وهو الأمر الذي قد لا يكون جزءا من سياسات الاقتصاد الكلي. وفي هذا الصدد،

ذكر متحدث آخر أنه من الأهمية بمكان تحليل الدروس المستخلصة على مستوى المجتمعات المحلية للاستفادة منها على مستوى السياسات العامة. ورأى وفد آخر أن خطط التصدي للفقر متصلة، من خلال تنمية الموارد البشرية، بسياسات الاقتصاد الكلي، من حيث أن الموظفين الحكوميين المدربين يواصلون وضع السياسات العامة. وأشير أيضا إلى أن تكييف سياسات الاقتصاد الكلي يمكن أن يستغرق سنوات طويلة.

١٩٨ -واقترح متكلم آخر أن يدرس التقرير السنوي القادم الذي يركز على النتائج والذي يعده مدير البرنامج دور البرنامج في تشكيل سياسات الاقتصاد الكلي من أجل تعزيز أنشطة قطاع الأعمال. ولبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي دور يؤديه في تعزيز سياسات الاقتصاد الكلي التي من شأنها أن تساعد على تهيئة بيئة تساعد على الاستثمار المباشر الأجنبي.

١٩٩ -ويمكن أن تساعد في هذا المجال ورقات استراتيجية الحد من الفقر، ولكن ذلك لن يغير إطار الاقتصاد الكلي وفقا لما ذكره أحد الوفود. وقال متكلم آخر إنه من الأهمية بمكان الحد من عدد الوثائق على المستوى القطري لتخفيف عبء تقديم التقارير الذي تتحمله البلدان المستفيدة من البرنامج. وتم التأكيد على الدور الحيوي الذي يؤديه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري للقضاء على الفقر، من خلال إبراز الحاجة إلى مواصلة الحوار مع مؤسسات بريتون وودز.

٢٠٠ -وذكر أحد الوفود أنه من غير الضروري إدراج مبادرة ٢٠/٢٠ في تقرير مدير البرنامج، فهي مبادرة طوعية من جانب البلدان المستفيدة من البرنامج. وأشارت عدة فود إلى آثار فيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز على الناس في كثير من المناطق، وفي معرض إشارتها إلى التقدم المحرز في مكافحة الوباء أيدت الاقتراح المقدم لزيادة التأكيد على المبادرة. وأشير إلى أنه لا ذكر للمرأة في الإطار المنقح للنتائج الاستراتيجية، بغض النظر عن إدراج بيانات موزعة بحسب الجنسين. وذكر أحد المتكلمين أن تجاهل المرأة أصبح أمرا اعتياديا وأكد على ضرورة التركيز على المرأة في المشاريع، وفي برامج القضاء على الفقر. وأكد أحد الوفود أنه نظرا لأن هذه البرامج مكلفة يتعين على برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن تكون له توقعات واقعية فيما يتعلق بالدراسات الاستقصائية للتنمية البشرية. واستفسر أحد الوفود عما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي اشترك في برامج المنهج القطاعي. واقترح وفدان أن تتضمن تقارير مدير البرنامج تغذية ارتجاعية من حكومات البلدان المستفيدة من البرنامج.

٢٠١ -وأكد المدير المعاون للبرنامج على أنه من الحيوي بالنسبة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحقق نتائج في مجال القضاء على الفقر. ولاحظ أن المناقشة قد تحولت إلى جدال حول ما إذا كان برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ينبغي أن يشترك في الأنشطة المضطلع بها على

مستوى الاقتصاد الكلي أو الاقتصاد الجزئي، وهو أمر مؤسف لأن هناك مسائل أخرى كثيرة ترد في الهدف الفرعي الذي تم إبرازه. وأكد على أنه يجب تركيز الهدف على أكثر قطاعات السكان ضعفا في برامج القضاء على الفقر. ولا يمكن قياس نجاح هذه البرامج على أساس المؤشرات الإحصائية فحسب بل أيضا من حيث كيفية كبح المستوى العام للفقر. وقال إن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقوم بدور فعال في الاتصال بالحكومات لمعرفة ما إذا كانت الدراسات التي أجريت في مجال سياسات الاقتصاد الكلي في صالح الفقراء. فالتقارير والدراسات الاستقصائية حول موضوع الفقر هامة من حيث أنها تزيد فهم ذلك الموضوع. وعليه، بدأ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، في اتفاق ابرم مؤخرا تم التوصل إليه مع البنك الدولي، تقديم المساعدة لتحضير ورقات استراتيجية الحد من الفقر على أساس تجريبي. والدور الأساسي الذي قام به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتمثل في الحرص، من خلال عمله الدعائي، على إنفاذ السياسات التي تناصر الفقراء. وهناك حاجة إلى إطار جيد وسليم للاقتصاد الكلي للعمل على تخفيف وطأة الفقر من خلال النمو والاستثمارات والتوزيع العادل للموارد.

٢٠٢ - وأكد مدير مكتب التقييم على ضرورة الربط بين الأنشطة النظرية والعملية. ولاحظ أن الأنشطة التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في مجال الحماية الاجتماعية تركز على القضاء على الفقر كما فعل مثلا أثناء الأزمة الاقتصادية الآسيوية الأخيرة. وردا على أحد الاستفسارات أشار المدير إلى أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يقدم الدعم للتمويل المتناهي الصغر.

٢٠٣ - وذكرت المديرة المساعدة للبرنامج، ومديرة مكتب السياسات الإنمائية أنه تمخضت عن المبادرة الخاصة بالاستراتيجيات المتعلقة بالفقر المطبقة في أكثر من ١٠٠ بلد دروس تم عرضها في تقرير مدير البرنامج ولا سيما الجانب المتعلق بفقر الناس. وذكرت أنه ستجرى تغييرات في المنهجية المتبعة في تقارير مدير البرنامج لضمان التركيز بصورة كافية على المسائل الجنسانية.

٢٠٤ - وأعرب أحد الوفود عن قلقه لأن تزايد الأنشطة النظرية التي يضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يمكن أن تسبب تداخلا مع عمل مؤسسات بريتون وودز. وفي هذا الصدد، يمكن أن تتعرض للخطر العلاقة المبنية على الثقة مع البلدان المستفيدة من البرنامج.

٢٠٥ - وأكد وفد آخر على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بحاجة إلى أن ينوع أنشطته النظرية والعملية رهنا بالبلد المعني المستفيد من البرنامج وأن يدرس الدروس المستخلصة.

٢٠٦ -وأوضح المدير المعاون للبرنامج أنه في حين أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يشارك في الأنشطة النظرية، إلا أنه لا يعتزم وقف عمله على مستوى المجتمع المحلي. وفي الفترة التي تذهب فيها الموارد إلى الأنشطة النظرية من الضروري لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن يحلل طبيعة عمله لكي يكفل جعل أنشطته متساوقة مع السياسة العامة للبلد، وأنها مستدامة، ويستفيد منها عدد كبير من الناس. وردا على أحد الاستفسارات، كرر التأكيد على أن جميع أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي تأتي بناء على طلب البلد المستفيد من البرنامج.

٢٠٧ -وأكد أحد الوفود على أهمية دور الأمم المتحدة على الصعيد القطري ولاحظ أن الدول الأعضاء ينبغي أن توفق بين النهج التي تتبعها في مجالس إدارة البنك الدولي ومنظمات الأمم المتحدة. وأكد متحدث آخر على ضرورة قيام البلدان المستفيدة من البرنامج بتعزيز قدرتها على إجراء حوار مع مؤسسات بريتون وودز. ويظل لمنظومة الأمم المتحدة دور حيوي وحاسم تؤديه في تنمية البلدان المستفيدة من البرنامج.

الهدف ٦ - الدعم الذي يقدمه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للأمم المتحدة: الهدف الفرعي ١: كفالة الفعالية والتكامل في متابعة المؤتمرات العالمية التي تعقدها الأمم المتحدة في سياق التنمية البشرية المستدامة

٢٠٨ -عرض مدير فريق دعم العمليات الهدف الفرعي ١ من الهدف ٦. وذكر أن هذه الفئة هي من أكثر الفئات التي تم تقديم تقارير فيها مع العلم بأنه تم إحراز تقدم هائل. وتم الاضطلاع بأنشطة لا بأس بها في مجال متابعة المؤتمرات كما أن إصلاح الأمم المتحدة جار بثبات. غير أن التحديات مقبلة ويتعين اتخاذ قرارات صعبة. وفي مجال متابعة المؤتمرات، تم تقديم دعم كبير للتخطيط والرصد، غير أن المعلومات المتعلقة بالأنشطة الملموسة محدودة. وتم اعتماد التقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية على نطاق واسع ويمكن الاستفادة منهما استفادة كبيرة غير أن العمليات التي تتبعها الوكالات لم تتغير كثيرا وحدثت زيادة كبيرة في الأنشطة على صعيد التعاون والتنسيق على المستوى القطري غير أنه ليس هناك ما يدل بشكل كاف على وجود تغيير نوعي. وحققت في المقر مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية تقدما لا بأس به، غير أن الحذر يحول دون إجراء تغييرات جذرية. وعلى المستوى التالي، من بين المسائل الناشئة، تجاوز عملية التخطيط لغرض متابعة المؤتمرات، وتحسين نوعية التقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية وإعادة ترتيب العمليات، وتعزيز الدور القيادي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي.

٢٠٩ -ووجهت عدة وفود النظر إلى الفقرتين ٣ و ٤ من مقرر المجلس التنفيذي ١٢/٢٠٠٠ عن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأكدت الفقرتان على

ضرورة تحقيق مزيد من التساوق والتوحيد للبرنامج والإجراءات البرنامجية لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها داخل مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وأكد أيضا المقرر على ضرورة أن تقدم هذه الجهود المبذولة في مجال تحقيق التساوق الأساس الذي يعتمد عليه في عملية الرقابة التي يقوم بها كل مجلس إدارة بحيث تكون العملية موضوعية وسريعة ومشتركة. وفي هذا الصدد، تم تقديم الدعم إلى البرامج المشتركة وأشكال أخرى من التعاون بين أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وبالإضافة إلى ذلك، ينبغي تعزيز التساوق الداخلي بحيث تؤدي العمليات على المستوى القطري وظيفتها وتحقق الأنشطة المتزايدة تقدما نوعيا.

٢١٠ -وأعربت وفود كثيرة عن تأييدها للدور الرائد الذي يضطلع به برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على الصعيد القطري، لا سيما فيما يتعلق بنظام المنسقين المقيمين والتقييمات القطرية المشتركة وأطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأكد المتكلمون على ضرورة أن تكون أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية ذات نوعية عالية وتؤدي إلى نتائج ملموسة. وأبرز أحد الوفود أهمية التقييمات القطرية المشتركة التي تنطوي على إمكانيات هائلة لتعزيز الشراكة على الصعيد القطري. وفي هذا الصدد يمكن بذل مزيد من الجهود لإشراك المنظمات الثنائية في بداية العملية. وعرض أحد الوفود مساعدته للتصدي لمشكلة قلة المهارات اللازمة المشار إليها في الفقرة ٢٣٨ من الوثيقة DP/2000/23/Add.1. والحافز من أجل جعل أطر عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية تؤدي وظيفتها، التي تقع مسؤوليتها على منظومة الأمم المتحدة، هو أن يكون لهذه الأطر تأثير فعال بالنسبة للقضاء على الفقر. وطلب أحد الوفود تقديم اقتراحات محددة لتعزيز دور الأمم المتحدة من خلال حث المنظمات كلها على العمل من أجل تحقيق الأهداف المشتركة.

٢١١ -وأيدت الوفود دور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بوصفه رئيسا لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في مساندة البلدان المستفيدة من البرنامج في تنفيذ أهداف المؤتمرات الدولية. ونظرا لأنه تم عقد عدد من هذه المؤتمرات، أكد أحد الوفود على ضرورة جعل النتائج متكاملة بدلا من تجزئتها.

٢١٢ -واقترح مدير فريق دعم العمليات أن تعمل الصناديق والبرامج على جعل المجالس التنفيذية على علم بالبرامج التي تم التخلي عنها نتيجة للتقييم القطري المشترك وإطار عمل الأمم المتحدة للمساعدة الإنمائية. وأشار إلى أن لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ولصندوق الأمم المتحدة للسكان ولمنظمة الأمم المتحدة للطفولة ميزانيات مختلفة، وهذا من شأنه أن يخلق عقبات أمام تحقيق التساوق بين البرامج. ولاحظ أن بعض النتائج الإيجابية قد تم تحقيقها لا سيما بالنسبة لتحقيق التنسيق بين دورات البرنامج وهو شرط مسبق للبرمجة المشتركة.

وإذا ما أخذت منظمات أخرى بالإدارة التي تركز على نتائج يمكن عندئذ إحراز تقدم إضافي من خلال استعمال مؤشرات مشتركة مثلا.

التعليقات الختامية

٢١٣ -أعرب مدير البرنامج عن شكره للوفود على موقفها من التقرير السنوي لمدير البرنامج. وقال إن المستوى الرفيع الذي اتسمت به مناقشة أداء برنامج الأمم المتحدة الإنمائي كان مفيدا للغاية. وأكد أن طبيعة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من حيث أنه برنامج ينصب اهتمامه على البلدان لن تتغير.

٢١٤ -وذكر المدير المعاون ظهور صورة جديدة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بقيادة مدير البرنامج. وتقرير مدير البرنامج السنوي هو بالفعل فصل جديد في تاريخ برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. والمنظمة فخورة بأنها أول من جاء بفكرة التقرير السنوي الذي يركز على النتائج في أسرة الأمم المتحدة. غير أنه من المفهوم أنه عمل مستمر وأنه بحاجة إلى تحسين في المنهجية. وبالاستناد إلى المناقشات، يفهم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن هناك حاجة إلى إنشاء علاقة أفضل بين الحكم الرشيد والقضاء على الفقر. ومناقشة الأنشطة الجزئية مقابل الأنشطة الكلية كانت مفيدة في تحديد العمل المقبل على مستوى السياسات على الصعيد القطري. وأشير أيضا إلى ضرورة تحقيق مزيد من التقدم في دعم منظومة الأمم المتحدة على الصعيد القطري. ومن الأساسي الحصول على المستوى المطلوب من الموارد كما هو مذكور في مقرر المجلس ٢٣/٩٨.

٢١٥ -واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٥/٢٠٠٠

التقرير السنوي لمدير البرنامج عن عام ١٩٩٩

إن المدير التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بالتقرير السنوي لمدير البرنامج (DP/2000/23 و Add.2 و 3) ويطلب إلى مدير البرنامج أن يأخذ في الاعتبار الكامل الآراء التي أعربت عنها الدول الأعضاء في البرنامج في هذا الصدد، ويحيط علما أيضا بالتقرير السنوي الذي يركز على النتائج (DP/2000/23/Add.1 و DP/2000/CRP.10) إلى جانب الآراء المعرب عنها بشأنه؛

٢ - **يثني على** مدير البرنامج وموظفيه للجهود التي بذلوها في إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج؛

٣ - **يشجع** تعزيز ومواصلة تحسين عملية إعداد التقرير السنوي الذي يركز على النتائج بوصف ذلك جزءا لا يتجزأ من إطار التمويل المتعدد السنوات، وذلك بالتشاور مع الدول الأعضاء في البرنامج.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

عاشرا - استراتيجية الاتصالات والدعوة

٢١٦ -أعرب مدير البرنامج وهو يعرض هذا البند عن تحمسه الشخصي للاتصال فيما يتعلق بمسائل التنمية. وأبرز أهمية نشر الأفكار التي من شأنها أن تساعد على تعبئة الموارد وزيادة وعي الجمهور بشأن التعاون في الأمم المتحدة في مجال التنمية. وبمقدور برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أن ينقل الأفكار بصورة فعالة في مجالات الحكم، وتسخير تكنولوجيا المعلومات لأغراض التنمية، والفجوة بين عمليات الإغاثة وإعادة التعمير، والعولمة مع التركيز على تشجيع صوت بديل لما يستحوذ أكثر من غيره على اهتمام الجمهور.

٢١٧ -وقدم مدير مكتب الاتصالات تقريرا شفويا عن استراتيجية الاتصالات التي يتبعها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وعنوانها ''توضيح الصورة المكونة عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي: الطريق إلى الأمام''. وذكر أن هدف الاستراتيجية هو تعبئة الدعم السياسي والمالي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي. وفي هذا الصدد، يتعين توصيل صورة واضحة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي تميزه عن المنظمات الأخرى التابعة للأمم المتحدة إلى الجهات التي تدعمه. وأوضح كيف كانت الإدارة الجديدة للبرنامج الإنمائي ملتزمة السنة الماضية بإنجاز أعمالها بامتياز. واستغل أيضا البرنامج الإنمائي التغيرات التي تم إجراؤها في المنظمة فاستفاد من الشبكة العالمية للمعرفة القائمة على الخبرة الميدانية العملية ومن مجموعة كبيرة من الخبراء. وأكد المدير أن الرسالة الأساسية للبرنامج الإنمائي تتمثل في أداء دور حيوي لخفض الفقر بنسبة ٥٠ في المائة بحلول عام ٢٠١٥. وسوف تحقق المنظمة هذا الهدف من خلال المشورة التي تسديها إلى الحكومات في مجال السياسات العامة وإلى المؤسسات للتصدي للتحديات في مجال التنمية والعمل مع الشركاء على تعبئة المواهب والموارد، والقيام بالدور الترويجي المنوط بها من خلال تقرير التنمية البشرية وغير ذلك من الآليات. وكان البرنامج الإنمائي، بما في ذلك الصناديق المنتسبة له (صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة، ومتطوعو الأمم المتحدة، وصندوق الأمم المتحدة للمشاريع الإنتاجية) هو الوكالة الإنمائية للبلدان النامية. ولهذه الوكالة وجود عالمي ومنذ مدة طويلة في العالم النامي، وتتحمل مسؤوليات تنسيقية متعددة القطاعات فريدة من نوعها. والمسائل الرئيسية التي ستركز عليها استراتيجية الاتصالات هي

تسخير تكنولوجيا المعلومات من أجل التنمية، والتجارة المستدامة، ومنع الصراعات، والانتعاش في فترة ما بعد الأزمات، وتقديم المساعدة للحكومات، وفيروس نقص المناعة البشرية/الإيدز، وتنسيق عمليات الأمم المتحدة.

٢١٨ -وسيقوم مكتب الاتصالات بتسويق الخطة في المكاتب الإقليمية والمواضيعية والمكاتب القطرية، سعيا للحصول على تأييد واسع. وأطلع المدير المجلس على الهيكل الجديد لمكتب الاتصالات الذي يضم مكتبا إداريا وأقساما تغطي وسائط الإعلام، والمسائل المتعلقة بشبكة الانترنت/مسائل التحرير، والأحداث الخاصة والمنشورات. ويعتزم مكتب الاتصالات أن يقدم الخدمات إلى المكاتب القطرية التابعة للبرنامج الإنمائي، وإلى المقر عن طريق قسم معزز لوسائط الإعلام في المقر وفي مدن مختارة في الميدان؛ كما يعتزم إنشاء قسم جديد لشبكة الانترنت يستعرض مختلف المواقع على الشبكة للاستفادة منها في التعريف بأنشطة البرنامج؛ وإنتاج منشورات تركز على مواضيع معينة يسهل الاطلاع عليها؛ والعمل على تشجيع القطاع الخاص على رعاية الاحداث الخاصة التي ينظمها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي؛ والتدريب.

٢١٩ -وأثنت جميع الوفود التي تحدثت على النجاح الذي حققه البرنامج الإنمائي في مجال الاتصالات. وقالت إن النتائج الإيجابية لإعادة تنظيم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي أدت إلى إنشاء مكتب جديد للاتصالات. وأشير إلى أنه يتعين توفير موارد كافية لكي ينفذ البرنامج الإنمائي مشاريع في مجال استراتيجية الاتصالات.

٢٢٠ -وأكد أحد الوفود على الجهود التي لا تعرف الكلل والتي بذلها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتصل باستراتيجية الاتصالات والدعوة. وأنه من الأساسي الوصول إلى أوسع جمهور ممكن، مع الاعتماد على موظفين مطلعين اطلاعا جيدا يسترشدون في عملهم بسياسات عامة سليمة. وبالإضافة إلى النجاح الذي حققه البرنامج، فإن التحليل القائم على النقد الذاتي للعمل الذي يقوم به البرنامج الإنمائي في مجال الاتصالات سيكون موضع ترحيب في الاجتماعات المقبلة للمجلس.

٢٢١ -وأكد عدة متكلمين على ضرورة وجود علاقات قوية بين استراتيجية الاتصالات والدعوة من ناحية واستراتيجية تعبئة الموارد من ناحية أخرى. ومن الأساسي الاتصال براسمي السياسات الرئيسيين في الحكومات والمجتمع المدني، فضلا عن الجمهور عموما. وإن تقرير التنمية البشرية مثال جيد على الربط بين الاستراتيجيتين من خلال استفادة الجمهور منهما. غير أن هناك حاجة إلى المزيد فيما يتعلق بالجمهور العام، بما في ذلك النشر الواسع النطاق للإنجازات الناجحة، عن طريق سفراء الخير. وقد برهن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي

على ميزته النسبية وأنشطته ذات القيمة المضافة، بما في ذلك دوره القيادي في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية. وهناك حاجة ملحة إلى تقرير سنوي مليء بالأمثلة يمكن نشره على نطاق واسع على راسمي السياسات والجمهور العام. وأكدت عدة وفود على دعمها لعقد اجتماع وزاري لمناقشة تمويل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وذلك في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠.

٢٢٢ -واعترف أحد الوفود بالمنزلة التي يتمتع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بتقديم ''وجه إنساني'' للعولمة، لا سيما من خلال تقرير التنمية البشرية الذي يصدره. واعترف أيضا المتحدث بأن منشورات أخرى أصدرها البرنامج الإنمائي عن طريق مكتب الدراسات الإنمائية ساهمت في الحوار الدولي بشأن مسائل التنمية. وإن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي منظمة قادرة على المساهمة في المناقشة العالمية بشأن التنمية، لا سيما من خلال ميزاته النسبية المتميزة داخل منظمات الأمم المتحدة الأخرى، على النحو الذي أوضحه مدير البرنامج.

٢٢٣ -وأشار عدة متكلمين إلى تعزيز الجهود المبذولة في مجال الدعوة على الصعيد الوطني التي تمكن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي من إبراز وجوده. وأكدت عدة وفود على ضرورة التركيز على الجهود الدعوية للتعريف بالاحتياجات المحددة لكل بلد من خلال مكتبه القطري. ومن الأساسي التعريف على نطاق واسع بالإنجازات الناجحة التي حققها البرنامج. وأكد بعض المتكلمين على ضرورة الاهتمام اهتماما خاصا بأفريقيا من أجل مكافحة الصورة التي تقدمها وسائط الإعلام عن الفقر في هذه القارة. وأعرب عدة متكلمين عن شكرهم لمكتب الاتصالات للدعم القيم الذي قدمه إلى مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ المعقود في هافانا في نيسان/أبريل ٢٠٠٠.

٢٢٤ -واعترف أحد الوفود بالمساهمة القيمة المقدمة لنشرة ''الخيارات''، وهي مجلة شهرية يصدرها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مخصصة لمسائل التنمية. وطلب المتكلم أيضا معلومات عن المنشورات المطبوعة التي ألغيت.

٢٢٥ -ورحب المتكلمون باستخدام برنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشكل متزايد شبكة الإنترنت. وأثنت عدة وفود على مساهمة موقع netaid.org في القضاء على الفقر. وطلب أحد الوفود إبقاء المجلس التنفيذي مطلعا على التقدم الذي يحرزه موقع netaid.org على أساس منتظم.

٢٢٦ -وطلب أحد الوفود معلومات عن وضع العلاقة بين مركز الأمم المتحدة للإعلام ومكتب برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في القاهرة. وطلب وفد آخر معلومات معينة عن دور استراتيجية الاتصالات في سياق برنامج الإصلاح الذي وضعه الأمين العام.

٢٢٧ -وأكد مدير الاتصالات على الجهود التي يبذلها المكتب لكفالة وجود ثقافة للاتصالات في كل أنحاء المنظمة. وقال إنه قد أنشئت لجنة منشورات كيما تدير المطبوعات التي يصدرها البرنامج الإنمائي بشكل أكثر فعالية. وإن إعادة تشكيل مكتب الاتصالات ستضمن وجود مراقبة أكبر لمحتوى العمل في مجال الاتصالات والدعوة الذي تقوم به المنظمة. وسوف يتم إصدار تقرير سنوي موضح في المستقبل. وردا على أحد الاستفسارات، ذكر المدير أنه عقدت ندوة بشأن وسائط الإعلام وصورة أفريقيا في أوائل السنة. وظهرت مقالات تعبر عن رأي مدير البرنامج بشأن التنمية في أفريقيا في منشورات بارزة. وردا على استفسار آخر أكد المدير أن دور البرنامج الإنمائي في التنسيق على مستوى الأقطار مسألة رئيسية وأن استراتيجية الاتصالات ستركز على صورة البرنامج الإنمائي داخل منظومة الأمم المتحدة. وستناقش المسألة التي أثيرت بشأن مركز الأمم المتحدة للإعلام في القاهرة على أساس ثنائي مع الوفد المعني. وأعرب المدير عن شكره لتلك الوفود التي قدمت تعليقات إيجابية عن عمل مكتب الاتصالات وبصفة خاصة عن دوره في تسهيل مؤتمر الجنوب في هافانا في كوبا.

٢٢٨ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقرير المرحلي الشفوي عن استراتيجية الاتصالات والدعوة.

حادي عشر متطوعو الأمم المتحدة

٢٢٩ -شدد مدير البرنامج، في ملاحظاته الافتتاحية، على أن برنامج متطوعي الأمم المتحدة قد اضطلع، من خلال تعبئة متطوعي البرنامج، بدور حيوي في دعم برامج منظومة الأمم المتحدة ككل وأنشطتها وأصبح يُشكل الآن جزءا أصيلا في جميع العمليات الرئيسية التي تضطلع بها الأمم المتحدة. وأشار مدير البرنامج كذلك إلى ما تكتسبه إسهامات المتطوعين من أهمية في مجال التعاون من أجل التنمية وفي إقامة مجتمعات أكثر تماسكا. وهنأ المنسقة التنفيذية على قيادتها وعلى تعزيز برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وفي الختام، أشار مدير البرنامج إلى أن الدور الذي يقوم به برنامج متطوعي الأمم المتحدة في دائرة الأمم المتحدة لتكنولوجيا المعلومات وفي الاحتفال بإعلان عام ٢٠٠١ السنة الدولية للمتطوعين سيتيح للبرنامج فرصة سانحة لتعزيز صورته لدى الجمهور وزيادة تأثيره داخل منظومة الأمم المتحدة.

٢٣٠ -وعند تقديم تقرير مدير البرنامج عن برنامج متطوعي الأمم المتحدة، أشارت المنسقة التنفيذية للبرنامج إلى أن برنامج المتطوعين ظل يتوسع، خلال فترة السنتين الماضية، سواء من حيث عدد المتطوعين العاملين أو نطاق الأنشطة المنفذة. ومن أبرز السمات ازدياد المشاركة

في عمليات المساندة الانتخابية وفي العمليات الإنسانية، والدور الذي يضطلع به البرنامج في سد الفجوة الناجمة عن الانتقال من الإغاثة إلى التنمية وتوسيع نطاق قاعدة شراكات المنظمة مع المؤسسات المتعددة الأطراف والإقليمية والوطنية. وألمحت المنسقة التنفيذية إلى الفجوة الرقمية، فأبلغت المجلس بأن البرنامج يوفر الآن الربط بين المتطوعين الميدانيين والمتطوعين عبر الاتصال المباشر. واستجابة للطلب الذي قدمه الأمين العام للأمم المتحدة، يتصدر البرنامج أيضا جهودا تضامنية لإنشاء فريق من المتطوعين في مجال التكنولوجيا الرائدة (UNITeS) سيقوم بمهمة ربط السكان على النطاق العالمي من خلال قاعدة معرفية مشتركة.

٢٣١ -وبصدد ما تقدم ذكره، لوحظ أن عددا لم يسبق له مثيل بلغ ٣٨٣ ٤ متطوعا في عام ١٩٩٩، يمثلون ما يفوق ١٤٠ جنسية ويعملون في بلدان عديدة، قد اضطلع بما مجموعه ٧٥٥ ٤ مهمة. وتعبر هذه الأرقام عن تنامي الطلب على الخدمات التي يُقدمها برنامج المتطوعين وعن طابع العالمية الذي يتسم به في إتاحة قناة يُسهم من خلالها مواطنو جميع البلدان في نقل المهارات وتبادلها داخل المناطق وفيما بينها.

٢٣٢ -وأعربت المنسقة التنفيذية عن غبطتها لأن مجال التركيز الذي حُدد للسنة الدولية للمتطوعين لعام ٢٠٠١ يتيح للبرنامج فرصة فريدة للدعوة للتطوع وزيادة الاعتراف بإسهامه المميز في تحقيق التماسك الاجتماعي والرفاه الاقتصادي وإبراز أهمية ما يمثله المتطوعون من قوة جماعية عالمية على الصعد المحلية والوطنية والدولية. ووفقا لذلك، ظل البرنامج يعكف على الاستفادة من الشبكات الموجودة وعلى إنشاء شبكات جديدة بالدعوة إلى أشكال من التطوع تتميز بقدر أكبر من التنظيم وبتقديم الدعم لإجراء البحوث في مجال التقييم النوعي للتطوع. واختتمت المنسقة التنفيذية حديثها بتوجيه الدعوة إلى المجلس التنفيذي لتنظيم نشاط خاص بالتطوع أثناء دورته السنوية التي ستعقد في عام ٢٠٠١.

٢٣٣ -وأعربت الوفود عن تقديرها للمحتوى العام الذي ورد في التقرير، وأشارت، على وجه الخصوص، إلى ما اتسم به من شفافية وما أبداه من اهتمام بإبراز المكاسب التي حققتها الإسهامات التطوعية لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، وبعرض تصور البرنامج وتوجهاته الاستراتيجية. وأشارت الوفود كذلك باعتماد إطار برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للنتائج الاستراتيجية بوصفه الوسيلة الكفيلة بعرض واستعراض المجالات التي يُساهم فيها برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعو الأمم المتحدة والمحصلات والنتائج التي يُشاركون في تحقيقها.

٢٣٤ -وهنأت الوفود البرنامج على ما حققه من نمو متواصل خلال فترة السنتين وعلى الاحتفاظ بقدرته على استجابته وجدواه في بيئة سمتها التغير. وأشادت وفود عديدة إشادة

كبيرة باتباع نهج الأفرقة المختلطة الذي يجمع بين الدراية الفنية والمعارف التي يتمتع بها متطوعو الأمم المتحدة الدوليون والوطنيون، وباتساع نطاق النهج الوطني لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة بحسبانه وسيلة فعالة لبناء القدرات الوطنية والإسهام في نتائج التنمية المستدامة. وأعادت عدة وفود من البلدان المستفيدة من البرنامج التأكيد كذلك على أهمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة كوسيلة يُتاح من خلالها لمواطني بلدانهم العمل ضمن متطوعي الأمم المتحدة وأن يقوموا من ثم بتعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب وتبادل المعارف والدراية الفنية.

٢٣٥ -وأشار وفدان إلى أن نسبة الإناث إلى الذكور في العدد الكلي من متطوعي الأمم المتحدة العاملين قد تراجعت تراجعا طفيفا رغم ازدياد العدد المطلق من الإناث المتطوعات. وردا على ذلك، أعادت المنسقة التنفيذية التأكيد على التزام برنامج متطوعي الأمم المتحدة بأن تبلغ نسبة الإناث إلى الذكور ما بين ٤٠ إلى ٦٠ و ٦٠ إلى ٤٠ في المائة، وطمأنت الوفود على أن جهود التوظيف الخاصة ستستمر، ولا سيما في عمليات الطوارئ والعمليات الإنسانية والانتخابية.

٢٣٦ -وفي إطار استعراض نطاق الآليات التي يقدمها البرنامج في الوقت الراهن، أعربت وفود عديدة عن دعمها لآلية التطوع عبر الاتصال المباشر التي أنشأها البرنامج وأثنت عليه لإتاحة فرص جديدة لعدد كبير من الأفراد لتبادل مهاراتهم. وأوصت بعض الوفود كذلك بزيادة الاستفادة من آليتي موارد الأمم المتحدة الاستشارية الدولية القصيرة الأجل ونقل المعرفة عن طريق الرعايا المغتربين. وأعرب أحد الوفود عن تقديره لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة لاتخاذه مبادرة تتيح للموظفين المؤهلين الذين لديهم خبرة عملية أقل أن يعملوا كمتطوعين متدربين. وأقرت المنسقة التنفيذية بوجود حاجة لتعزيز وخلق فرص جديدة للأشخاص الأصغر سنا للتطوع، وأعربت عن أملها في أن يدعم أعضاء المجلس التنفيذي أيضا البرامج التي تتيح للمتطوعين المتدربين من بلدان الجنوب الفرص نفسها.

٢٣٧ -ونوهت وفود كثيرة بالأشواط التي قُطعت في توسيع نطاق شراكات البرنامج وفي تحقيق التفاعل مع برامج المنظمات الأخرى. وفي هذا الصدد، أشار أحد الوفود إلى الدعم المقدم لمشروع تعميم المنظور الجنساني التابع لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة وبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، بوصفه مثالا طيبا لتكامل الأدوار والفوائد المستمدة من الشراكات المعقودة بين منظمات الأمم المتحدة. وأعربت وفود أخرى عن تقديرها لما يبذله برنامج متطوعي الأمم المتحدة من جهود منسقة لإقامة ائتلافات مع

المنظمات غير الحكومية ومنظمات المجتمع المدني. وأعرب أحد الوفود عن رضائه العميق عن الشراكة المستمرة في إطار برنامج الخوذ البيض.

٢٣٨ -وحظيت أهمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة باعتراف واسع النطاق في دعم أنشطة منظومة الأمم المتحدة في طائفة شتى من الأنشطة. وأكدت عدة وفود موافقتها على ازدياد مشاركة متطوعي الأمم المتحدة في العمليات الانتخابية والإنسانية وفي جهود بناء السلام. وفي ذلك السياق، أبرزت بعض الوفود من البلدان المستفيدة من البرنامج الذي عانى من الكوارث الطبيعية، الدور المحوري الذي اضطلع به برنامج متطوعي الأمم المتحدة عُقَيْبَ تلك الكوارث وأثناء مرحلة الانتقال من التعمير إلى التنمية. ولفت أحد الوفود الانتباه إلى المبادرة التي اتخذها برنامج متطوعي الأمم المتحدة لتعميق الوعي بالمسائل الأمنية بين المتطوعين وحض على تعزيز تلك الجهود. وأعرب وفد آخر عن تقديره للدور المميز الذي يضطلع به متطوعو الأمم المتحدة، على مستوى المجتمعات المحلية، في المشاريع الرامية إلى تحسين البيئة المؤاتية وإلى استئصال الفقر، وأشار إلى الدور المكمل الذي يمكن أن يضطلع به متطوعو الأمم المتحدة الذين يعملون على مستوى المجتمعات المحلية في دعم أنشطة برنامج الأمم المتحدة الإنمائي الرئيسية. وأشار أحد الوفود إلى أن حكومة بلده تُشجع المهام القصيرة الأجل الأكثر تركيزا ورأى أنه من المحبذ أن يقوم برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بصفة عامة، باستعراض عدد من المجالات التي ينشط فيها في الوقت الراهن. وردا على ذلك، أشارت المنسقة التنفيذية إلى أن البرنامج، قد ركز فعلا، في إطار برمجته الفعالة، على الأنشطة التنفيذية التي يبدو أن مساهمة البرنامج تحقق فيها مكسب إضافية ذات تأثير مهم بصفة خاصة. وأضافت أنه ينبغي أن ينظر إلى طائفة الأنشطة التي يُشارك فيها البرنامج في إطار مشاركته، بوصفه جهاز الأمم المتحدة في مجال التطوع، في برامج أكثر من ثلاثين وكالة من وكالات الأمم المتحدة لكل منها ولايتها الخاصة بها.

٢٣٩ -وشددت عدة وفود على ازدياد أهمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في عملية التنمية وعلى الحاجة لسد الفجوة الرقمية التي تمثل تحديا عالميا. وأشارت بعض الوفود إلى أن برنامج عمل هافانا الذي اعتمده مؤتمر قمة الجنوب لمجموعة الـ ٧٧ (هافانا، ١٠-١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٠) قد حث على تعزيز تنفيذ برنامج متطوعي الأمم المتحدة، وإلى أن الأمين العام قد عيَّن البرنامج الوكالة الرائدة لتنسيق أنشطة التكنولوجيا الرائدة (UNITeS). وفي ذلك الصدد، يمكن للبرنامج أن يضطلع بدور بالغ الأهمية في تيسير نقل تكنولوجيا المعلومات بين البلدان.

٢٤٠ -وفي إطار استعراض حالة الاشتراكات المقررة في صندوق التبرعات الخاص لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة، أشار أحد الوفود إلى احتياج البرنامج لتلقي الدعم المالي المؤكد ودعا

المانحين الآخرين إلى المساهمة فيه على أساس منتظم. وردا على سؤال يتعلق بالرصيد من الموارد، أحاط البرنامج المجلس التنفيذي علما بأن صندوق التبرعات الخاص يعمل فقط على أساس التمويل الكامل وفقا للنظام المالي؛ مما يعني أن جميع الاشتراكات المقررة ينبغي أن ترد وتسجل نقدا قبل قطع الالتزامات المقبلة. وفي هذا السياق ومع مراعاة الالتزامات الحالية في شكل مشروعات تحت الموافقة عليها ومشروعات محكمة تنتظر الموافقة، فليس هناك سوى رصيد ضئيل متاح للبرمجة الفورية وللمحافظة على احتياطي التشغيل.

٢٤١ - وردا على سؤال، قدم برنامج متطوعي الأمم المتحدة معلومات عن اجتماع عُقد في الآونة الأخيرة في نيويورك مع اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية. وقد دعت اللجنة، في إطار التحضيرات لزيارة إلى كوسوفو، إلى عقد اجتماع لتتزود بالمعلومات وتتبادل الآراء بشأن اشتراك برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعي الأمم المتحدة على نطاق واسع في عمليات الأمم المتحدة الواسعة النطاق لحفظ السلام. وكانت حصيلة الاجتماع مشجعة جدا حيث أن اللجنة ألمت إلماما عميقا بدور برنامج متطوعي الأمم المتحدة وبتطلعاته، بما في ذلك الخصائص التي تتجاوز تحقيق فعالية التكاليف. وظلت ردود الفعل إزاء الزيارة التي ستقوم بها اللجنة في وقت لاحق إلى كوسوفو وعن استعراض اشتراك برنامج متطوعي الأمم المتحدة ومتطوعي الأمم المتحدة تتسم بقدر كبير من الإيجابية.

٢٤٢ - وأيدت وفود كثيرة وجهة النظر القائلة بأن الأعمال التطوعية وسيلة رئيسية من وسائل التعاون من أجل التنمية وأعربت عن تقديرها لمساهمات متطوعي الأمم المتحدة. وذكر أحد الوفود أن تفاني متطوعي الأمم المتحدة جدير بالاحترام، وأشار وفد آخر إلى أن التزام المتطوعين يُحدث تأثيرا مضاعفا وأنه كثيرا ما يؤدي إلى إنشاء أو تعزيز ثقافة التطوع. ولاحظت وفود أخرى الدور المهم الذي يقوم به المتطوعون في بناء التضامن والثقة والمعاملة بالمثل بين الشعوب.

٢٤٣ - وحظيت الإنجازات التي تحققت خلال فترة السنتين بتقدير واسع النطاق اعترافا بما تستحقه مساهمات المتطوعين من إشادة. وتمت الإشارة إلى أن تشجيع التطوع بغية إقامة تضامن عالمي يحظى بمشروعية خاصة في سياق ازدياد العولمة. وحظي برنامج متطوعي الأمم المتحدة، بوصفه مركز التنسيق للسنة الدولية للمتطوعين لعام ٢٠٠١، بالإشادة لما قدمه من دعم إلى البلدان التي تُكوِّن لجانا وطنية وفي إعداد مشروعات وطنية للمتطوعين ولدوره في جمع ممثلين من الشمال والجنوب. وفي هذا الصدد، أشاد وفدان بدور برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تيسير عقد الحلقة الدراسية لتشجيع التطوع ودور الدولة، التي عقدتها حكومة هولندا وشارك فيها ممثلون لـ ٢٣ بلدا من جميع المناطق. ولقي اقتراح المنسقة التنفيذية بعقد دورة استثنائية عن التطوع، أثناء الدورة السنوية التي ستعقد في عام ٢٠٠١، تأييدا تاما، وأشار أحد الوفود إلى أن ذلك سيصادف الذكرى الثلاثين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة. واستشرافا للعام المقبل وردا على مخاوف أبداها أحد الوفود، أكدت المنسقة التنفيذية للوفود، أن الأنشطة المضطلع بها في إطار السنة الدولية للمتطوعين لعام ٢٠٠١ ستظل تمول من

الموارد غير الأساسية. وأضافت أن السنة الدولية ينبغي ألا يُنظر إليها بوصفها مناسبة ''للاسترخاء''، بل باعتبارها حافزا للأعمال التي يقوم بها برنامج متطوعي الأمم المتحدة في تشجيع التطوع وتحقيق الاعتراف بمكانته وتيسيره.

٢٤٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٤/٢٠٠٠

متطوعو الأمم المتحدة

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما مع التقدير** بتقرير مدير البرنامج بشأن أنشطة برنامج متطوعي الأمم المتحدة خلال فترة السنتين ١٩٩٨/١٩٩٩ (DP/2000/24) والنمو الكبير الذي تحقق خلال تلك الفترة؛

٢ - **يُرحب** باستخدام إطار النتائج الاستراتيجي للبرنامج الإنمائي، بما في ذلك الطريقة التي يشمل بها دعم متطوعي الأمم المتحدة لمنظومة الأمم المتحدة ككل؛

٣ - **يؤكد من جديد** أهمية برنامج متطوعي الأمم المتحدة وكذلك قيمته المضافة على الصعد العالمي والإقليمي والوطني، بما في ذلك تخفيف وطأة الفقر، والدعم الانتخابي وتعزيز التعاون بين الجنوب والجنوب؛

٤ - **يرحب** بمساهمة برنامج متطوعي الأمم المتحدة في بناء القدرات الوطنية والتنمية المستدامة، وذلك بوجه خاص من خلال توسيع نطاق تعبئة متطوعي الأمم المتحدة الوطنيين؛

٥ - **يُدعم** دور التواصل الهام الذي يمكن أن يقوم به متطوعو الأمم المتحدة في التحول من طور المساعدة الإنسانية إلى إعادة البناء والإصلاح وإلى التنمية المستدامة الطويلة الأجل؛

٦ - **يُقرر** أن يكون موضوع الحدث الاستثنائي في دورته السنوية لعام ٢٠٠١ التطوع في إطار السنة الدولية للمتطوعين والذكرى الثلاثين لبرنامج متطوعي الأمم المتحدة.

٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

ثاني عشر – أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

٢٤٥ –عرض مدير البرنامج المعاون أطر التعاون القطري الثانية لكل من أذربيجان (DP/CCF/AZE/2) وإيران (جمهورية الإسلامية) (DP/CCF/IRA/2) وتركمانستان (DP/CCF/TUK/2) ورمانيا (DP/CCF/ROM/2) وتمديدات أطر التعاون القطري الأولى لكل من الأرجنتين (DP/CCF/ARC/1/EXTENSION 1) وأوروغواي (DP/CCF/URU/1/EXTENSION 1) والبرازيل (DP/CCF/BRA/1/EXTENSION 1) وشيلي (DP/CCF/CHI/1/EXTENSION/1).

٢٤٦ –وشملت الأطر البلدان التي تمر بمرحلة التحول والانتقال في مجال الاقتصاد والتزمت بعملية إحلال الديمقراطية وإجراء الإصلاح. والموضوع المشترك بين جميع الأطر الأربعة هو الحكم، ويشمل هذا الموضوع جميع البرامج التي تبرز الصلات الفعلية بين السياسات القطرية والأنشطة التنفيذية العملية.

٢٤٧ –ويركز إطار التعاون القطري لأذربيجان على ازدياد الجهود المبذولة لتخفيف وطأة الفقر في القطاع غير النفطي من الاقتصاد وعلى تقديم المساعدة في مجال التعمير بعد انتهاء الصراع وإعادة إدماج اللاجئين والمشردين داخليا. وتتضمن النتائج المتوخى تحقيقها تحسين الاتصالات بين الدولة والمجتمع المدني وتعزيز البرلمان وتهيئة بيئة مؤاتية للإنتاج الخاص الصغير النطاق ودعم إصلاح القطاع العام وبناء قدرات صندوق الدولة للعمالة وصندوق الدولة للنفط.

٢٤٨ –ومن المجالات الرئيسية التي يركز عليها إطار التعاون القطري لجمهورية إيران الإسلامية تحقيق زيادة في النمو الاقتصادي. وسيعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي مع الحكومة على وضع سياسات ترمي إلى توزيع الموارد بطريقة رشيدة وإلى تنويع الاقتصاد والحد من الاختلالات الاقتصادية. وسيقدم البرنامج الإنمائي دعمه أيضا لاستراتيجية الحد من الفقر التي تركز اهتمامها على سياسات النمو الموجهة لمنفعة الفقراء ولخلق فرص العمل في أشد المقاطعات فقرا. وفي مجال الحكم، ستعد جامعة طهران، في إطار مبادرة حقوق الإنسان وإنشاء مركز معلومات عن حقوق المرأة، برنامجا دراسيا لنيل درجة جامعية في حقوق الإنسان. وستعزز مبادرة أخرى توفير الخدمات العامة وإتاحة فرص أوسع للجمهور للحصول على معلومات عن المهام التي تقوم بها الحكومة وعن الخدمات التي تقدمها. وقد قدم البرنامج الإنمائي، بالتعاون مع منظومة الأمم المتحدة، المساعدة لإعداد التقرير الوطني

الأول عن التنمية البشرية لجمهورية إيران الإسلامية من خلال مساندة برنامج الإصلاح الاجتماعي والاقتصادي، كما شجع الحوار بين الحكومة والمجتمع بصفة عامة.

٢٤٩ -وسيركز إطار التعاون القطري لرومانيا على الحكم وتخفيف وطأة الفقر وسيمكن نظام الانذار المبكر من تحديد العوامل التي قد تعرقل استمرار التوجه نحو اتباع سياسات وإقامة نظم حديثة ديمقراطية موجهة نحو السوق ومن التنبيه إلى هذه العوامل. وسيدعم البرنامج الإنمائي العمالة كذلك من خلال خطط الائتمان المتناهي الصغر وإقامة الشراكات بين القطاعين العام والخاص. وقد طلبت الحكومة تقديم الدعم لها لتعزيز قدراتها على إعمال اتفاقيات تغير المناخ والتنوع البيولوجي.

٢٥٠ -وينسجم إطار التعاون القطري لتركمانستان مع البرنامج الوطني لهذا البلد حتى ٢٠١٠ الذي يركز على إحداث تغييرات اقتصادية هيكلية وتحسين استخدام الموارد المالية والبشرية والبيئية. وسيسهم البرنامج الإنمائي، من خلال إطار التعاون القطري، في تحرير الاقتصاد وتوسيع نطاق المشاركة في تحقيق النمو الاقتصادي وفي تحقيق وطأة الفقر. وسيوجه دعم البرنامج الإنمائي لتعزيز القدرات الوطنية، وبصفة خاصة من خلال وضع الأطر القانونية الملائمة وإعداد وثائق السياسة العامة وتوفير التدريب وتطوير النظم وإدخال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

٢٥١ -وقد وافق مدير البرنامج على تمديدات أطر التعاون القطري لكل من الأرجنتين وأوروغواي وشيلي عملا بتشريعات المجلس التنفيذي. وقد اضطر نقص الموارد البرنامج الإنمائي إلى تمديد هدف تخصيص الموارد من الأموال الأساسية لمدة عام آخر بالنسبة للبرازيل، مما يمكن هذا البلد من التكيف مع الدورة البرنامجية لوكالات الأمم المتحدة الأخرى. وعلى نحو ما أعلن في دورات المجلس التنفيذي السابقة، قرر البرنامج الإنمائي تمديد التوزيع لمدة ثلاث سنوات لسنة رابعة في ضوء صعاب التمويل. ومن غير المنتظر حدوث تغييرات كبيرة في أهداف البرامج.

٢٥٢ -ووافق المجلس التنفيذي على أطر التعاون القطري الثانية لكل من أذربيجان (DP/CCF/AZE/2) وتركمانستان (DP/CCF/TUK/2) وجمهورية إيران الإسلامية (DP/CCF/IRA/2) ورومانيا (DP/CCF/ROM/2).

٢٥٣ -ووافق المجلس التنفيذي على التمديد الأول لإطار التعاون القطري للبرازيل (DP/CCF/BRA/1/EXTENSION 1).

٢٥٤ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتمديدات الأولى لأطر التعاون القطري الأولى لكل من الأرجنتين (DP/CCF/ARG/1/EXTENSION 1) وأوروغواي (DP/CCF/URU/1/EXTENSION 1) وشيلي (DP/CCF/CHI/1/EXTENSION 1).

٢٥٥ -وأبرز عدة متكلمين أهمية المقرر ١٢/٢٠٠٠، المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠، بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان، وأشاروا إلى أن ذلك المقرر قد طلب من الصندوق أن يقترح على أعضاء مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية الآخرين إنشاء فريق عامل بغية وضع عملية موحدة للموافقة على البرامج. وشدد المقرر كذلك على مايوليه المجلس التنفيذي من أهمية لضرورة زيادة درجة المواءمة والتوحيد في البرامج وإجراءات البرمجة لجميع صناديق الأمم المتحدة وبرامجها التابعة لمجموعة الأمم المتحدة الإنمائية ولضرورة زيادة تنسيق الجهود بغية وضع الأسس الكفيلة باضطلاع المجالس التنفيذية المعنية بمهمة الرقابة الموضوعية المشتركة في الوقت المناسب. وطلب إلى مدير البرنامج أن يدعم المبادرة المقترحة.

٢٥٦ -وشدد أحد الوفود على أهمية أن تظل أنشطة البرنامج الإنمائي محصورة في نطاق الولايات التي منحها إياه المجلس التنفيذي، بما في ذلك ما يتعلق بالبرامج التي تمولها الحكومات وبالأنشطة الممولة من الموارد غير الأساسية.

٢٥٧ -وأشار ممثل جمهورية إيران الإسلامية إلى أن التقرير الوطني الأول لهذا البلد عن التنمية البشرية قد صدر منذ وقت قريب بمساندة من البرنامج الإنمائي. وأظهر التقرير حدوث تحسينات في جمهورية إيران الإسلامية لا من حيث مستويات الدخل والصحة فحسب بل في استدامة البرامج أيضا. وارتفعت القيم في مؤشر التنمية البشرية بين عامي ١٩٦٠ و ١٩٩٥ عندما تحول البلد من بلد منخفض الدخل إلى بلد متوسط الدخل. ويمثل الانخفاض العام في مستوى الفقر البشري أهم الانجازات التي حققها هذا البلد في مجال التنمية البشرية. وقد ضمنت نتائج استعراض إطار التعاون القطري الأول في إعداد إطار التعاون القطري الثاني.

٢٥٨ -وأشادت عدة وفود بمختلف جوانب أطر التعاون القطري التي عرضت ومن بينها، على سبيل المثال، مجالات تركيز إطار التعاون القطري لأذربيجان وتبسيطه والتركيز على الإدارة وخلق فرص العمل في إطار التعاون القطري لجمهورية إيران الإسلامية. واشاد أحد الوفود ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي في تركمانستان وأشار إلى الإدارة الممتازة من قبل الممثل المقيم. وطلبت معلومات إضافية عن التعاون مع المانحين الآخرين بشأن جمهورية إيران الإسلامية وتركمانستان. واقترح أحد الوفود أن يتضمن إطار التعاون القطري الثاني لشيلي،

الذي يجري إعداده في الوقت الراهن، تقليل مجالات الأنشطة من ثلاثة مجالات إلى مجالين، مما يعزز درجة تركيز البرنامج.

٢٥٩ -وأحاط مدير البرنامج المعاون علما بطلب دعم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للمقرر ١٢/٢٠٠٠ بشأن عملية البرمجة في صندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٦٠ -وشددت الموظفة المسؤولة في المكتب الإقليمي لأوروبا ورابطة الدول المستقلة على أن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي يتجه نحو الأنشطة المرتبطة بشكل أكبر بالحكم والأنشطة الأكثر تركيزا في أذربيجان. وأشارت أيضا إلى أن البرنامج الإنمائي يتعاون مع عدة شركاء في أنشطة التعمير وإعادة البناء، من بينهم البنك الدولي ومفوضية الأمم المتحدة لشؤون اللاجئين. وقد حدد إطار التعاون القطري لأذربيجان المجالات التي سيعمل فيها البرنامج الإنمائي بالمجالات غير النفطية مثل تخفيف وطأة الفقر وخلق فرص العمل.

٢٦١ -وأشار نائب مدير المكتب الإقليمي لأمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي إلى أن البرنامج في شيلي يتسم بالتركيز، إذ يخصص ثلثه للحكم وثلثاه لاستئصال الفقر. ويتضمن البرنامج أيضا مكونا بيئيا محدودا.

٢٦٢ -ورحب رئيس فريق دعم العمليات بالمقترحات المتعلقة بالأعمال التي سيضطلع بها في المستقبل في مضمار المواءمة مع الأعضاء الآخرين في مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية.

ثالث عشر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

٢٦٣ -أشار مدير البرنامج في ملاحظاته التمهيدية إلى التقدم الواسع النطاق الذي أحرزه مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع منذ عام ١٩٩٥ عندما تحول إلى وكالة تنفيذية مستقلة تخدم برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وغيره من الشركاء. واستدرك قائلا إنه يتعين على المكتب، من أجل الحفاظ على هذا الزخم، أن يتصدى لعدد من التحديات، بما في ذلك مواصلة تنويع مصادر دخله، والإبقاء على إجمالي النفقات الإدارية ضمن حدود الإيرادات المتاحة، والقيام ضمن الإطار الزمني المتوخى بتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير برنامج الأمم المتحدة الإنمائي عن تقييم العلاقة بين البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. وأكد أنه لا بد للجنة التنسيق الإداري أن توسع من نطاق الإرشاد الذي توفره للمكتب وتجعله أقرب إلى الطابع الاستراتيجي.

٢٦٤ -وفي البيان الاستهلالي، أبرز المدير التنفيذي للمكتب عدة جوانب شملتها النظرة التي قدمها التقرير السنوي (DP/2000/25) للخمس سنوات الماضية؛ وأطلع المجلس التنفيذي على آخر التطورات المتعلقة بمتابعة بعض التوصيات التي تمخض عنها تقييم العلاقة بين برنامج

الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/13)؛ وأبلغ المجلس بالتقدم المحرز في مسألة تفويض السلطة إلى المكتب في المسائل المتعلقة بالموظفين؛ وأشار إلى استمرار التقيد بمبدأ التمويل الذاتي في أثناء فترة السنتين ١٩٩٨ ١٩٩٩؛ وقدم معلومات إضافية عن نفقات النقل.

٢٦٥ - وأعربت وفود عديدة عن تقديرها للملاحظات التمهيدية التي أدلى بها مدير البرنامج والمدير التنفيذي، وللتقرير السنوي. واعترفت عدة وفود بالعمل الفني الهام الذي يضطلع به المكتب، الذي وصفه أحد المتكلمين بأنه عملية حيوية ومبتكرة ذات قدرة فريدة في منظومة الأمم المتحدة، وربما في جميع أنحاء العالم، وأن إنشاء المكتب قد غرس عنصرا من المنافسة داخل النظام يعد بتحقيق مزيد من الكفاءة في تنفيذ الخدمات. وأدلى كثير من الوفود بتعليقات إيجابية على مختلف إنجازات المكتب، بما في ذلك: (أ) زيادة حجم الأنشطة وتنوع قاعدة العملاء، ولا سيما منظمات الأمم المتحدة بخلاف البرنامج الإنمائي؛ (ب) إحراز النجاح في اتباع نهج يستند إلى النمو المنظم، الأمر الذي يتجلى في اقتراب الأداء المالي لعام ١٩٩٩ بشدة من الإسقاطات الواردة في خطة أعمال الخدمات، وحافظة المشاريع، والأهداف المتعلقة بالإيرادات؛ (ج) استمرار الالتزام بمبدأ التمويل الذاتي للنفقات المتكررة؛ (د) الإبقاء على المعدل العام في حدود تقل عن ٧ في المائة؛ (هـ) وضع منهجية تنفيذية للعمل في حالات الصراع وما بعد انتهاء الصراع؛ (و) تقديم الدعم فيما يتعلق بالنقل والإمداد والإدارة إلى إحدى البعثات السياسية للأمم المتحدة، لتمكينها من التركيز على أعمالها الفنية، الأمر الذي يشكل آلية أوصي بتنفيذها كنموذج يمكن استخدامه مع بلدان أخرى؛ (ز) الاضطلاع بمبادرة تنظيم المؤتمر المعنون الأمم المتحدة والأعمال التجارية: شراكة للألفية الجديدة.

٢٦٦ - وذكرت ثمانية وفود أنه من المهم بالنسبة لها أن يصبح التقرير أقرب إلى الطابع التحليلي وأن يشتمل، في جملة أمور، على مزيد من المعلومات بشأن أنشطة المكتب ومنهجياته والمشاكل التي يواجهها وأمثلة على النجاح الذي أحرزه. وطلب خمسة عشر ممثلا تفسيرا إضافيا لتجاوز التكاليف المحددة للمقر، وأشار عدة متكلمين إلى أنه يلزم في هذه الحالات زيادة التقيد بإجراء مشاورات مع المجلس في الوقت المناسب، بوسائل من أمثلتها عقد اجتماعات غير رسمية أو توجيه الرسائل فيما بين الدورات. وأشار أحد المتكلمين إلى أنه لا ينبغي استرداد تكاليف النقل عن طريق زيادة التكاليف العامة. وفضلا عن ذلك، سألت وفود عديدة عن التقدم الذي أحرز في توضيح أدوار كل من البرنامج الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع. كما التمست معلومات إضافية في العديد من المجالات الأخرى، وهي: عملية تحديد الرسوم التي يفرضها المكتب؛ وإعادة احتياطي التشغيل

إلى المستوى المطلوب؛ والأثر المترتب على المشاكل المتعلقة بنظام المعلومات الإدارية المتكامل والخطوات المتخذة لمعالجة هذه المشاكل؛ والارتفاع الظاهر في مستوى الاعتماد على البرنامج الإنمائي؛ ونتائج الاستعراض الفني لعام ١٩٩٩؛ والطرق المتبعة في الوقت الراهن للتعاون مع المؤسسات والهيئات الأخرى في مجالي حفظ السلام والبيئة. كما أثيرت تساؤلات بشأن ثلاث مسائل تتصل بالموارد البشرية: (أ) الوقت الذي يستغرقه تنفيذ مقرر المجلس التنفيذي بشأن تفويض السلطة فيما يتعلق بالموظفين؛ (ب) اشتراك المجلس في اتخاذ القرار المتعلق برفع رتبة وظيفتين من الفئة ف-٥ إلى الفئة مد-١، الأمر الذي يعتبره البعض تدخلا في تفاصيل الإدارة؛ (ج) الخطوات المتخذة لتحسين المعدلات الراكدة المنخفضة (١٨ في المائة) لتعيين موظفات المشاريع، ونسبة المستشارات اللاتي يستعين بهن المكتب.

٢٦٧ -ولدى تناول شواغل واستفسارات المجلس، قدم المدير التنفيذي صورة للمكتب بوصفه منظمة خدمية ذات ولاية إدارية، تختلف عن الولاية الفنية لعملائها. وقال إن لهذا أثره على الإبلاغ الذي يضطلع به المكتب، بالنظر إلى أن المعلومات الكمية تشكل وسيلة هامة لبيان الطلب؛ وذكر أنه سيجري إدراج مزيد من المعلومات التحليلية حسب الاقتضاء. ومضى المدير التنفيذي يقول إنه يتعذر على المكتب، بوصفه منظمة تعتمد تماما على الطلب، أن يتنبأ بحجم أو طابع أعماله التي تتجاوز عملية الشراء وتتوقف على احتياجات العملاء. واستدرك قائلا إن المكتب يتبع معيارا واحدا لتحديد الرسوم وإن لم تكن لديه معدلات موحدة للتكاليف الإدارية؛ فالميزانية يجري تحديدها بعد تحليل المهام ومناقشة تقسيم العمل مع العميل. وأضاف أن ثمة ضغطا مستمرا من جانب قوى السوق والموظفين الداخليين من أجل احتواء التكاليف (على سبيل المثال، من خلال الأخذ بنظام مصرفي إلكتروني يعتمد على الشبكة العالمية) وكفالة توفير مقابل لقاء الأموال المدفوعة. ونتيجة للالتزام بمبدأ التمويل الذاتي وبإجراءات الميزنة، فإن الموظفين لا يضمنون وظائفهم إلا إذا كان كل فرد يدر ما يكفي لدفع الرواتب. ولكن المدير التنفيذي أشار إلى أن بعض الوظائف مصنفة في رتبة أدنى من رتبة الوظائف المماثلة لها في أجزاء أخرى من منظومة الأمم المتحدة، مما يشير إلى ضرورة اتباع معايير موحدة لتصنيف الوظائف على صعيد المنظومة.

٢٦٨ -وتعليقا على تنويع مصادر دخل المكتب، أكد المدير التنفيذي أهمية التمييز بين الموارد المتأتية من البرنامج الإنمائي ذاته التي يتصرف فيها المكتب، والموارد التي تأتي عن طريق البرنامج الإنمائي من مختلف المنظمات لتمكينها من الحصول على خدمات المكتب. وأضاف المدير التنفيذي أن الموارد التي قُدمت في عام ١٩٩٨ من مختلف المنظمات كانت تشكل ٢٨ في المائة من الموارد التي حصل عليها المكتب من البرنامج الإنمائي؛ وارتفعت هذه النسبة إلى ٤٣ في المائة في الستة أشهر الأولى من عام ٢٠٠٠.

٢٦٩ -وذكر المدير التنفيذي أن الإبلاغ عن كل مبلغ تم تكبده فيما يتصل بنقل المقر، سواء كانت هذه الصلة مباشرة أو غير مباشرة (على سبيل المثال نفقات الارتقاء بنظام الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي كان تأخيره سيؤدي إلى زيادة التكاليف) ربما كان مغالى فيه. وأوضح أن المكتب يلتزم بالممارسة الحالية المتبعة في الشراء على الصعيد الدولي، وكذلك في المؤسسات المالية الدولية، وهي عدم الرجوع فيما يتصل بمبالغ العقود التي لا تتجاوز ١٠ في المائة من المستوى المعتمد إلى السلطة التي تصدر الإذن. وبدوره أحاط المدير التنفيذي علما بأنه كان من الممكن إجراء مشاورات غير رسمية. وأضاف أنه من المنتظر تغذية احتياطي التشغيل بحلول عام ٢٠٠٣ عن طريق تحقيق وفورات في التكلفة بدلا من زيادة مستويات الرسوم.

٢٧٠ -وعقب الإشارة إلى الالتزام الذي سبق التعهد به أمام المجلس بتنفيذ جميع التوصيات المنطبقة على مكتب خدمات المشاريع، والواردة في تقرير تقييم العلاقة بين المكتب والبرنامج الإنمائي، بغض النظر عما يقرره الفريق العامل المشترك بين مكتب خدمات المشاريع والبرنامج الإنمائي فيما يتعلق بالتوصيات غير الموجهة تحديدا إلى المكتب، عرض المدير التنفيذي آخر التطورات المتعلقة بحالة العديد من التوصيات الموجهة تحديدا إلى المكتب. كما أوضح أنه يجري التماس موافقة المجلس على رفع رتبة وظيفتين إلى الرتبة مد - ١، وذلك بالنظر إلى احتفاظ المجلس بسلطة الموافقة على الوظائف الجديدة المنشأة برتبة مد - ١ وما فوقها. وأشار المدير التنفيذي إلى أن هاتين الوظيفتين جديدتان ناشئتان عن الاستعراض الفني، وأن تكلفتهما الإضافية ستبلغ ١٠ ٠٠٠ دولار في السنة لكل وظيفة. وأوضح أيضا أن التأخير في تفويض السلطة في مسائل الموظفين يعزى إلى أمور تتصل بالتفويض الفرعي، وهو مسألة فنية وإن كان لها أهميتها بالنظر إلى أن المكتب يعمل في مراكز عمل كثيرة ليس للبرنامج الإنمائي وجود فيها.

٢٧١ -وقدم المدير المساعد للاتصالات الخارجية والعلاقات مع الأمم المتحدة تقريرا عن التقدم الذي أحرزه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي فيما يتعلق بالامتثال لتوجيه الأمين العام بشأن تحقيق المساواة في توزيع الجنسين بحيث تصل نسبة كل منهما إلى ٥٠ في المائة في غضون السنوات الخمس المقبلة. وذكر المدير المساعد أنه لا توجد في المقر غير وظيفتين من الرتب العليا، مما يفقد الإحصاءات الجنسانية معناها. وقد ارتفع عدد النساء التي يشغلن وظائف من الرتبة مد-١ من النسبة التي كان عليها منذ ثلاث سنوات وهي ٨ في المائة إلى نسبته اليوم البالغة ١٩ في المائة، في حين ارتفع في هذه الفترة عدد النساء في الرتبة ف-٥ إلى ٣٣ في المائة ومن الرتبة ف-٤ إلى ٣٩ في المائة. أما عدد موظفي المشاريع، وهم الخبراء والاستشاريون الدوليون الذين يستعين بهم المكتب للعمل في المشاريع، فقد انخفض بالمعدلات

المطلقة في السنوات الثلاث الأخيرة، وصاحب هذا انخفاض مقابل في نسبة الإناث. واستدرك يقول إن القرار النهائي فيما يتعلق بالاستعانة بهؤلاء الموظفين يصدر عن العميل والحكومة المعنية، استنادا إلى توصية من المكتب، مما يجعل متابعة التوصيات العامة المتعلقة بنوع الجنس أمرا شديد الصعوبة في بعض الأحيان. كما أنه ليس من السهل زيادة عدد موظفات المشاريع في البلدان التي خرجت لتوها من حالة صراع وتعكف على تنفيذ عملية لإقرار السلام، وذلك بسبب عزوف بعض النساء عن الالتحاق بوظائف تقترن بمشاكل أمنية. ولكن المكتب تمكن من الاحتفاظ بالموظفات العاملات في برنامج المكتب في أفغانستان، على سبيل المثال، رغم الصعوبات التي نشأت مؤخرا، وأشار إلى قرب إصدار سياسة جنسانية تشمل عمليات المكتب.

٢٧٢ - وأعرب المدير التنفيذي عن شكره لأحد الوفود على الاقتراح الذي قدمه بخصوص زيادة التعاون. وأعلن أيضا أن المكتب سوف يعتمد معيارا مستقلا للنوعية أو ميثاقا للخدمة من أجل ضمان نوعية الخدمات، والوقت اللازم لتنفيذها، وتكاليفها وما إلى ذلك؛ كما أعلن أن المكتب يلتزم بمعايير المسؤولية الاجتماعية والمساءلة الاجتماعية؛ وأنه سوف يكمل مفهوم الشراكة الجديد الذي بدأ في الأخذ به مع القطاع الخاص ومنظمات المجتمع المدني.

٢٧٣ - وأفاد مدير شعبة شؤون الأمم المتحدة التابعة لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بأن تقييم العلاقة بين البرنامج والمكتب قد هيأ الفرصة لإيجاد منبر لإقامة حوار استباقي على صعيد العمل بين المؤسستين. وتمثل ورقة الاجتماع DP/2000/CRP.8، التي عرضت على المجلس في دورته العادية الثانية لعام ٢٠٠٠، النتاج الأول لفرقة العمل المنشأة في أواخر شهر آذار/مارس لاستعراض التوصيات وكيفية تنفيذها. وسيعرض على المجلس في دورته العادية الثالثة التي تعقد في شهر أيلول/سبتمبر تقرير مرحلي عن متابعة التوصيات (DP/2000/35). وقد عزا المدير طول المدة التي استغرقتها مسألة تفويض السلطة في مسائل الموظفين إلى علاقة التكافل التي استمرت لفترة طويلة بين البرنامج والمكتب في مجال الموارد البشرية، قائلا إن تفويض السلطة سيكون حقيقة واقعة يجري الإبلاغ عنها في الوثيقة (DP/2000/35). كما ذكر أن البرنامج الإنمائي يرى أن البرنامج والمكتب يكمل أحدهما الآخر فيما يضطلعان به من أدوار لا توجد بينهما منافسة، وأن البرنامج يعتزم أن يكون من المستهلكين لخدمات المكتب في جميع مجالات الأنشطة، سواء جاء تمويلها عن طريق الصناديق الاستئمانية أو الموارد العادية أو تقاسم التكاليف.

٢٧٤ - واتخذ المجلس التنفيذي المقرر التالي:

١٦/٢٠٠٠

التقرير السنوي للمدير التنفيذي بشأن أنشطة مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

إن المجلس التنفيذي،

١ - **يحيط علما** بتقرير المدير التنفيذي لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/25)، بما في ذلك العمل وفقا لمبدأ التمويل الذاتي فيما يتعلق بالنفقات الإدارية؛

٢ - **يؤكد من جديد** أهمية المتابعة الفعالة للتقرير المتعلق بتقييم العلاقة بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ويطلب تقديم تقرير مرحلي إلى المجلس التنفيذي في دورته العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ بشأن تنفيذ التوصيات الواردة في التقييم؛

٣ - **يطلب** إلى لجنة التنسيق الإداري أن تعجل بتقديم المساعدة إلى مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع وإلى برنامج الأمم المتحدة الإنمائي للتغلب على الصعوبات المبينة في الفقرات من ٤٨ إلى ٥٠ في الوثيقة (DP/2000/25)؛

٤ - **يلاحظ** أنه تم سحب مبلغ قدره ١٣,٨ مليون دولار من احتياطي التشغيل لمكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع في عام ١٩٩٩ وذلك لتغطية جزء من النفقات غير المتكررة؛

٥ - **يلاحظ مع القلق** أن تكاليف نقل مقر مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع ارتفعت من ٨,٥ ملايين دولار إلى ١٤ مليون دولار ويطلب إلى المدير التنفيذي أن يبلغ المجلس التنفيذي بانتظام بالتوقيت والوسائل اللازمة لإعادة بناء احتياطي التشغيل؛

٦ - **يطلب** إلى المدير التنفيذي أن يقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠ تقريرا عن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ المقرر ١٧/٩٩ المؤرخ ١٥ أيلول/سبتمبر ١٩٩٩ وأن يقدم إلى الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١ تقريرا مفصلا عن الخطوات المتخذة من أجل تنفيذ تفويض سلطة شؤون الموظفين؛

٧ - **يطلب أيضا** إلى المدير التنفيذي أن يقدم في الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، مقترحا جديدا مشفوعا بمبررات، وذلك فيما يتعلق برفع مستوى الوظيفتين الحاليتين من رتبة ف ٥ إلى رتبة مد ١؛ وأن يقدم أيضا تقريرا يستعرض فيه الإجراءات الحالية المتعلقة بالموافقة على إنشاء الوظائف في الرتبة مد ١ المبينة في مقرر المجلس التنفيذي ٣٢/٩٤ المؤرخ ١٠ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، وذلك بهدف تحقيق ممارسة أكثر اتساقا مع إنشاء الوظائف في جميع الرتب بما في ذلك الرتبة ف ٥.

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

رابع عشر مسائل أخرى: الزيارات الميدانية

مالي/موريتانيا

٢٧٥ -عرضت السيدة لويز برينكر (الدانمرك)، المقررة، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي تم الاضطلاع بها إلى مالي وموريتانيا (DP/2000/CRP.11 و Corr.1)، مشيرة إلى أن جميع المشاركين قد أسهموا في هذا التقرير. ومضت تقول إن البعثة قد أحرزت نجاحا كبيرا، كما أدت إلى زيادة فهم الأعمال التي اضطلع بها برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان على الصعيد القطري. وأعربت عن الامتنان للحكومتين ولممثلي البرنامج المقيمين وممثلي الصندوق القطريين والموظفين التابعين لهما في كلا البلدين بسبب تهيئة الفرصة لإتمام هذه الزيارة. وذكرت أن الفريق قد تمكن سواء عن طريق الاجتماعات أو الزيارات التي تمت للمشاريع من تكوين صورة واضحة عن أنشطة البرنامج والصندوق. وأضافت أن الفريق ينظر إلى هذه الأنشطة في ضوء تمشيها مع إطار التعاون القطري ومع البرنامج القطري، وكذلك في ضوء تمشيها، في حالة البرنامج الإنمائي، مع التوجه الجديد الذي أعرب عنه مدير البرنامج في خطط أعماله المستهدفة للفترة ٢٠٠٠-٢٠٠٣. وقامت السيدة برينكر باستعراض النتائج والتوصيات الواردة في الوثيقةDP/2000/CRP.11.

٢٧٦ -وأعربت منسقة الفريق، صاحبة السعادة السيدة ناعومي اسبينوزا مدريد (هندوراس) عن الامتنان للفريق، والممثلين المقيمين، والممثلين القطريين، والموظفين التابعين لهم، والأمانة، للإسهام الذي قدموه فيما يتعلق بهذه الزيارة الميدانية. وأوضحت أن الفريق كان مقدرا للظروف الشاقة التي يواجهها الموظفون في مالي وموريتانيا.

٢٧٧ -وأعرب الممثل الدائم لمالي لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف عن شكره للمجلس التنفيذي وعن تأييده للملاحظات الاستهلالية وللتقرير. وأكد متانة العلاقات بين حكومته وبين البرنامج الإنمائي وصندوق السكان، مشيرا إلى أن أنشطة هاتين المنظمتين تتمشى مع البرنامج الوطني للقضاء على الفقر.

٢٧٨ -وأعرب الممثل الدائم لموريتانيا لدى مكتب الأمم المتحدة في جنيف عن تحفظات بشأن عدة إشارات وردت في [الفقرات ٢٥، و ٢٦، و ٢٩، و ٤٣ من] الوثيقة DP/2000/CRP.11. فأشار على وجه التحديد إلى الفقرة ٢٥ التي جاء بها أن موريتانيا ''متأثرة بكل من الثقافة العربية والأفريقية في حين أنها لا تنتمي إلى أي منهما''، قائلا إن بلده ينتمي إلى كلتا الثقافتين، ومن ثم، فهو يشكل مهمة ذات طابع خاص بالنسبة لأعمال البرنامج والصندوق. وفيما يتعلق بالفقرة ٢٦، أشار إلى أن الرقم الممثل للنمو السكاني ينبغي أن يكون ٢,٩٣ في المائة، بدلا من ٢,٧ في المائة. أما الفقرة ٢٩، فذكر أنها ينبغي أن تشير

إلى مفوض حقوق الإنسان والتخفيف من وطأة الفقر والإدماج الاجتماعي، وليس المفوض السامي للقضاء على الفقر، وحقوق الإنسان، والإدماج. وقد تم تعديل هذه الإشارات وإدراجها في الوثيقة DP/2000/CRP.11/Corr.1. وأشار إلى أن البرنامج والصندوق على حد سواء يواجهان حالة حرجة فيما يتعلق بالموارد، الأمر الذي يشكل عاملا مؤثرا على تنفيذ البرامج في بلده. وقال إن أنشطة البرنامج في مجال القضاء على الفقر ترتبط ارتباطا وثيقا ببرنامج موريتانيا الوطني للقضاء على الفقر للفترة ١٩٩٨-٢٠٠١. وأعرب عن الأمل في أن يمكن، مع تنفيذ المبادرة المتعلقة بالبلدان الفقيرة المثقلة بالديون، توفير قدر إضافي من التمويل اللازم لأعمال القضاء على الفقر. وأكد أهمية العمل الجاري في الوقت الراهن من أجل الأخذ باللامركزية وتوفير الدعم الحكومي للمجتمعات المحلية. كما أكد الأهمية البالغة للعمل الذي يضطلع به البرنامج لبناء القدرات فيما يتعلق بشبكة الإنترنت.

٢٧٩ -وأكد أحد المندوبين الذين شاركوا في الزيارة الميدانية أهمية الزيارات الميدانية التي يوفدها المجلس التنفيذي وضرورة تخصيص وقت كاف لمناقشة التقارير الناشئة عن هذه الزيارات. وإيضاحا لبعض النقاط التي أثيرت، أكد المتكلم ضرورة الإسراع بخطى عملية التنسيق على الصعيد القطري. فقد بدا للفريق أن تباين مستويات الأخذ باللامركزية في وكالات الأمم المتحدة قد جعل من الصعب تحقيق الاتساق البرنامجي، وهو مسألة يمكن توجيه انتباه المجلس الاقتصادي والاجتماعي إليها. وأضاف أن الدور الذي يضطلع به مكتب مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في دعم أعمال المنسق المقيم هو من المسائل الأخرى المتصلة بالتنسيق التي نشأت في سياق الزيارة الميدانية، وهو مسألة التمس لها الفريق مزيدا من الإيضاح. ومضى يقول إن الفريق قد لاحظ أيضا عدم وجود تعارض على الصعيد القطري بين العمل الذي يضطلع به البرنامج الإنمائي فيما يتعلق بوضع السياسات وبين عمله التنفيذي، إذ أن أنشطة البرنامج الإنمائي تحددها البلدان نفسها. وأكد أن الزيارات الميدانية تفيد كثيرا في توفير أمثلة ملموسة على المسائل قيد المناقشة في المجلس التنفيذي.

٢٨٠ -وأعرب أحد الوفود عن دعمه للأعمال التي تجري في كلا البلدين من أجل تعزيز المجتمعات المحلية، وإن اقتصرت الاستفادة من المساعدة المقدمة من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان فيما يبدو على مجتمعات معينة. وأضاف أن بعض المشروعات المحددة يحتاج تنفيذها إلى عدة سنوات، وأنه ينبغي وقف المشاريع ذات الأجل المحدود. كما ينبغي السعي إلى إيجاد طرق مبتكرة لتوسيع نطاق القدرات المحلية، بالنظر إلى أن بعض المشاريع يجري تنفيذها على مسافة بعيدة من العاصمتين.

٢٨١ -والتمس أحد الوفود معلومات إضافية عن العلاقة بين منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي في مالي وموريتانيا، ولا سيما مقارنة بالحالة القائمة في كمبوديا، والوارد وصفها في التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي أجريت لهذا البلد (DP/2000/CRP.12). وأجابت السيدة برينكر أن الفريق قد وجد تعاونا طيبا بين البنك الدولي ونظام المنسق المقيم في كل من مالي وموريتانيا.

كمبوديا

٢٨٢ -عرضت السيدة ساره ماكنتوش (المملكة المتحدة) المقررة، التقرير المتعلق بالزيارة الميدانية التي تمت إلى كمبوديا (DP/2000/CRP.12). وأشارت إلى وجود نوعين من التحول في كمبوديا، أحدهما هو التحول من حالة الطوارئ إلى التنمية، أما الآخر فهو التحول من اقتصاد يعتمد على التخطيط المركزي إلى اقتصاد للسوق. وذكرت أن كمبوديا ما زالت واحدة من أفقر البلدان في العالم. وأضافت أن تقرير التنمية البشرية لعام ١٩٩٩ يحدد رقما قياسيا للتنمية البشرية في كمبوديا قدره ٠,٥١٤، مما يضعها في المرتبة ١٣٧ من بين ١٧٥ دولة. وتبلغ المساعدة الإنمائية الرسمية المقدمة لكمبوديا ٥٠٠ مليون دولار سنويا، أي ما يعادل تقريبا إجمالي الميزانية الوطنية. وفي عام ١٩٩٩، كانت الأمم المتحدة هي أكبر الجهات المانحة المتعددة الأطراف التي تقدم المساعدة لكمبوديا، إذ تبلغ الحصة التي تساهم بها ٢٣ في المائة من إجمالي المساعدة الإنمائية الرسمية. كما أنه يجري أيضا توجيه ٢٥ في المائة من الأموال المقدمة من الجهات المانحة الثنائية عن طريق الأمم المتحدة. وأشارت إلى ارتفاع مستوى الثقة وحسن النية الذي يسود العلاقة القائمة بين الأمم المتحدة والحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالعمل على بلوغ أهداف التنمية الدولية. وأشارت إلى أن الحكومة ملتزمة بصفة خاصة ببناء القدرات البشرية، باعتبار ذلك إحدى الأولويات الإنمائية، وإلى أن ثمة أمثلة كثيرة ملحوظة في مجالات التحول إلى اللامركزية، وإصلاح القطاع العام، والتخطيط الإنمائي، والمسائل المتصلة بالمجتمع المدني. وأوضحت أن التحول إلى اللامركزية والتنمية الريفية من المجالات التي شهدت نجاحا شاملا. وأشارت إلى أن صندوق الأمم المتحدة للسكان قد أثبت وجوده في كمبوديا بوصفه مركز التنسيق الدولي للمسائل المتصلة بالسكان والصحة الإنجابية، كما أنه وضع محور تركيز استراتيجي مناسب لأعماله. وذكرت أن الفريق قد لاحظ مع القلق ضآلة مشاركة ممثل البنك الدولي في التنسيق بين الجهات المانحة في كمبوديا. وقد أُوصي بتحسين العلاقات بين البنك الدولي والبرنامج الإنمائي على صعيد المقر كوسيلة لتحسين العلاقات على المستوى القطري. وأعربت عن رغبة الفريق في توجيه الشكر إلى حكومة كمبوديا، والممثل المقيم للبرنامج الإنمائي، والممثل القطري لصندوق الأمم المتحدة للسكان، وللموظفين التابعين لهما في كمبوديا ولأمين المجلس التنفيذي على جميع ما اتخذوه من ترتيبات لإكرام وفادة الفريق وإنجاح زيارته.

٢٨٣ -وأكدت منسقة الفريق، السيدة جانا سيمونوف (الجمهورية التشيكية) حماس كمبوديا لبناء مجتمع أفضل وتحقيق الرخاء بعد عقود من الصراع المسلح. وذكرت أن أهداف المشاريع محددة تحديدا جيدا ومتفقة مع ولايات البرنامج الإنمائي وصندوق السكان. وأضافت أن أكثر ما يثير الإعجاب هو تأثير المشاريع على السياسات والنهج العامة التي تتبعها الحكومة، ولا سيما فيما يتعلق بالمشاريع الجارية في مجال التحول إلى اللامركزية، والتعداد السكاني، والبيئة وكذلك فيما يتصل بمشروع التعميم الكامل لاستخدام الرفالات في سيهانوكفيل. وأشارت إلى أن عدد المشاريع آخذ في الانخفاض في كمبوديا نتيجة لزيادة التركيز وانخفاض الموارد. وقالت إنه في حين لم يجر بحث مسألة البرمجة المشتركة بعد، فإن هناك مشاريع تعاونية قامت أكثر من وكالة بوضعها وتنفيذها. وأشارت إلى أنه سيكون من المفيد تعزيز التعاون بين منظومة الأمم المتحدة والبنك الدولي.

٢٨٤ -وأثنى أحد الممثلين الذي شاركوا في الزيارة على الأعمال التي تضطلع بها كلتا المنظمتين من أجل تعزيز الإدارة العامة وتحديثها. وأعرب عن الأسف للانخفاض الذي طرأ على الموارد لما له من تأثير على تقليص بعض مشاريع التحديث أو إلغائها. وأشار إلى نجاح كمبوديا في اجتذاب الموارد من مصادر غير أساسية من أجل أنشطة إزالة الألغام ومساعدة العملية الانتخابية.

٢٨٥ -وأكد ممثل آخر شارك في الزيارة الميدانية وجود نقص في الموارد البشرية في كمبوديا، مما أدى إلى انخفاض القدرة على التنفيذ الوطني. وذكر أنه يلزم على وجه السرعة توجيه انتباه الأمم المتحدة إلى مجال الموارد البشرية. وأضاف أنه يمكن تعزيز التعاون فيما بين بلدان الجنوب، ولا سيما من خلال انضمام كمبوديا مؤخرا لعضوية رابطة أمم جنوب شرقي آسيا. وأعرب عن أمله في أن تتحسن حالة الموارد في كل من البرنامج الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان.

٢٨٦ -وأعرب أحد المتكلمين عن الأسف بسبب عدم تمكن الفريق من زيارة مركز الأعمال المتعلقة بالألغام في كمبوديا، بالنظر إلى الشواغل الموجودة لدى بعض الجهات المانحة فيما يتعلق بأعمال المركز. وأشار إلى أنه قد تبين من مراجعة أجريت للحسابات أنه لا يجري إساءة استعمال للأموال المقدمة من الأمم المتحدة. واستدرك قائلا إنه لا تزال ثمة شواغل بشأن إدارة المركز. وأوضح أنه ستعقد مناقشة أخرى بشأن هذه المسألة بصفة ثنائية مع المكتب الإقليمي لآسيا والمحيط الهادئ.

٢٨٧ -ووجه المدير المعاون الشكر إلى الأفرقة على النوعية الرفيعة التي اتسمت بها تقاريرها، مشيرا إلى الاستفادة التي تحققت نتيجة للتغذية الارتجاعية المقدمة. وأكد أنه سيجري النظر بصورة جدية في جميع ما ورد في التقارير من تعليقات فيما يتصل بإدارة البرامج.

٢٨٨ -وذكر رئيس فرع المجلس التنفيذي، صندوق الأمم المتحدة للسكان، أن التوصيات الواردة في التقرير توضع في الاعتبار بصورة جدية للغاية، وأنه ستجري بالفعل مراعاتها عند وضع البرامج القطرية المقبلة في البلدان التي تمت زيارتها.

٢٨٩ -وأحاط المجلس التنفيذي علما بالتقريرين المتعلقين بالزيارات الميدانية إلى مالي وموريتانيا (DP/2000/CRP.11 و Corr.1) وإلى كمبوديا (DP/2000/CRP.12).

٢٩٠ -واختتم المجلس التنفيذي أعماله باتخاذ المقرر التالي:

١٧/٢٠٠٠

استعراض عام للمقررات التي اتخذها المجلس التنفيذي في دورته السنوية لعام ٢٠٠٠

إن المجلس التنفيذي،

يشير إلى أنه خلال الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠:

البند ١

المسائل التنظيمية

أقر جدول الأعمال وخطة العمل للدورة السنوية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/L.3) بصيغتها المنقحة شفويا؛

اعتمد تقرير الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠٠ (DP/2000/20)؛

وافق على الجدول التالي لمواعيد دورات المجلس التنفيذي في عامي ٢٠٠٠ و ٢٠٠١:

الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠: ٢٥ ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠*

الدورة العادية الأولى لعام ٢٠٠١: ٢٩ كانون الثاني/يناير ١٠ شباط/فبراير ٢٠٠١

الدورة السنوية لعام ٢٠٠١: ١١ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠١ (نيويورك)

الدورة العادية الثانية لعام ٢٠٠١: ١٠ ١٤ أيلول/سبتمبر ٢٠٠١*

* رهنا بموافقة لجنة المؤتمرات.

أقر خطة عمل دورة المجلس التنفيذي العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠، الواردة في مرفق هذا المقرر؛

عقد حدثا استثنائيا لصندوق الأمم المتحدة للسكان بشأن ''الصحة الإنجابية للمراهقين'' في ١٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

عقد حدثا استثنائيا لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي بشأن ''المساهمة في النقاش بشأن الأنشطة التنفيذية التي تضطلع بها الأمم المتحدة من أجل التنمية والدور الرئيسي للشراكات'' في ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠؛

الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٢
تقرير المديرة التنفيذية لعام ١٩٩٩

أحاط علما بتقرير المديرة التنفيذية DP/FPA/2000/8 (Part I، و Part I//Add.1 و Part II و Corr. 1 و Part III) مشفوعا بالتعليقات التي أبديت بشأنه؛

البند ٣
المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور خمس سنوات على انعقاده

اتخذ المقرر ٢٠٠٠/١١ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن الاتجاهات البرنامجية المستقبلية لصندوق الأمم المتحدة للسكان في ضوء نتائج المؤتمر الدولي للسكان والتنمية بعد مرور ٥ سنوات على انعقاده؛

البند ٤
التقييم

أحاط علما بالتقرير الدوري بشأن الأنشطة التقييمية لصندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/10)؛

البند ٥
استراتيجية الإعلام والاتصال

أحاط علما بالتقرير الشفوي بشأن تنفيذ استراتيجية الإعلام والاتصال لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٦

عملية البرمجة لصندوق الأمم المتحدة للسكان

اتخذ المقرر ١٢/٢٠٠٠ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن عملية البرمجة لصندوق الأمم المتحدة للسكان؛

البند ٧

تقديم المساعدة في حالات الطوارئ

اتخذ المقرر ١٣/٢٠٠٠ المؤرخ ١٦ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن تأمين خدمات الصحة الإنجابية في حالات الطوارئ؛

الجزء المشترك بين برنامج الأمم المتحدة الإنمائي وصندوق الأمم المتحدة للسكان

البند ٨

مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتان

أحاط علما بالتقارير عن أنشطة مراجعة الحسابات والرقابة الداخليتين في برنامج الأمم المتحدة الإنمائي (DP/2000/21)، وفي صندوق الأمم المتحدة للسكان (DP/FPA/2000/13) وفي مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع (DP/2000/25/Add.1)؛

الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي

البند ٩

التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٧، بما في ذلك التقرير السنوي الذي يركز على النتائج

اتخذ المقرر ١٥/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن التقرير السنوي لمدير البرنامج لعام ١٩٩٩؛

البند ١٠

استراتيجية الاتصال والدعوة

أحاط علما بالتقرير الشفوي بشأن استراتيجية البرنامج الإنمائي المشتركة في مجال الاتصال والدعوة؛

البند ١١
متطوعو الأمم المتحدة

اتخذ المقرر ١٤/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٢ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن متطوعي الأمم المتحدة؛

البند ١٢
أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة

وافق على أطر التعاون القطري التالية:

إطار التعاون القطري الثاني لأذربيجان	DP/CCF/AZE/2
إطار التعاون القطري الثاني لجمهورية إيران الإسلامية	DP/CCF/IRA/2
إطار التعاون القطري الثاني لرومانيا	DP/CCF/ROM/2
إطار التعاون القطري الثاني لتركمانستان	DP/CCF/TUK/2

وافق على التمديد التالي في إطار التعاون القطري الأول:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول للبرازيل DP/CCF/BRA/1/EXTENSION.I

أحاط علما بالتمديدات التالية لأطر التعاون القطري:

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول للأرجنتين DP/CCF/ARG/1/EXTENSION.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لشيلي DP/CCF/CHI/1/EXTENSION.I

التمديد الأول لإطار التعاون القطري الأول لأوروغواي DP/CCF/URU/1/EXTENSION.I

البند ١٣
مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع

اتخذ المقرر ١٦/٢٠٠٠ المؤرخ ٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠ بشأن التقرير السنوي للمدير التنفيذي لعام ١٩٩٩؛

أحاط علما بتقرير المدير التنفيذي بشأن الاستعراض المستكمل لتنفيذ توصيات مجلس مراجعي الحسابات (DP/2000/26)؛

البند ١٤
مسائل أخرى

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى كل من مالي وموريتانيا (DP/2000/CRP.11 و Corr.1)؛

أحاط علما بالتقرير المتعلق بالزيارة الميدانية إلى كمبوديا (DP/2000/CRP.12).

٢٣ حزيران/يونيه ٢٠٠٠

خطة العمل المؤقتة
المجلس التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي/صندوق الأمم المتحدة للسكان
الدورة العادية الثالثة لعام ٢٠٠٠

(٢٥-٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠)

اليوم/التاريخ	الوقت	البند	الموضوع
الاثنين، ٢٥ أيلول/سبتمبر	صباحا	١	المسائل التنظيمية: جدول الأعمال وخطة العمل؛ تقرير الدورة السنوية لعام ٢٠٠٠؛ قائمة البنود التي سيتناولها المجلس التنفيذي في عام ٢٠٠١
			الجزء المتعلق بصندوق الأمم المتحدة للسكان
		٢	نظام تخصيص الموارد
	بعد الظهر	٢	نظام تخصيص الموارد (تابع)
الثلاثاء، ٢٦ أيلول/سبتمبر	صباحا	٣	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
	بعد الظهر	٤	البرنامج الاستشاري التقني
		٥	البرامج القطرية والمسائل ذات الصلة
الأربعاء، ٢٧ أيلول/سبتمبر	صباحا		**الجزء المتعلق ببرنامج الأمم المتحدة الإنمائي**
		٦	مكتب الأمم المتحدة لخدمات المشاريع
	بعد الظهر	٧	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة
الخميس، ٢٨ أيلول/سبتمبر	صباحا	٧	الشؤون المالية وشؤون الميزانية والإدارة (تابع)
	بعد الظهر	٨	التقييم
الجمعة، ٢٩ أيلول/سبتمبر	صباحا	٩	أطر التعاون القطري والمسائل ذات الصلة
	بعد الظهر	١٠	التعاون التقني فيما بين البلدان النامية
			المقررات المعلقة
		١١	مسائل أخرى
		١	المسائل التنظيمية